﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾

الحُكْمُ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَتَكْفِيرُ المُشْرِكِ

دراسة علمية فقهية تبحث في مسألة (شِرك الحكم والتشريع) الواقع بها كثيرٌ من النَّاس، وتُبيِّنُ بالدليلِ الشرعيِّ حُكْمَ المُتحاكمين إلى غير شرع اللّٰه عزَّ وجلَّ حُكاماً أو محكومين.

كتبها/ عبد الناصر جودة

(شهيد معركة الحق ضد الباطل)

رَحِمَهُ اللهُ

قدم لها/ عدنان عُقلة

رَحِمَهُ اللهُ

وعلَّق عليها/ الشيخ عمر بن محمود أبو عمر

أبو قتادة الفلسطيني

حفظه الله تعالى

النور للإعلام الإسلامي

الحُكم بما أنزل الله
وتكفير المُشرك

الطبعة الأولى
١٤٣٣ – ٢٠١٢م

النَّاشِر :

النور للإعلام الإسلامي
Al Nur Islamic Information
Vesterbrogade 208 Box: 276 – 1800 Frederiksberg C. Denmark
Phone: (45) 2077 4828. E-mail: alnur1@hotmail.com



بسم الله الرحمن الرحيم
﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا
ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ
وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟
رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ١٠﴾
S

للكتاب قصة

فلقد جاءت فكرة طباعة هذا البحث القيِّم من أخينا أبي الدحداح عماد يركاس الشامي ـ حفظه الله تعالى ـ، نزيل مدينة مدريد الإسبانية. وذلك إفاءً منه بأداء بعض جميل رفيقي دربه الشهيدين ـ نحسبهما كذلك ولا نُزكي على الله أحداً ـ : **عبد الناصر جودة** ـ مؤلف هذه الرسالة ـ، وقائد الطليعة المُقاتلة في بلاد الشام «سورية» في الثمنينات من القرن الماضي : **عدنان عُقلة** ـ N ـ. فعرض على شيخنا الحبيب الفاضل أبي قتادة مُراجعة وكتابة تعليقاته عليه.. فلبى الشيخ ـ كعادته، جزاه الله خيراً ـ طلب أخينا أبي الدحداح.. فعلَّق عليه الشيخ هذه التعليقات التي أُدرجت بهامش الكتاب، ومن تم سلمه إليَّ من أجل ضبطه وتجهيزه للطباعة بناءً على طلب أخينا أبي الدحداح.. ولكن شاء الله تعالى أن يُعتقل الأخ عماد ويُحكم عليه بالسجن سبعٌ وعشرون سنة ـ فلعنة الله على الظالمين ـ، ثم اعتقل الشيخ أبي قتادة من بعده.. وفي سنة ١٤٢٥ اعتقل الناشر ـ كاتب هذه الكلمات ـ وحُوكم ظُلماً وعُدواناً عليَّ بالسجن ثلاث سنوات ونصف السنة... فقام أعداء الله في المخابرات الدانماركية بإتلاف أجهزة الحاسوب وجُل ما صادروه من بيتي لا سيما المُتعلِّقة بالجهاد، إذ أن التهمة كانت : «التحريض على الجهاد». فضاع الملف لهذا الكتاب وغيره.. ولكن بفضل الله تعالى وجدتُ نسخة منه كنتُ قد طبعتها على الورق.. فقمتُ مرة أخرى بإعادة صفه وتجهيزه وإخراجه في هذه الحلة التي بين يديك أيها الأخ القارئ المسلم.. راجين من الله تعالى أن تنال إعجابك، وأن تغرف من فوائدها الجمة الغزيرة مع صغر حجمها، وقلَّة صفحاتها.. ولنا عندك طلبين، **الأول**: أن تُخصص كاتبها ومُقدمها ـ N ـ ومُعلِّقها وناشرها وكل من كان سبباً في إخراجها إلى النور بدعوةٍ في ظهر الغيب. و**الطلب الثاني**: أن تسعى جاهداً في نسخها وطباعتها ونشرها بين المسلمين. والله ولي التوفيق.. والحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات..

نسأله تعالى الإخلاص والقبول، والثبات على الحق إلى أن نلقاه.

سعيد منصور

بسم الله الرّحمن الرّحيم

مقدمة المُعلِّق

رَبِّ أَعِنْ ويَسِّر

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد :ـ

فإنَّ الحركة الجهادية المُباركة في سورية الشَّام كان لها من الفضل ما لا يعلم مداه إلاَّ الله تعالى، ومع أنَّ أغلب الشيوخ وقادة الحركات المُعوِّقة البِدعيَّة لم يرواْ فيها إلاَّ الشرَّ، ولم يلحظوا من نتائجها إلاَّ جانب البلاء والعذاب، فذهبوا يُضخمون الأخطاء ويستفرغون قِيح أذهانهم في استغلال الهزيمة لتثبيط الهمم، وزرع اليأس في القلوب، والقدح في المنهج الشرعي الوحيد في التعامل مع هؤلاء الطواغيت الذين أفسدوا الدين والدنيا، وباعوا الأرض والعِرض، وحوَّلوا الأُمَّةَ إلى قطيعٍ يُسام في سوق النخاسات، وجلدوا ظهور النَّاس وأبشارهم، ونشروا الرذيلة والكُفر في حياة النَّاس، وحكَّموا القوانين الجاهلية في الأموال والأعراض والنفوس، فإنَّ أمثال هؤلاء المُرتدين حُكمهم في الشرع يعرفه صِغار أهل الإسلام، بله طلبة العلم فيه، ولكن لأهل البِدعة والتحريفِ آراءً وأهواءً مبعثها عدم الثقة بوعود الله تعالى وبهذا الدين، فذهبوا يستغلون نتائج هذه المعركة والتي انتهت إلى نتيجة لا محيد عنها مع تلك المُقدمات من المعاصي والمُخالفات

الشرعية والتي تولى كِبرها حركة الإخوان المسلمين البِدعية الجاهلة، فلما صار الأمر إلى ما صار إليه من القرح والهزيمة رفع أهل الأهواء أصواتهم يصيحون في كلِّ وادٍ يُندِّدون بالجهاد وأهله ويتهمون أهله بالتسرع والجهل، وذهبت بهم مذاهبهم الردِّية يطعنون في هذا الطريق الشرعي الوحيد في التعامل مع هؤلاء الطواغيت ألاَّ وهو الجهاد في سبيل الله تعالى وقِتالهم حتى تزول فِتنتهم ويعود الدين كلّه لله تعالى، ولم يرواْ في الجهاد المُبارك إلاَّ القتل والسجن والتشريد والبلاء، ولم يلحظوا شيئاً من نِعمه وفضائله، ولم يتنبَّهوا إلى مقاصد الربِّ وحِكمه في شرعه وقدره، وبدل أن يُعالجوا أخطاء أنفسهم، وعدم قِيامهم على الأمر كما أمر الله ذهبوا يتهمون المجاهدين ويقذفونهم من كلِّ جانبٍ، حتى أولئك الذين يزعمون الفهم والإِدراك راحوا يتبجحون في مجلاتهم ويحمدون الله تعالى على أنهم لم يَشتركوا في هذه الفِتنة!!! ولو بكلمةٍ واحدةٍ، بل هم كما قالوا كانوا خارج البلاد قبل بدءِ العمل الجهادي، وهكذا بذل أن يستغفروا الله تعالى على معصيتهم له، فسبحان مُقسم العقول كيف أعطى ومنع.

كان من خيراتِ هذا العمل المُبارك وفضائله تعريف النَّاس بمنازلهم، وكشف لنا حقائق أنفسنا، وعرفنا إلى أي درجة هو الجهل فينا، وفضح لنا ما كان مخبوءً من حقائق الجماعات البِدعية، وبه وعن طريقه سقطتِ الرموز الجوفاء والتي كان النَّاس يتقممونها سِمناً وعافيةً فبانت لكلِّ عاقلٍ أنها سرابٌ بِقيعةٌ لا يروي ظمأناً ولا يُذهب غُلَّه، وبدأ أهل الهداية يبحثون عن الحق بجدٍ وجَلدٍ ويُقلبون الكُتب المُنجدة ليُعيدوا ترتيب عقولهم وفهم الشرع على حقيقته بعدما أدركوا أنَّ قومهم ليسوا على شيءٍ وأنَّ مشايخ الزعامات هم خُشُبٌ مُسندة لا تصلح لُمهمات هذا الطريق، وأنَّ الأحبار وضعوا أيديهم على الكثير من التوحيد سِتراً له عن أعين النَّاس، وأفاقَ المُهتدون على جريمةٍ نكراءٍ بشعةٍ مارسها السدنة والكهنة على عقولهم وأبصارهم، وأيقنوا بعد هذا كلِّه أنه لا بدَّ من تقليب الأوراق

للبحث عنِ الحق بعيداً عن تأويل وقراءات الخلف، واهتداءً وإبصاراً لمفاهيم السلف. فوالله لو لم تكن إلاَّ هذه النتيجة العظيمة والحِكمة البالغة لهذه الحركة المُباركة لكفت. فما أعظمها من حِكمةٍ وما أجلَّها من فضيلةٍ.

وجرياً للسُنَّة الإلهية فإنَّ الشيءَ يبدأُ صغيراً ويدبُّ دبيبَ المُبتدئ، ولكنه شهِد الله تعالى هو في حبوه وصِغره الأجمل والأصدق، والأقرب إلى النفس لطهارته وسبقه، فإنَّ تلك الكتابات الأُولى لإعادة طريقة السلف وإحياء فهمهم في حقيقة هؤلاء الطواغيت وفي كشف واقعهم فيها مذاقٌ خاصٌ لا يجهله مَنْ نظرَ فيها بتدبرٍ وإمعانٍ.

أيها الأخ المُوحِّد، المجاهد في سبيل الله تعالى:-

هذا كتابٌ من تلك الكُتب الذي بدأَ بها إخوانك السابقون بالفضل يحلُّون بها الخطوط المُتشابكة بأنفسهم، ويقرؤون دين الله وتوحيده بعيداً عن دُخان الجهل الذي غطى به الكهنة عقول النَّاس ونفوسهم، فهي كُتب البِدايات بكلِّ المعاني التي ذكرناها، نعم: إنَّ هذا البِناءَ قد ارتفعَ الآن عِماده، وكاد أنْ يستوي على سُوقه، ولكن ما كان له أن يصل إلى ما وصل إليه إلاَّ بتلك البِدايات الصادقة والرائعة والجميلة كهذا الكتاب.

إي والله: إني ما كدتُ أقرأه وأُقلب نظري فيه حتى اغْرَوْرَقَتْ عيناي بالدموع، حيث رأيتُ كمْ هي تلك المُعاناة التي عاناها إخواننا الأوائل في تمهيد هذا الطريق والتي كادت معالمه أن تُدرس، فحقٌّ عليك أيها الأخ الحبيب أن تشكر لهؤلاء الأئمة فضيلتهم.

ثُمَّ اعلم أَيُّها الأخُ الحبيب أنَّ صاحبَ هذا الكتاب ليس صاحبَ كلمةٍ عَمِلَت لتجديدٍ فقط بل هو والله صاحب موقفٍ مع هذه الكلمة، وسيبقى هو وإخوانه الأوائل صِدقٍ على أنَّ هذا الطريق لا يستقيم فيه إلاَّ الصِدق مع المبدأ، فهدا الرجل رحمه الله تعالى قد سقط مجاهداً في سبيل الله تعالى ضدَّ نظام الكُفر والردة

في سورية الشَّام، هذا النظام الذي اجتمع فيه زندقته القديمة بأجداده النُصيريين وبكُفره الصريح بقادته البعثيين. ولعلَّ من حُسن الفأل أن يخرج هذا الكتاب وقد طال عليه الأمد ولا يعرفه إلاَّ القلائل في وقتٍ بدأت في رؤوس خبيثة تحاول جهدها أن تُبرد الدم الفوَّار ، وتنسى الجهاد وتقفل كتابه بالصُلح ونِسيان الماضي مع هذا النظام المُرتد في سورية حيث بدأ الحديث عن الصُلح مع النظام وتصفية الحسابات ليُمارس دور دجلي جديد. فحسبنا الله ونِعم الوكيل.

أيها الأخُ الحبيب هذا الكتاب اقرأه بالظرف الذي قدمته لك، وأنه من المحاولات الأُولى التجديدية بحلِّ الرموز والإشكالات التي أحسَّ الشباب المسلم بأهميتها لترشيد حركته وجِهاده فله فضلُ السبقِ وكفى بهذه محمدة.

والحمد لله ربِّ العالمين.

أخوكم

عمر بن محمود أبو عمر

أبو قتادة الفلسطيني

تقـــديم

بقلم/ عــدنان عُقــلة - S -

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد ألاَّ إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله.

أما بعد:ـ

فإنَّ أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخيرَ الهدي هدي محمَّدٍ ﷺ، وشرَّ الأُمور محدثاتها، وكلَّ محدثةٍ بدعةٍ، وكلَّ بدعةٍ ضلالةٍ، وكلَّ ضلالةٍ في النَّار.

يقول الله تبارك وتعالى في كتابه العظيم: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾[1].

ويقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾[2].

من خلال الالتزام الصارم بهذا التوجيه الربَّاني العظيم لمنهج الدعوة إلى الله، تصدع حركتنا الجهادية المُباركة في الشَّام المُباركة، بكلمة الحق، وموقف الحق، كائنةً ما تكون النتائج المُترتبة على هذه الكلمة وهذا الموقف، مُطمئنةً إلى تأييد الله وحِفظه لهذا الدين وأهله، فهو حَسْبُ الدُّعاة، وكافِهم شرَّ الطواغيت ومعاذ الله أن نكون في يومٍ من الأيام، شياطين خُرساً.

---

[1] سورة آل عمران، الآية: ١٨٧.

[2] سورة البقرة، الآية: ١٥٩.

ومن نافلة القول، أن نذكر أنَّ بركات الجهاد في سبيل الله، فوق أن يحيط بها عِلْمُ عَالِمٍ، أو أن يحصيها قلمُ كاتبٍ ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [1].

ولقد كان من بركات الجهاد في سبيل الله على تُرى الشَّام الطهور.. تلك الإنجازات الضخمة التي حققتها حركتنا الجهادية المُباركة على كافة الأصعدة والمُستويات: العقدية، والسياسية، والعسكرية، والإعلامية.. إلخ، والتي أصبحت بفضل الله وكرمه مِلْءَ سمع العالَم وبصره.

ويقفُ على رأس هذه الإنجازات الكبيرة الفرز الفعَّال والمُباشر في الصف الإسلامي، بعد أن دخل إيجابياً وللمرة الأولى، في دائرة الابتلاء والاختبار والامتحان والتمحيص:ـ

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ ﴿٣١﴾ ﴾ [2].

﴿ لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ ﴾ [3].

﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾ [4].

ثم ليتطهر هذا الصف نهائياً ـ بعون الله ـ من دُعاة الهزيمة والاستسلام ورؤوس الإرجاف والتشكيك، والافتراء والنفاق، الذين اختفوا طويلاً بثوب الصديق تحت رايته المُتميِّزة وعاثوا فيه فساداً بعيداً عن عين الرقيب.

وأيضاً لينطلق هذا الصف المجاهد من جديد ـ بعون الله ـ مُتلاحِماً مُتراصاً كأمتن ما يكون التلاحم والتراص، ومُتماسِكاً كأمتن ما يكون التماسك والتكاتف.

[1] سورة البقرة، الآية: ٢١٦/ سورة البقرة، الآية: ٢٣٢/ سورة آل عمران/ الآية: ٦٦، سورة النور، الآية: ١٩.

[2] سورة محمد، الآية: ٣١.

[3] سورة الأنفال، الآية: ٣٧.

[4] سورة الأنفال، الآية: ٤٢.

وبعد أن خُبر العدو من الصديق، ومُيِّز المحسن من المُسيء، وتم فرز الخير من الشرِّ والخبيث من الطيِّب.

ولا نتحامل على أحدٍ، ولا نُغالي ولا نتجلى على الحقيقة إذا قلنا ما قلنا: إنه من نتائج هذا الامتحان أن برز على السطح وبشكلٍ واضحٍ تماماً موقفَ قيادة ما يُسمى بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين في سورية، وقيادة ما يُسمى بالجبهة الإسلامية التابعة ـ حقيقة ـ لقيادة التنظيم الدولي إياها.

برز هذا الموقف السافر بعد الإعلان عن اتفاق هاتين القيادتين المُنتسبتين للإسلام والمسلمين، مع قيادات تجمعات جاهلية أُخرى بعثية واشتراكية وناصرية ومستقلة على المُشاركة في التحرك لإسقاط نظام الأسد الكافر، والمُشاركة في إقامة نظامٍ كافرٍ محله، في إطار ما سُمي «التحالف الوطني لتحرير سورية» والذي حدده بوضوحٍ ميثاق هذا التحالف، ووقعت عليه أطراف التحالف السالفة الذكر.

ونصَّ فيما نصَّ عليه، على تلاقي التيارين القومي والإسلامي بزعمهم وتصالح العروبة والإسلام، على اعتبار أنَّ العروبة هي الجسد والإسلام هو الروح.

ولم تعد خافية على أحد النتائج المُذهلة التي كان يُراد لها أن تترتب على قِيام مثل هذا التحالف الجاهلي.

فمن جهةٍ، أراد القائمون على التحالف ـ إيَّاه ـ من الأطراف الجاهلية، تحقيق هدفين اثنين كبيرين بالنسبة لهم:ـ

الأول: حرْفُ الحركة الإسلامية في الشَّام المُباركة وطليعتها عن خطها الأصيل ومسارها المُتميِّز الذي أقامه لها ربُّ العزة جلَّ جلاله، وتجريدها من رايتها الإسلامية ثم استبدالها بحركةٍ جاهليةٍ، أياً كانت اللافتة المرفوعة لذلك.

الثاني: ضربُ الحركة الإسلامية في الشَّام المُباركة وطليعتها الجهادية، وذبحها، ثم تجيير مُكتسباتها الضخمة لمصلحة الجاهلية لتقطف ـ بالنهاية ـ ثمار ما غرسه المجاهدون المُخلصون من أبطال الإسلام الميامين، وتحصد نتائج ما زرعوه بدمائهم الزكية وتضحياتهم الباهرة وآلامهم المريرة المُتواصلة.

ومن جهةٍ أخرى، أحدث هذا الفعلِ الخطير، ردود أفعالٍ عنيفةٍ في أوساط الإسلاميين، على امتداد هذا العالم المُترامي الأطراف، انتهت إلى وقوع فِتنةٍ هَوْجَاءٍ اجتاحتِ الصف الإسلامي، من أقصاه، لا نُبالغ إذا قُلنا: إنها جعلتِ الحليم حيراناً.

ونتيجةً طبيعيةً لما حصل، وإبراءً لذمتنا أمام الله جلَّ وعلا ونظراً لخطورة هذا الحدث البارز ـ باعتباره سابقة لا مثيل لها في العمل الإسلامي ـ لا سيما، وأنه يمس أخص خصائص الألوهية ـ الحاكمية ـ والتي هي بدورها ـ أي الألوهية ـ أخص خصائص التوحيد..

﴿ إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾[1].

﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾[2].

﴿ وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[3].

وأداءً للأمانة التي في أعناقنا، ووفاءً للعهد الذي قطعناه على أنفسنا أمام ربِّنا، منذ أن خطونا الخطوة الأُولى على طريق الإسلام العظيم؛ فقد قررنا مُتوكلين على الله، أن نُشمر عن سواعد الجد والاجتهاد والبحث والتنقيب لنُبيِّن ـ وبقوةٍ ـ

[1] سورة الأنعام، الآية: ٥٧/ سورة يوسف، الآية: ٤٠/ سورة يوسف، الآية: ٦٧.
[2] سورة المائدة، الآية: ٤٩.
[3] سورة المائدة، الآية: ٤٤.

الحق الذي يُراد طمسه، بإرادة قِوى عالمية هائلة. ولنُعرِّي الباطلَ على حقيقته تماماً، وبما لا يدع مجالاً للشك، أو اللُّبس أو الإبهام، إن شاء الله.

ولنضع ـ مِنْ بَعْدُ ـ كلّ مسلم أمام مسئوليته وجهاً لوجه، وليقف بذلك على مفرق الطريق الذي لا مناص عنه، ولا بدَّ عنده من الاختيار، فإما الإسلام أو الجاهليَّة.. وإما الإيمان أو الكفر. وإما الحق أو الباطل: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ ۝٣٢﴾[1]. لقد نهضنا دفاعاً عن إسلامنا العزيز.. وأنَّ موقفنا هو موقف العقيدة، المُتجرد تماماً عن رد الفِعل السريع، والمُلتزم ـ أبداً ـ التزاماً أصيلاً ودقيقاً بكتاب الله العظيم، وسنَّة رسوله الأمين ﷺ، ونهج السلف الصالح ﷺ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ۝٣٦﴾[2].

والبحث الذي بين يدي، بداية جادة صادقة لعملٍ إسلاميٍّ حركيٍّ جادٍ، يُراد من ورائه تحرير المُنخرطين في هذا العمل، من حالة الضبابية والتميُّع والتَّعويم، والوصول إلى حالة الوضوح التام والحزم والفصل الأكيد بإذن الله تعالى.

ولقد قام ـ مشكوراً ـ بإعداد هذا البحث، طالب علمٍ من أبناء هذا الدين العظيم، نشأ في طاعة الله ـ ولا أُزكي على الله أحداً ـ غيورٌ على شرع الله الحنيف.. اتبع في بحثه المنهج الفقهي الدقيق، مُتجرداً نهائياً عن الإدلاء برأيه في أي جُزئية من جُزئياته.. وراح يُثبت بمنهجٍ علميٍّ بحتٍ، ما أقره الفُحول من علماء هذه الأُمَّةِ وأئمتها.

«ومن ثمَّ جاءت هذه الدراسة القيِّمة المُدعَّمة بالأدلة الشرعية من الكتاب والسنَّة والإجماع، لتُجيب وبشكلٍ فاصلٍ وحاسمٍ على قضية العصر ـ «**الحاكمية**

---

1 سورة يونس، الآية: ٣٢.

2 سورة الأحزاب، الآية: ٣٦.

لمن تكون؟» و«**ما حُكم المُتحاكمين إلى الطاغوت؟**» و«**ما حُكم الذين يحكمون بغير ما أنزل الله؟**»ـ بأدق التفصيلات والتفريعات.

جاءت بفضل الله لتفصل بيقين، في تساؤلات الغيارى والحيارى المشدوهين من أبناء الصف المسلم، الذين أقض مضاجعهم ذاك الإعلان الخطير، عنِ الميثاق إيَّاه، فاضطربت له قلوبهم، وحارت عقولهم، وزاغت منهمُ الأبصار..

ولا غَرْوَ.. فالذين نشأوا على مُفاصلة الجاهلية، مفاصلةً كاملةً شاملةً، وشبُّوا على رفض اللِّقاء معها أبداً في منتصف الطريق، فلا مجاملة ولا مُداهنة، ولا مُهادنة ولا مُساومة، ولا أنصاف حلول.. يعز عليهم ـ وبما يفوق الوصف ـ بل لا يطيقون أن يروا شرع ربِّهم العظيم، وقد أضحى أُلعُوبةً يلهُو بها من خرُّوا صرعى شهواتهم، وهم يزعمون أنهم مسلمون.. فالحلال بيِّنٌ، والحرام بيِّنٌ، ولا يُكابر بهذا إلاَّ صاحب هوى، ولا يجادل به إلاَّ من ابتغى المِراء من وراء ذلك.

إنها قضية العصر حقاً.. وها نحن أولاً نفتح بابها على مَصْرَاعَيْهِ، بهذا الجُهد المُتواضع، لِيَلِجه حملة العلم الشريف، من ورثة الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم، ولِيُسلطوا الضوء الكاشف الساطع عليها وليسبروا أغوارها، ويحددوا أبعادها، مُقارعين الحجة بالحجة بعد أن انشغلوا عنها دهراً طويلاً.. فهم لم يقولوا كلمتهم بعدُ، وإننا لمنتظرون.

وقبل الوُلُوجِ إلى هذا البحث ـ آثرنا أن نُعرِّج على صاحب الظلال والمعالم.. القائد المُعلم الإمام الشهيد سيد قطب رحمه الله تعالى، فصدرناه بكلمة طيبة له من الظلال الخالدة.

ولم نشأ أن نُغادره ـ بعد أن فرغنا منه ـ دون أن نصطحب سيِّداً معنا ـ وما أجمل صُحبته ـ فختمناه بمقاطع من آثاره الخالدة، التي تركها للأجيال في الظلال والمعالم.

إنه جُهْدُ الْمُقِلِّ.. ولكن أملي بربِّي عظيم، أن ينفع به كلَّ غيورٍ على دين الله، ويشفي به صدور قومٍ مؤمنين، ويَروي غليلَ الظامئين إلى معرفة الحق، التائقين للسير إلى الله على بصيرة الباحثين في كلِّ شؤونهم.

وللأخ الفاضل، صاحب هذا العطاء الْمُبارك إن شاء الله دعاءٌ من القلب، أن يُفقهه الباري سبحانه بالدين، ويُعلمه التأويل كما قال قائدنا رسول الله ﷺ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**»[1]، وأن يجد نتيجة عطائه هذا حسناتٍ في صحائف أعماله يوم العرض عليه.

وأخيراً: اللهَ أسأل أن يجعل أعمالنا كلَّها خالصةً لوجهه الكريم بعيداً عن متاع الدنيا القليل وعَرَضها الزائل.

وأبتهلُ إلى الله جلَّ جلاله أن يُهيئَ الأسباب ليكون هذا البحث الجاد الهادف الْمُخلص مِدماكاً قوياً في صرح بُنياننا الإسلامي العتيد. وُصُولاً لهدفنا الكبير في إقامة حُكم الله في الأرض، وإقرار منهجه فيها، واستئناف الحياة الإسلامية من جديد، في ظل خلافةٍ راشدةٍ على منهج النُّبوة إن شاء الله.

﴿ وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ ﴾[2].

﴿ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴿٤﴾ ﴾[3].

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

الثلاثاء ٢٣ من جمادى الآخرة ١٤٠٣ الموافق لـ ١٩٨٣/٤/٧م

---

[1] رواه البخاري في «كتاب العلم»، «باب مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهْهُ فِي الدِّين» حديث رقم: ٧١. أطرافه في: ٣١١٦، ٣٦٤١، ٧٣١٢، ٧٤٦٠. ومسلم في «كتاب الزكاة»، «باب النهي عن المسألة» حديث رقم: ١٠٣٧.

[2] سورة الأعراف، الآية: ٤٣.

[3] سورة الأحزاب، الآية: ٤.

كلمة الحق

الشهيد سيد قطب. رحمه الله تعالى.

«هناك حقائق عن طبيعة منهج هذه الدعوة التي لا يجوز للدُّعاة الاجتهاد فيها. وهي أنَّ عليهم أن يجهروا بالحقائق الأساسية في هذا الدين، وألاَّ يخفُوا منها شيئاً، وألاَّ يُؤَجلوا منها شيئاً، وفي مقدمة هذه الحقائق: أنه لا ألوهية ولا ربوبية إلاَّ لله. ومن ثمَّ فلا دينونة ولا طاعة ولا خضوع ولا إتباع إلا لله.. فهذه الحقيقة الأساسية يجب أن تُعلن أياً كانتِ المُعارضة والتحدي، وأياً كان الإعراض من المُكذبين والتولي، وأياً كانت وُعورة الطريق وأخطارها كذلك.

وليس من الحِكمة والموعظة الحسنة، إخفاءَ جانبٍ من هذه الحقيقة أو تأجيله. لأنَّ الطواغيت في الأرض يكرهونه أو يُؤذون الذين يُعلنونه، أو يُعرضون بسببه عن هذا الدين، أو يَكيدون له وللدُّعاة إليه. فهذا كلّه لا يجوز أن يجعل الدعاة إلى هذا الذين يكتمون شيئاً من حقائقه الأساسية أو يُؤجِلونه. ولا أن يبدأوا مثلاً من الشعائر والأخلاق والسلوك والتهذيب الروحي، مُتجنبين الطواغيت في الأرض. لو بدءوا من إعلان وحدانية الله والربوبية، ومن ثمَّ توحيد الدينونة والطاعة والخضوع والإتباع لله وحده..

إنَّ هذا لهو منهج الحركة بهذه العقيدة كما أراده الله سبحانه. ومنهج الدعوة إلى الله كما سار بها سيدنا محمد ﷺ بتوجيهٍ من ربِّه.. فليس لداعٍ إلى الله أن يتنكبَ هذا الطريق وليس له أن ينهجَ غير ذلك النهج.. والله بعد ذلك مُتكفلٌ بدينه وهو حسبُ الدعاة إلى هذا الدين وكافِهم شَرَّ الطواغيت.. ويُوجه الله المؤمنين ليدعوا الله وحده، ويخلصوا له الدين غير عابئين بكُره الكافرين ﴿فَٱدۡعُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ

ٱلدِّينَ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾[1] ، ولن يرضى الكافرون منَ المؤمنين أن يخلصوا دينهم لله، وأن يدعوه وحده، دون سواه، ولا أملَ في أن يرضوا عن هذا مهما لاطفهم المؤمنون أو هادنوهم أو تلمسوا رضاهم بشتى الأساليب، فليمضِ المؤمنون في وِجهتهم يدعون ربَّهم وحده، ويخلصون له عقيدتهم ويُصفون له قلوبهم، ولا عليهم رَضِيَ الكافرون أو سَخِطُوا، وما هم يوماً براضين.

والذين يقولون أنهم مسلمون، ولا يُقيمون ما أُنزل إليهم من ربِّهم، هم كأهل الكتاب ليسوا على شيءٍ، والذي يُريد أن يكون مسلماً، يجب عليه بعد إقامة كتاب الله في نفسه، وفي حياته أن يُواجه الذين لا يُقيمونه بأنهم ليسوا على شيءٍ حتى يُقيموه، وأنَّ دعواهم أنهم على دينٍ يردها عليهم ربِّ العالمين. فالمُفاصلة في هذا الأمر واجبةٌ ودعوتهم إلى الإسلام من جديدٍ هي واجبُ المسلم الذي أقام كتاب الله في نفسه وفي حياته. فدعوى الإسلام باللِّسان والوراثة دعوى لا تُفيد إسلاماً، ولا تحقق إيماناً ولا تُعطي صاحبَها صفة التديُّنِ في أيِّ ملَّةٍ وفي أيِّ زمانٍ. إنَّ دين الله ليس رايةً ولا شعاراً ولا وراثةً..

إنَّ دين الله حقيقة تتمثل في الضمير وفي الحياة سواء. تتمثل في عقيدة تعمر القلب وشعائر تُقام للتعبد ونظام يصرف الحياة. ولا يقوم دين الله إلاَّ في هذا الكُل المُتكامل. ولا يكون النَّاس على دين الله إلاَّ وهذا الكُل المُتكامل مُتمثلٌ في نفوسهم وفي حياتهم.. وكلّ اعتبار غير هذا الاعتبار تمِّيعٌ للعقيدة، وخِداعٌ للضمير ولا يَقدمُ عليه مسلم نظيفُ الضمير.. وعلى المسلم أن يجهرَ بهذه الحقيقة ويُفاصل النَّاس كلَّهم على أساسها، لا عليه مما ينشأ عن هذه المُفاصلة والله هو العاصم. وصاحب الدعوة لا يكون قد بلَّغَ عنِ الله. ولا يكون قد أقام الحُجة لله على النَّاس إلاَّ إذا أبلغهم حقيقة الدعوة كاملةً، ووصفَ لهم ما هم عليه، كما

[1] سورة غافر، الآية: ١٤.

هو في حقيقته بلا مجاملةٍ ولا مُداهنةٍ، فهو قد يُؤذيهم إنْ لم يُبيِّنْ لهم أنهم ليسوا على شيءٍ. وأنَّ ما هم عليه باطلٌ كلّه من أساسه، وأنه يدعوهم إلى شيءٍ آخرٍ تماماً، غيرَ ما هم عليه.. يدعوهم إلى نَقْلَةٍ بعيدةٍ ورِحْلَةٍ طويلةٍ، وتغيِّيرٍ أساسيٍّ في تصوراتهم، وفي أوضاعهم وفي نظامهم وفي أخلاقهم.. فالنَّاس يحبون أن يعرفوا منَ الداعية أين هم منَ الحقِّ الذي يدعوهم إليه. ﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾[1]. وحين يجمجم صاحبَ الدعوة، ويُتمتم ولا يَبين عنِ الفارق الأساسي بين واقع النَّاس من الباطل وبين ما يدعوهم إليه منَ الحقِّ، وعنِ الفاصل بين حقه وباطلهم.. حين يفعل صاحبَ الدعوة هذا مُراعاةً للظروف والمُلابسات، وحذراً من مُواجهة النَّاس بواقعهم الذي يملأ عليهم حياتهم وأفكارهم وتصوراتهم فإنه يكون قد خدعهم وآذاهم، لأنه لم يُعرِّفهم حقيقة المطلوب منهم كلِّه، وذلك فوق أنه يكون لم يُبلِّغ ما كلَّفه الله تبليغه. إنَّ التلطُفَ في دعوة النَّاس إلى الله ينبغي أن يكون في الأسلوب الذي يُبلغ به الداعية، لا في الحقيقة التي يُبلغهم إيَّاها. إنَّ الحقيقة يجب أن تُبلَّغ كاملةً. أما الأسلوب فيتبع المُقتضيات القائمة، ويرتكز على قاعدة الحِكمة والموعظة الحسنة. ولقد ينظر بعضنا اليوم مثلاً فيرى أنَّ أهل الكتاب، هم أصحاب الكثرة العَددية وأصحاب القوة المادية، وينظر فيرى أصحاب الوثنيَّات المُختلفة يُعَدُّون بمئات الملايين في الأرض، وهم أصحاب كلمةٍ مسموعةٍ في الشؤون الدولية، وينظر فيَرى أصحاب المذاهب المادية ذوي أعدادٍ ضخمةٍ وأصحابَ قوةٍ مُدمرةٍ. وينظر فيَرى الذين يقولون: أنهم مسلمون ليسوا على شيءٍ لأنهم لا يُقيمون كتاب الله المُنزَّل إليهم. فيتعاظمه الأمر، ويستكثر أن يُواجه هذه البشرية الضالة كلّها بكلمةِ الحقِّ

---

[1] سورة الأنفال، الآية: ٤٢.

الفاصلةِ، ويَرى عدم الجدوى في أن يُبلغ الجميع أنهم ليسوا على شيءٍ، وأن يُبيِّنَ لهمُ الدينَ الحق. وليس هذا هو الطريق..

إنَّ الجاهلية هي الجاهلية. ولو عمَّتِ الأرضَ جميعاً، وواقع النَّاس كلّه ليس بشيءٍ ما لم يَقُمْ على دين الله الحق، وواجب صاحبَ الدعوة هو واجبه لا تُغيِّره كثرة الضلال ولا ضخامة الباطل.. فالباطل رُكامٌ، وكما بدأتِ الدعوة الأُولى بتبليغ أهل الأرض قاطبةً: أنهم ليسوا على شيءٍ.. كذلك ينبغي أن تُستأنف. وقد استدارَ الزمان كهيئته يوم بعث الله رسوله ﷺ.. هذه هي الحقيقة الأساسية التي لا يجوز للمسلم الحق أن يجمجم فيها أو يُتمتم أمام ضخامةِ الواقع الجاهلي الذي تعيش فيه البشرية، فلا يحمله ضغط الواقع الجاهلي أن يُداهِنَ بشعارٍ أو رايةٍ.. إنما يجب أن يصدع بكلمة الحقِّ ولا يخاف من قِوى الباطل الجاهليةِ المُتراكمة.. إنَّ كلمةَ الحقِّ في العقيدة لا ينبغي أن تجمجم. إنها يجب أن تُبلغ كاملةً فاصلةً، وليَقُلْ مَن شاءَ مِنَ المُعارضين لها كيف شاء. وليفعلْ مَن شاء من أعدائها ما يفعل. فإنها كلمة الحقِّ في العقيدة، لا تتملقُ الأهواءَ ولا تُراعي مواقعَ الرغبات، إنما تُراعي أن تصدع حتَّى تصلَ إلى القلوب. في قوةٍ وفي نفاذٍ.. وكلمة الحقِّ في العقيدة حين تصدع تصل إلى مكامن القلوب التي يكمن فيها الاستعداد للهُدى.. وحين تجمجم لا تلين لها القلوب التي لا استعداد فيها للإيمان، وهي القلوب التي قد يطمح صاحبَ الدعوة في أن تستجيب له لو داهنها في بعض الحقيقة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ۝٦٧﴾[1] .. وإذن فلتكُن كلمة الحق حاسمةً فاصلةً كاملةً شاملةً.. والهُدى والضلال إنما مناطُهُمَا استعداد القلوب وتفتحها، لا المُداهنة والمُلاطفة على حساب كلمة الحقِّ، أو في كلمة الحقِّ.

[1] سورة المائدة، الآية: ٦٧.

والمطلوب هو عدمُ المُداهنة في بيان كلمة الحقِّ كاملةً في العقيدة، وعدم اللِّقاء في مُنْتَصَفِ الطريقِ في الحقيقة ذاتها. فالحقيقة الاعتقادية ليست فيها أنصافُ حلول»[١].



[1] «طريق الدعوة في ظلال القرآن» الجزء الأول، الصفحة ٩٠-٩٣.

مقدمة المؤلف

- S -

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهدِه الله فلا مُضل له، ومَن يُضلل فلا هادي له، وأشهدُ أنَّ لا إله إلاَّ الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبده ورسوله ﷺ تسليماً كثيراً.

أما بعد:ـ

فقد خلقَ الله عزَّ وجلَّ الإنسانَ وحدد له مهمته حيث يقول سبحانه: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴾[1]، وقال: ﴿ ۞ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ﴾[2]، ومنذ هذا الخَلق بارز إبليس ـ لعنه الله ـ العداءَ لآدمَ وبَنِيه، وقطع على نفسه عهداً إغواءَ بني آدمَ إلاَّ عِبادَ الله المُخلصين، فبدأت بهذا العهد معركة الحق والباطل بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، ومارسَ الشيطان ما أمكنه من أساليب لإغواء بني آدم وتزيين الباطل لهم، فأضلَّ منهم جِبلاً كثيراً.

وقد عهد الله إلى بني آدم ألاَّ يعبدوا الشيطان فهو عدوُّهم المُبين، وأرسل لهم رسله مُبشرين ومُنذرين لكي لا يكون للنَّاس على الله حجة بعد الرسل، فتوالى وتعاقب رسل الله، وليس لهم إلاَّ همٌّ واحدٌ هو تعبيدُ النَّاسَ لله وحده لا شريك له، حيث يقول عزَّ وجلَّ: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾ ﴾[3]. ويقول: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ

---

[1] سورة الذاريات، الآية: ٥٦.

[2] سورة النساء، الآية: ٣٦.

[3] سورة الأنبياء، الآية: ٢٥.

وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ ﴾[1] ، فحمل المُصطفون الأخيار مِشْعَلَ التوحيد داعين أقوامهم إلى عبادة الله ما لهم من إلهٍ غيره، حتَّى دان إلى خير البريَّةِ وسيد ولدِ آدم محمد بن عبد الله، فكان ﷺ خاتماً لقافلة الرسل التي أضاءت للبشرية طريقها إلى الله فأكمل الله عزَّ وجلَّ لنا الدين وأتمم علينا النِّعمة ورضي الإسلام لنا ديناً.

وما كان رسول الله ﷺ إلاَّ بشراً، فمات وترك الأُمَّةَ على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلاَّ هالكٌ، ولكن لم تنتهِ المعركة بين الشيطان وبني آدم، وهي معركةٌ طويلةٌ وصعبةٌ، يتلون فيها الباطل بما يُزيِّنُه لبنى آدم، فيتبعه أولياء الشيطان، ويجانبه أولياء الرحمن، ولكن ليس كافياً مجانبة الباطل من أهل الحقِّ، فهناك تبعةٌ مُلقاةٌ عليهم، ألاَّ وهي البلاغ، فهم أتباعُ الرسل، وقد بلَّغ رُسل الله، وبلَّغَ رسولنا الكريم ﷺ وأزال العوائق باللِّسان والسِّنان، وبقيَ الواجب الثقيل على من بَعده، على المؤمنين برسالته، وقد ترك لهم ما إن تمسكوا به لن يضلوا بعده أبداً: كتاب الله نوراً وبيَّاناً لكلِّ شيءٍ، وسنته ﷺ، فأخذ أتباعه يتصدون لكلِّ محنَّةٍ تقع في الأُمَّةِ ويحددون الداء ليصفوا له الدواء.

ظهرتِ الردة في عهد أبي بكرٍ الصديق رضي الله عنه فكان رجلها وقضى عليها وعلى مُسيلمة الكذاب رأسها، ثمَّ سارتِ المسيرة حتَّى وصلت إلى عهد عليٍّ رضي الله عنه فكانت فتنة كبرى من خُروجٍ على الخليفة الشرعي للأُمَّةِ أو مُغالاةٍ فيه، فلم يترك علي رضي الله عنه هذه الفتنة ليحدثهم عن كُفر من ادعى النبوة أو سقوط دعوى من امتنع عن دفع الزكاة، بل جاهد المفاهيم الباطلة الفاسدة باللِّسان والسِّنان، ورحل علي رضي الله عنه ورحلت معه الخلافة الراشدة، وكان مُفترق الطُرق.

وافترقتِ الأُمَّة فِرَقاً شتَّى، واعتصمَ كلّ فريقٍ بحجَجِهِ، وظلَّ التناحر الكلامي النظري سائراً في الأُمَّةِ بين الفِرَقِ إلى أن كان مُفترقَ طُرُقٍ آخرٍ، إلى أن كانتِ المحنَّة

[1] سورة النحل، الآية: ٣٦.

في خَلْقِ القرآن.. وتصدى لها رجالٌ في خِضمِ فتنةٍ مُظْلِمَةٍ، وكان رجلَ المحنَّةِ هذه المرة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى فما كان ليتصدى الإمام للمحنَّةِ بالنكير على من ادعى ألوهية عليٍّ ﷺ بل حدد الداء ليصف الدواء، كان الداء هو ادعاء خلق القرآن فوقف الرجل موقفه من قضية عصره، وأبطل شبهات المُبتدعين، ولاقِيَ في سبيل ذلك ما لاقى.

وسارتِ المعركة الكلامية بين الفِرق الإسلامية على مِنْوَالِ البحث في قضايا أسماء الله وصفاته وحقيقة أفعاله إلى أن استفحل خطر الفِرق الصوفية ثمَّ كانت نهاية الدولة العباسية وبداية الدولة المملوكية وقد طرقت قضايا أُخرى جديدة أبواب الفكر الإسلامي من قضايا الاتحاد والحُلُول، وشرعية التوسل وكيفيته وشرعية بناء المساجد على القبور وغيرها من مشكلات العقيدة الصوفية، فما كان لعلماء طائفة الحقِّ أن يتركوا هذه القضايا ليتحدثوا في قضية خَلْقِ القرآن. فتصدى للفتنة هذه المرة أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى، وجاهدَ لتصحيح ما انحرف من العقيدة على يد المُتصوفة وتصحيح ما تبقى من مُشكلات الفِرق الأُخرى في الكلام، في أسماء الله وصفاته.

ومات ابن تيمية في السجن دفاعاً عن قضيته، وأسلم الراية لتلاميذه، وعلى رأسهم ابن القيِّم رحمه الله تعالى، فأكمل المسيرة ولاَقِيَ في سبيلها ما لاَقَى، فثبتَ إلى أن كان أمرُ مُدبرِ الأُمور بقبض روح أحد عباده. ثمَّ عادتِ المسيرة تسير في تراخٍ إلى أن ظهر في الجزيرة العربية مجددٌ آخرٌ أحيا تُراثَ ابن تيمية وتلميذه ابن القيِّم رحمهما الله تعالى، وجاهدَ في سبيل تصحيح العقيدة وإحياء دولتها، فكان محمد بن عبد الوهاب صيحة عصره لإنقاذِ أُمَّتِه. والحق أنه لم يكن على الساحة وحده بدون أعداء، بل كانتِ القِوى المُعرقلة تمنع من وصول حركة الشيخ إلى تحقيق أهدافها، وترك الشيخ أُمَّتَهُ ولم يحقق كلَّ ما تمناه، ثمَّ سارتِ الأمور في انحدارها إلى أن أدركت مُفترقَ طُرُقٍ آخرٍ، ولكنَّ مُفترقَ الطُرقِ هذه المرة ليس

كسابقيه، فقد سقط هيكل الدولة الإسلامية على يد مصطفى كمال، وكان مفترق الطُرق إلى الردة أو إلى الإسلام، وكان المُناخ مُهيئاً لصرف النظر عن الماضي بِرُمَتِهِ، وظهرت مع سقوط هيكل الدولة قضايا جديدة للأُمَّةِ لم تكن مطروحةً بالأمس إلاَّ مِن قَبِيلِ ذِكرها كأمورٍ مُسلَّم بها أو بحث في فرعياتها، ذلك لأنَّ هذه القضايا لم تكن موجودة في الواقع العملي. كانت قضية ولاء المسلم لله ولرسوله وللمؤمنين مثلاً لا يُبحث فيها لبداهتها، وكانت أيضاً قضية توحيد الله عزَّ وجلَّ كسلطةٍ عُليا للحُكم على عباده في الدنيا والآخرة قضية لا تُبحث لعدم وجود منازعٍ في صحتها اللَّهُمَّ إلاَّ بعض قضاياها الفرعية، فالأمر في غاية البساطة، فالذي خلقَ العِبادَ هو وحده أعلم بما يضرهم وما ينفعهم في الحياة الدنيا والآخرة، والكون كلّه يسير حسب نظامه، فكان على هذا الإنسان أن يسير أيضاً على النظام الذي وضعه له خالقه. أما فيما بعد، فقد أصبحت هذه القضية هدفاً لأولياء الشيطان، فظهرت آلهة تمشي على الأرض تَدَّعِي لنفسها حق التشريع لبني الإنسان جاهرة بهذا أو متسترة، وبعد أن كانتِ القضية لا تُبحث لبداهتها، أصبح البحث الآن في إمكانية إشراك الله عزَّ وجلَّ في الحُكم مع هذه الدواب الحقيرة المُتأَلِّهَةِ، وباتت هذه القضية أساس الشرك والتوحيد في هذا العصر.

فماذا يكون البلاغ؟! هل سيبرزُ لهذه الأُمَّةِ مجددٌ يحذرها من خطر مُسيلمة الكذاب؟! أو يحرق من ادعى ألوهية عليٍّ رضي الله عنه؟! أم أنه سيُدحضُ حُجَجَ من قال بخَلقِ القرآن؟! أم سيُبيِّنُ لنا صفة الاستواء ويرد على نُفاتها؟! هل سيأتي حاملاً سيفه ويطوف البلاد ليهدم القبور ويحرق القِباب؟!. كيف سيحدد الداء ليصف له الدواء؟.

إنَّ علماءنا تحدثوا عن العلم الذي يتعيَّنُ على المسلم تعلُّمه فقالوا عن الاعتقادات: «**وأما الاعتقادات، فيجب عِلمها بحسب الخواطر، فإنْ خَطَرَ له**

شكٌّ في المعاني التي تدل عليها كلمات الشهادة وجبَ عليه تعلم ما يحصل به إلى إزالة الشك، وإنْ كان في بلدٍ قد كثرت فيه البدع، وجب عليه أن يتلقن الحق، كما لو كان تاجراً في بلدٍ قد شاع فيه الربا وجبَ عليه تعلم الحذر منه»[1]. فليس من المعقول أن يتحدث العلماء في مصر اليوم عن الشيعة لمجرد أنه كان يسكنها العُبيديون الذين نسبوا أنفسهم إلى فاطمة رضي الله عنها، وليس من المعقول أن يتحدث أحدٌ اليومَ عن قضية خَلْقِ القرآن لمجرد أنَّ الإمام أحمد بن حنبل جاهدَ من أجلها.

فقضية العصر كانت قضية جديدة تختلف عن سابقاتها، فوجب على العلماء الربَّانيِّين تجليَّةَ القضية إبراءً لذمتهم أمام خالقهم، ووجب على أتباع الرسل أن يُؤدوا ما عليهم من تبعة البلاغ.

وفي هذه الفترة الحرجة من تاريخ الأُمَّةِ ظهرت أصواتٌ في مختلف البقاع تُنادي بالتمسك بدين الأُمَّةِ، وتحذر من خطر ما وصل إليه حالها، بيد أنَّ هذه الأصوات كانت خافتة حال ضجيج العابثين دون بلوغها ما تأمله، ولكن أمر الله لا بدَّ أن يستقر، ورسول الله ﷺ أخبر أنَّ طائفة الحق لا تزول من هذه الأُمَّةِ، ولأنَّ هذا الدين هو دين الله فقد ظهرت في الأُفَقِ بوادرَ بعثٍ جديدٍ لخير أُمَّةٍ أُخرجت للنَّاس فبدأتِ الصحوة بالتحاكم إلى كتاب الله وسنَّة نبيِّه ﷺ، وبدأ بحث القضية من جديدٍ، ووقعت قضية شركِ التشريع على آذان الطواغيت وقْعَ الصاعقة، فبدأت حلقة جديدة من سلسلة الصراع بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، وراح كهنة فرعون يلبسون لباس التقوى والاحتياط لأحكام الله، فأخذوا يميِّعون القضية ومكانتها مرةً بعد مرةٍ.

---

[1] «مختصر منهاج القاصدين» لأحمد بن قُدامة المقدسي، الصفحة ٢٣. وانظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي: الجزء الأول، الصفحة ١٦.

والآن.. لمنِ الحُكم والتحاكم؟

وما مكانة هذه القضية في نظر الإسلام؟

وما حُكم من تحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟

وما حُكم من حَكَمَ بغير ما أنزل الله؟

كلّ ذلك وغيره سنعرض له لإيضاحه فيما يأتي في محاولةٍ لتسليط الضوء على جوانب هذه القضية.



لمن الحُكم والتحاكم؟

إنَّ السلطة الحاكمة في هذا الكون ـ كما يُقررها القرآن وتشرحها السنَّة النَّبوية ـ ليست لأحدٍ غير الله، ولا يمكن أن تكون لأحدٍ سِواه، وليس لأحدٍ أن يكون له نصيبٌ منها.

قال تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٠٧﴾ ﴾[1].

وقال: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٌ فِى ٱلْمُلْكِ ﴾[2].

وقال: ﴿ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْآخِرَةِ ۖ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾[3].

وقال: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ﴾[4].

وقال: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾[5].

وقال: ﴿ لَّهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٥﴾ ﴾[6].

وقال: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ۗ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾[7].

---

[1] سورة البقرة، الآية: ١٠٧.
[2] سورة الفرقان، الآية: ٢.
[3] سورة القصص، الآية: ٧٠.
[4] سورة يوسف، الآية: ٤٠.
[5] سورة الروم، الآية: ٤.
[6] سورة الحديد، الآية: ٥.
[7] سورة النحل، الآية: ١٧.

وقال: ﴿ أَمۡ جَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ خَلَقُواْ كَخَلۡقِهِۦ فَتَشَٰبَهَ ٱلۡخَلۡقُ عَلَيۡهِمۡ ﴾[1].

وقال: ﴿ قُلۡ أَرَءَيۡتُم مَّا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلۡأَرۡضِ أَمۡ لَهُمۡ شِرۡكٞ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾[2].

وقال: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ ﴾[3].

وعندما يتكلم علماء الأُصول فلا خِلاف بينهم على أنَّ الحاكم هو الله عزَّ وجلَّ.

يقول الأستاذ علي حسب الله: «ولا خِلاف بين المسلمين في أنَّ الله تعالى يحكم على عباده فيأمرهم وينهاهم، وأنَّ العباد يجب عليهم أن يُطيعوه، وأنهم يُثابون بالطاعة ويُعاقبون بالمعصية»[4].

ومن توحيده عزَّ وجلَّ أن يكون له **وحده حقَّ الحُكم والتشريع**، يقول جلَّ وعلا: ﴿ وَلَا يُشۡرِكُ فِي حُكۡمِهِۦٓ أَحَدٗا ﴿٢٦﴾ ﴾[5].

يقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية: «قرأ على هذا الحرف عامة السبعة ما عدا ابن عامر ﴿ وَلَا يُشۡرِكُ ﴾ بالياء المثَنَّاة التحتية، وضم الكاف على الخبر، ولا نافية، والمعنى: ولا يُشركُ الله جلَّ وعلا أحداً في حُكمه، بل الحُكم له وحده جلَّ وعلا، ولا حُكمَ لغيره البتة، فالحلال ما أحله الله تعالى والحرام ما حرَّمه، والدين ما شرَّعه، والقضاء ما قضاه. وقراءة ابن

---

1 سورة الرعد، الآية: ١٦.

2 سورة الأحقاف، الآية: ٤.

3 سورة فاطر، الآية: ٤١.

4 «أصول التشريع الإسلامي» ص٣٨٩.

5 سورة الكهف، الآية: ٢٦.

عامر من السبعة: ﴿ وَلَا يُشْرِكُ ﴾ بضم الياء المثنَّاة الفوقية وسكون الكاف بصيغة النهي، أي لا تُشركْ يا نبي الله، أو لا تُشركْ أيُّها المُخاطب أيَّ أحدٍ في حُكْمِ الله جلَّ وعلا، بل أَخْلِصِ الحُكْمَ لله من شوائب شرك غيره في الحُكم.

وحُكمه جلَّ وعلا المذكور في قوله: ﴿ وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ ﴾ شاملٌ لكلِّ ما يقضيه جلَّ وعلا، ويدخل في ذلك التشريع دخولاً أولياً، وما تضمنته هذه الآية الكريمة من كون الحُكم لله وحده لا شريك له في كِلْتَا القراءتين جاء مُبيَّناً في آياتٍ أُخرى، كقوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ .. ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِۖ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ ﴾[2] الآية، وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْۖ وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ تُؤْمِنُواْۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِيِّ ٱلْكَبِيرِ ﴿١٢﴾ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥۚ لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٨﴾ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ﴾[6]. إلى غير ذلك من الآيات»[7].

وعلى هذا الأساس تقوم ركيزة بناء دولة التوحيد، يقول أبو الأعلى المودودي رحمه الله تعالى: «وهذا هو الأساس الذي ارتكزت عليه دعامة النظرية السياسية في الإسلام: أن تنزع جميع سلطات الأمر والتشريع من أيدي البشر مُنفردين

[1] سورة يوسف، الآية: ٤٠.
[2] سورة يوسف، الآية: ٦٧.
[3] سورة غافر، الآية: ١٢.
[4] سورة القصص، الآية: ٨٨.
[5] سورة المائدة، الآية: ٥٠.
[6] سورة الأنعام، الآية: ١٤٤.
[7] «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» الجزء الرابع، الصفحة ٨٢.

ومجتمعين، ولا يُؤذن لأحدٍ منهم أن يُنفذ أمرَه في بشرٍ فيُطيعوه، أو ليسن قانوناً لهم فينقادوا له ويتبعوه، فإنَّ ذلك الأمرَ مختصٌ بالله وحده لا يُشاركه فيه أحد غيره، كما قال هو في كتابه :ـ

﴿إِنِ ٱلۡحُكۡمُ إِلَّا لِلَّهِۚ أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ﴾[1].

﴿يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ ٱلۡأَمۡرِ مِن شَيۡءٖۗ قُلۡ إِنَّ ٱلۡأَمۡرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾[2].

﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلۡسِنَتُكُمُ ٱلۡكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ﴾[3].

﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾[4].

فهذه الآيات تُصرح أنَّ الحاكمية لله وحده، وبيده التشريع وليس لأحدٍ ـ وإن كان نبياً ـ أن يأمر وينهى من غير أن يكون له سلطان من الله. والنبي لا يتبع إلاَّ ما يُوحى إليه :ـ

﴿إِنۡ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾[5].

وما وجب على النَّاس طاعة النَّبي إلاَّ لأنه لا يأتيهم إلاَّ بالأحكام الإلهية.

قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾[6]

﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيۡنَٰهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحُكۡمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾[7].

---

[1] سورة يوسف، الآية : ٤٠.

[2] سورة آل عمران، الآية : ١٥٤.

[3] سورة النحل، الآية : ١١٦.

[4] سورة المائدة، الآية : ٤٥.

[5] سورة الأحقاف، الآية : ٩.

[6] سورة النساء، الآية : ٦٤.

[7] سورة الأنعام، الآية : ٨٩.

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا۟ رَبَّٰنِيِّۦنَ بِمَا كُنتُمْ تُعَلِّمُونَ ٱلْكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمْ تَدْرُسُونَ ﴿٧٩﴾ ﴾[1] .

فالخصائص الأولية للدولة الإسلامية كما يظهر من الآيات التي ذكرناها، ثلاث :-

أولاً : ليس لفردٍ أو أُسرةٍ أو طبقةٍ أو حزبٍ أو مجموعةٍ أو لسائر القاطنين في الدولة نصيبٌ منَ الحاكمية فإنَّ الحاكم الحقيقي هو الله، والسلطة الحقيقية مختصةٌ بذاته تعالى وحده، والذين من دونه في هذه المعمورة، إنما هم رعايا في سلطانه العظيم.

ثانياً : ليس لأحدٍ من دون الله شيءٌ مِنْ أمرِ التشريع، والمسلمون جميعاً، ولو كان بعضهم لبعضٍ ظهيراً لا يستطيعون أن يُشرِّعُوا قانوناً، ولا يقدرون أن يُغيِّروا شيئاً مما شرع الله لهم.

ثالثاً : إنَّ الدولة الإسلامية لا يُؤسس بُنيَّانها إلاَّ على ذلك القانون المُشرَّع الذي جاء به النبي ﷺ من عند ربِّه مهما تغيَّرتِ الظروف والأحوال والحكومات التي بيدها زِمام هذه الدولة، فهي - أي الحكومات - لا تستحق طاعة النَّاس إلاَّ من حيث أنها تحكم بما أنزل الله، وتُنفذ أمره تعالى في خلقه»[2] .

وهذا يتفق مع بديهيات الأمور، فلماذا يكون من حقِّ الله أن يتدخل في أُمور عباده مُنفردين، ولا يكون من حقِّه التدخل في شكلِ الدولة مع كونها أهم؟، فهلِ الله يعلم مصلحة الفرد وخيره وشره، ولا يعلم مصلحة الجماعة وخيرها وشرها؟ أو يُبالي بأمره ولا يُبالي بأمرها؟.

---

1 سورة آل عمران، الآية : ٧٩.

2 «نظرية الإسلام السياسية» الصفحة ٢٦-٢٩.

وهذا المفهوم عن سلطة الله في الحُكم هو تصور المسلم عن الإيمان بالله، فليس مقصود الإيمان بالله، الإيمان بوجوده فقط، فذلك أمرٌ من البديهيات الفِطرية التي لا تحتاج إلى نقاشٍ في نظر الإسلام، فنحن نُؤمن بوجود الحجر والشمس والقمر، كما نُؤمن بوجود أعدائنا إيماناً لا شك فيه، ومنَ المقطوع به أن ليس المقصود بالإيمان إيماناً كهذا، فلقد سجل القرآن الكريم اعتراف المُشركين بوجود الله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[1].

وقال: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[2]، وقال: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٣﴾ ﴾[3].

بل سجل إخلاصهم في الدعاء وقت الشدَّةِ حيث قال: ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾[4].

فتصوُر المسلم عن الإيمان بالله: أنَّ اللهَ موجودٌ متصفٌ بصفات الكمال، له الأسماء الحسنى، وأنه وحده المعبود الحق، وأنه وحده صاحب التشريع في هذا الكون، فمن أعطى لنفسه الحق في إيجاد منهجٍ للحياة أو التشريع فقد أشرك وكفر بالله واتخذ إلهه هواه حتَّى ولو ادعى زاعماً الإيمان بالله ورسوله ﷺ. لأنه يكون قد أعطى لنفسه حقاً لا يجوز إلاَّ لله تعالى، وهو حقُّ الحُكم على العباد. ففرعون قال لقومه: ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى ﴾[5]. لم يَرُمْ من ذلك إثبات أنه هو الذي خلق الكون، أو أنه يستطيع أن يتصرف بالشمس أو القمر أو الريح أو فيضان النيل،

---

[1] سورة الزخرف، الآية: ٨٧.

[2] سورة الزمر، الآية: ٣٨.

[3] سورة العنكبوت، الآية: ٦٣.

[4] سورة العنكبوت، الآية: ٦٥.

[5] سورة القصص، الآية: ٣٨.

ولم تكن عبادة النَّاس له بهذا المعنى، وإنما قصد أنه المُطاع الوحيد فيهم بما لَهُ من سلطان، فإنَّ كلَّ المصريين كانوا يعرفون أنَّ فرعون ليس له من أمر الكون شيءٌ، وأنه وُلِدَ كبقية النَّاس، وكبر مثلهم، وأنه لا يستطيع أن يتصرف في الشمس أو القمر أو الريح أو غير ذلك. ولكنهم أطاعوه فيما شرع لهم، فمن وضع نفسه من الأُمَّةِ موضِعَ فرعون هذا ـ موضع المُشَرِّع ـ فقد نصَّب نفسه إلهاً عليهم، ومَنْ أطاعه عن رضىً فقد عبده مِنْ دونِ الله.

وحديثنا عن ارتباط سلطة الله التشريعية بالإيمان يدعونا إلى الحديث عن أهمية هذه القضية ومكانتها من الإيمان بالله وتوحيده.



مكانة سلطة الله التشريعية في الإسلام

لقد تحدث الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى على مُنْكِرِي حدٍّ شَرَعَهُ الله عزَّ وجلَّ، وهو حدُّ السرقة فقال: «المسألة عندنا ـ نحن المسلمون ـ هي من صميم العقيدة، ومن صميم الإيمان، فهؤلاء المُنتسبون إلى الإسلام، المُنكرون حدَّ القطع أو الراغبون عنه ـ نسألهم: أتُؤمنون بالله وبأنه خلق هذا الخلق؟ فسيقولون: نعم. أفتؤمنون بأنه يعلم ما كان وما يكون، وبأنه أعلم بخلقه من أنفسهم، وبما يصلحهم وما يضرهم؟ فسيقولون: نعم. أفتؤمنون بأنه أرسل رسوله محمداً بالهُدى ودين الحق، وأنزل عليه القرآن من لدنه هدىً للنَّاس وإصلاحاً لهم في دينهم ودُنياهم؟ فسيقولون: نعم. أفتؤمنون بأنَّ هذه الآية بعينها ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[1] من القرآن؟ فسيقولون: نعم. أفتؤمنون بأن تشريع الله قائمٌ مُلزِمٌ للنَّاس في كلِّ زمانٍ ومكانٍ، وفي كلِّ حالٍ؟ فسيقولون: نعم. إذن فأنَّى تُصرفون؟! وعلى أي شرع تقومون؟! أما مَن أَجاب ـ ممن ينتسبُ إلى الإسلام ـ على أيِّ سؤالٍ من هذه السؤالات بأن: لا، فقد فرغنا منه وعرفنا مصيره، وقد أيقن كلّ مسلمٍ، مِن عالمٍ أو جاهلٍ، مُثقفٍ أو أُميٍّ ـ: أنَّ من يقول في شيءٍ من هذا: «لا» فقد خرجَ مِن الإسلام، وتردى في حمأة الرِدة. وأما من عدا المسلمين، ومَن عدا المُنتسبين للإسلام، فلن نجادلهم في هذا، ولن نُسايرهم في الحديث عنه، إذا لم يُؤمنوا بمثل ما آمنا. ولن يرضَواْ عنا أبداً إلاَّ أنْ نقولَ مثل قولهم! وعياذاً بالله من ذلك»[2].

---

[1] سورة المائدة، الآية: ٣٨.

[2] «عُمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» الجزء الرابع، الصفحة ١٤٧.

ويتحدث شيخ الإسلام بالدولة العُثمانية الشيخ مصطفى صبري رحمه الله تعالى عن صورةٍ تطبيقيةٍ لتنْحية شرع الله عزَّ وجلَّ، وهي فصلُ الدين عنِ الدولة، فيقول: «والحق أنَّ ترويج فصلِ الدين عن الدولة سواء كان هذا الترويج من رجال الحكومة أو من الكُتَّاب المُفكرين في مصلحة الدولة والأُمَّةِ، لا يتفق مع الإيمان بأنَّ الدينَ مُنزَّلٌ من عند الله، وأنَّ أحكامه المذكورة في الكتاب والسنَّة أحكام الله المُبلغة بواسطة رسوله»[1].

ولا يجتمع إيمانٌ بالله وتحاكم إلى غيره، يقول عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾[2]، ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا (٦٠) ﴾[3]، [4].

يقول الشيخ الشنقيطي رحمه الله تعالى عند كلامه عن شرك الطاعة: «وقد بيَّن النَّبي ﷺ هذا لعدي بن حاتم رضي الله عنه لما سأله عن قوله تعالى: ﴿ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾[5] الآية. فبيَّن له أنهم أحلوا لهم ما حرم الله وحرموا عليهم ما أحل فاتبعوهم في ذلك، وأنَّ ذلك هو اتخاذهم إيَّاهم أرباباً، ومِن أصرَحِ الأدلة على هذا: أنَّ الله عزَّ وجلَّ في سورة النساء بيَّن أنَّ مَن يُريدون التحاكم إلى غيره يتعجب مِن زعمهم أنهم مؤمنون، وما ذلك إلاَّ لأنَّ دعواهم الإيمان مع إرادة التحاكم إلى الطاغوت بالغة الكذب، ما يحصل منه العجب، وذلك في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا

---

1 «موقف العقل والعلم والعالم من ربِّ العالمين وعباده المرسلين» الجزء الرابع، الصفحة ٢٩٤.

2 سورة النحل، الآية: ٣٦.

3 سورة النساء، الآية: ٦٠.

4 «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» الجزء الرابع، الصفحة ٨٣.

5 سورة التوبة، الآية: ٣١.

أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ﴿٦٠﴾ ﴾[1]، [2]».

ويقول في موضعٍ آخرٍ بعد ذكره الآية السابقة: «وأشار إلى أنه لا يُؤمنُ أحدٌ حتَّى يكفرَ بالطاغوت بقوله: ﴿ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ ﴾[3].

ومفهوم الشرط أنه مَن لم يكفر بالطاغوت لم يستمسك بالعُروة الوُثقى، وهو كذلك، ومَن لم يستمسك بالعُروة الوُثقى فهو بمَعْزَلٍ عن الإيمان؛ لأنَّ الإيمان بالله هو العُروة الوثقى، والإيمان بالطاغوت يستحيل اجتماعه مع الإيمان بالله؛ لأنَّ الكُفر بالطاغوت شرطٌ في الإيمان بالله أو رُكْنٌ منه، كما هو صريحُ قوله: ﴿ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ ﴾ الآية»[4].

ولا بدَّ أن يعرف الإنسان ما هو الطاغوت حتَّى يكفرَ به ويصيرَ مُؤمناً.

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: «**واعلم أنَّ الإنسان ما يصير مُؤمناً بالله إلاَّ بالكفر بالطاغوت**، والدليل قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا ﴾[5]، [6]».

---

1 سورة النساء، الآية: ٦٠.
2 «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» الجزء الأول، الصفحة ٣٩٥.
3 سورة البقرة، الآية: ٢٥٦.
4 «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» الجزء الأول، الصفحة ٣٩٥.
5 سورة البقرة، الآية: ٢٥٦.
6 «مجموعة التوحيد» الصفحة ١١.

ويقول عن صفة الطاغوت: «والطاغوتُ عامٌ في كلِّ ما عُبِدَ من دون الله ورضي بالعبادة فهو طاغوتٌ مِن معبودٍ أو مُطاعٍ في غير طاعة الله ورسوله، فهو طاغوت ورؤوسهم خمسة:-

الأول: الشيطان الداعي إلى عبادة غير الله، والدليل قوله تعالى: ﴿ ۞ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ ﴾[1].

الثاني: الحاكمُ الجائرُ المُغيِّرُ لأحكام الله، والدليل قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾ ﴾[2].

الثالث: الذي يحكم بغير ما أنزل الله، والدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[3].

الرابع: الذي يدَّعي عِلْمَ الغيب من دون الله، والدليل قوله تعالى: ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُۥ يَسْلُكُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ رَصَدًا ﴿٢٧﴾ ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿ ۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ ۚ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ۚ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِى ظُلُمَٰتِ ٱلْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ ﴾[5].

---

1 سورة يس، الآية: ٦٠.

2 سورة النساء، الآية: ٦٠.

3 سورة المائدة، الآية: ٤٤.

4 سورة الجن، الآيتان: ٢٦-٢٧.

5 سورة الأنعام، الآية: ٥٩.

الخامس: الذي يُعبد من دون الله وهو راضٍ بالعبادة، والدليل قوله تعالى: ﴿ ۞ وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾[1]، [2]».

ويقول ابن القيم: «**ثمَّ أخبر سبحانه أنَّ مَن تحاكم أو حاكم إلى غير ما جاء به الرسول فقد حكَّم الطاغوت وتحاكم إليه، والطاغوت كلّ ما تجاوز به العبدُ حَده مِن معبودٍ أو متبوعٍ أو مُطاعٍ، فطاغوتُ كلّ قومٍ مَن يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يعبدونه من دون الله، أو يتبعونه على غير بصيرةٍ من الله، أو يُطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله**»[3].

يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ رحمه الله تعالى: «بأنَّ قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ﴾[4].

قال العماد ابن كثير رحمه الله تعالى: «والآية ذامة لمن عدل عن الكتاب والسنَّة وتحاكم إلى ما سواهما من الباطل؛ وهو المُراد به الطاغوت ها هنا».

وتقدم ما ذكره العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى في حده للطاغوت، وأنه كلّ ما تجاوز به العبد حده من معبودٍ أو متبوعٍ أو مُطاعٍ، **فكلّ من تحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأنزله منزلةً لا يستحقها، وكذلك مَن عَبد شيئاً دون الله فإنما عَبَدَ الطاغوت، فإن كان المعبود صالحاً[5] صارت عبادة العابد له راجعة إلى الشيطان الذي أمره بها، كما قال تعالى:** ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ

---

[1] سورة الأنبياء، الآية: ٢٩.

[2] «مجموعة التوحيد» الصفحة ١٠ـ١١.

[3] «إعلام الموقعين عن ربِّ العالمين» الجزء الأول، الصفحة ٥٠.

[4] سورة النساء، الآية: ٦٠.

[5] كعبادة النصارى لعيسى عليه السلام.

أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿٢٨﴾ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ﴿٢٩﴾ هُنَالِكَ تَبْلُواْ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ وَرُدُّوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾[1]. وكقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُواْ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم بَلْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴿٤١﴾ ﴾[2]. وإن كان ممن يدعون إلى عبادة نفسه أو كان شجراً أو حجراً أو قبراً أو غير ذلك مما يتخذه المُشركون أصناماً على صورة الصالحين والملائكة وغير ذلك، فهي مِن الطاغوت الذي أمر الله تعالى عباده أن يكفروا به، ويتبرءوا منه ومن عبادة كلِّ معبودٍ سوى الله كائناً من كان، وهذا كلّه من عمل الشيطان وتسويله، وهو الذي دعا إلى كلِّ باطلٍ وزيَّنه لمن فَعَلَهُ، وهذا يُنافي التوحيد الذي هو معنى شهادة أنَّ لا إله إلا الله **فالتوحيد هو الكُفر بكلِّ طاغوتٍ عبده العابدون من دون الله**، كما قال تعالى: ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِيٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُواْ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُاْ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ ﴾[3]. وكلّ من عَبَدَ غير الله فقد جاوز حده وأعطاه ما لا يستحقه.

قال الإمام مالك رحمه الله تعالى: «الطاغوت ما عُبد من دون الله».

وكذلك من دعا إلى تحكيم غير الله ورسوله فقد ترك ما جاء به رسول الله ﷺ فيما أمره الله به في قوله: ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ وَٱحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنۢ بَعْضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ

[1] سورة يونس، الآيات: ٢٨-٣٠.
[2] سورة سبأ، الآيتان: ٤٠-٤١.
[3] سورة الممتحنة، الآية: ٤.
[4] سورة المائدة، الآية: ٤٩.

يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾[1] . فمن خالف ما أمر الله به ورسوله ﷺ بأنْ حَكَمَ بين النَّاس بغير ما أنزل الله أو طلب ذلك إتباعاً لما يهواه ويُريده، فقد خلع رَبَقَةَ الإسلام والإيمان من عُنقه، وإنْ زَعَمَ أنه مؤمن، فإنَّ الله تعالى أنكر على من أراد ذلك وأكذبهم في زعمهم الإيمان لما في ضِمن قوله تعالى: ﴿يَزْعُمُونَ﴾ من نفي إيمانهم، فإنَّ «**يزعمون**» إنما تُقال غالباً لمن ادعى دعوى هو فيها كاذبٌ لمُخالفته لمُوجِبها وعمله بما يُنافيها، يحقق ذلك قوله: ﴿وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ﴾. **لأنَّ الكفر بالطاغوت ركنُ التوحيد كما في آية البقرة، فإن لم يحصل هذا الركن لم يكنْ مُوحِّداً. والتوحيد هو الإيمان الذي تصلح به جميع الأعمال وتفسد بعدمه، كما أنَّ ذلك بيِّنٌ في قوله تعالى:** ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾[2] الآية. **وذلك أنَّ التحاكم إلى الطاغوت إيمانٌ به**»[3] .

ويُعلِّقُ الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله تعالى على المقصود بالطاغوت فيقول: «الذي يُستخلص من كلام السلف ﷺ؛ أنَّ الطاغوت كلّ ما صرف العبد وصدَّه عن عبادة الله وإخلاص الدين والطاعة لله ولرسوله، سواء في ذلك الشيطان من الجنِّ والشيطان من الإنس والأشجار والأحجار وغيرها، ويدخل في ذلك بلا شكٍ الحُكم بالقوانين الأجنبية عن الإسلام وشرائعه وغيرها من كلِّ ما وضعه الإنسان ليحكم في الدماء والفروج والأموال وليبطل بها شرائع الله من إقامة الحدود، وتحريم الربا والزنا والخمر وغير ذلك مما أخذت هذه القوانين تحللها وتحميها وأمثالها كلّ كتاب وضعه العقل البشري ليصرف به عن الحق

[1] سورة النساء، الآية: ٦٥.
[2] سورة البقرة، الآية: ٢٥٦.
[3] «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» الصفحة ٣٩٢-٣٩٤.

الذي جاء به رسول الله ﷺ إما قصداً أو عن غير قصدٍ مِن واضِعِه فهو طاغوت»[١].

أما عن صفة الكُفر بالطاغوت فيقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى :ـ

«**فأما صفة الكُفر بالطاغوت: أنْ تعتقدَ بُطلان عبادة غير الله وتتركها، وتُكفِّرَ أهلها وتُعاديهم**»[٢].

فمكانة سلطة الله التشريعية في الإسلام أنها ركنٌ من أركان التوحيد، لا يتحقق التوحيد إلاَّ بتحققه، ويتحقق بالكفر بالطاغوت، والطاغوت ليس له صورة واحدة بل يتعدد ويتشكل في صورٍ عدة، **فلا بدَّ من الكُفر به في أي صورةٍ كان، وهو في هذا الزمان جلَّ تشخصه في القوانين الوضعية وواضِعيها ومُروجيها. فلكي يتحقق توحيد شخصٍ ما عليه أن يعتقد بُطلان هذا الطاغوت الجديد ويتركه، ويكفِّر أهله ويتبرأ منه ومن أهله ويُعاديهم.**

هذا، ولا يغُرَّنَّكَ قولهم: «إن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع، أو المصدر الأساسي» فإنَّ هذه العبارة عبارةٌ شِركيةٌ :ـ

ـ لتضمنها وجود مصادر أُخرى غير الشريعة الإسلامية للتشريع حتَّى ولو كانت فرعية، لأنَّ هذا تحاكم إلى غير الكتاب والسنَّة ابتداءً، فالله يقول مخاطباً رسوله ﷺ : ﴿ وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَلَا تَتَّبِعۡ أَهۡوَآءَهُمۡ وَٱحۡذَرۡهُمۡ أَن يَفۡتِنُوكَ عَنۢ بَعۡضِ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَ ﴾[٣].

---

[1] «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» الصفحة ٢٧٨، هامش ١.

[2] «مجموعة التوحيد» الصفحة ١٠.

[3] سورة المائدة، الآية: ٤٩.

- ولتضمنها أيضاً الرضى بمصدر غير الإسلام للتشريع، وهذا وحده كُفْرٌ لأنَّ الرضى بالكُفر كُفْرٌ.

وقد يقول قائل: إنَّ الإسلام لا يمنع من اللجوء لمصادر أجنبية في الأعمال المدنية التي ليس فيها تفصيلٌ إسلاميٌّ ما لم يتعارض مع مبادئ الإسلام الكُلية، ويُقال له: إنَّ هذا لو لم يُبحه الإسلام لكان مُباحاً، فالإسلام هو المصدر الوحيد للتشريع وهو من هذا الباب يُوافق على مدى جواز اللجوء إلى مصادر أُخرى تعمل من مُنطلقه، فالإسلام أعلى عُلواً وأسمى سُمواً من أن يُشرك معه مصدرٌ آخرٌ في تنظيم حياة البشر، والإسلام أعلى عُلواً وأسمى سُمواً من أن يحدد أحدٌ له مكانته الرئيسية أو الأساسية أو غير ذلك فهو الذي يضع مكانة المصادر والسلطات والأفراد.

فتوحيد الله عزَّ وجلَّ لا بدَّ أن يتضمن الاعتقاد بتوحيده كسلطةٍ عُليا وحيدةٍ للتشريع، وذلك حتى يتحقق الكُفر بالطاغوت.

والكلام الماضي بالنسبة لتحقيق ركن التوحيد بالكفر بالطاغوت ينتهي بنا إلى ذكر نصوص العلماء فيمن تحاكم إلى غير كتاب الله وسنَّة نبيه ﷺ، أي نصوص العلماء التطبيقية فيمن تحاكم إلى الطاغوت، وهي النقطة التالية.



حُكم من تحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ

ونصوص العلماء في ذلك كثيرة وسنذكر ـ إن شاء الله تعالى ـ ما فيه الكفاية لهذا الأمر. ولأنَّ هذا الأمرَ مرتبطٌ ارتباطاً وثيقاً بسابقه «الإيمان بالله والكُفر بالطاغوت». فإنَّ العلماء لم يذكروا إلاَّ حُكماً واحداً لمن تحاكم إلى غير كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فيما قضى الله ورسوله فيه، وهذا هو الواقع فيه المُنتسبون إلى الإسلام حُكاماً ومحكومين :ـ

يقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى: «نرى في بعض بلاد المسلمين قوانين ضُربت عليها. نُقلت عن أوربة الوثنية المُلحدة، وهي قوانين تخالف الإسلام مخالفةً جوهريةً في كثيرٍ من أُصولها وفُروعها، بل إنَّ في بعضها ما ينقض الإسلام ويهدمه، وذلك أمرٌ واضحٌ بديهي لا يخالف فيه إلاَّ مُغالط نفسه، ويجهل دينه أو يُعاديه من حيث لا يشعر، وهي في كثيرٍ من أحكامها أيضاً تُوافق التشريعٍ الإسلامي أو لا تُنافيه على الأقل، وقد وضع الإمام الشافعي قاعدةً جليلةً دقيقةً في نحو هذا، ولكنه لم يضعها في الذين يُشرِّعُون القوانين من مصادر غير إسلامية، فقد كانت بلاد الإسلام إذ ذاك بريئة من هذا العار، ولكنه وضعها في المجتهدين من العلماء المسلمين الذين يستنبطون الأحكام قبل أن يتثبتوا مما ورد في الكتاب والسنَّة الصحيحة، ويقيسون ويجتهدون برأيهم على غير أساسٍ صحيحٍ. فقال في كتاب «الرسالة» رقم: ١٧٨ بشرحنا وتحقيقنا: «ومن تكلف ما جهل وما لم تُثبته معرفته كانت موافقته للصواب إن وافقه من حيث لا يعرفه غير محمودة والله أعلم، كان بخطئه غير معذور، إذا ما نطق فيما لا يُحيط علمه ما الفرق بين الخطأ والصواب فيه، ومعنى هذا واضحٌ إذِ المجتهد في الفقه الإسلامي على قواعد

الإسلام لا يكون معذوراً إذا ما كان اجتهاده على غير أساسٍ من معرفةٍ وعن غير تثبتٍ في البحث عن الأدلة من الكتاب والسنَّة حتى لو أصاب في الحُكم إذ تكون إصابته مُصادفة، لم تُبْنَ على دليلٍ، ولم تُبْنَ على يقينٍ، ولم تُبْنَ على اجتهادٍ صحيحٍ، أما الذي يجتهد ويُشرِع على قواعد خارجة عن قواعد الإسلام فإنه لا يكون مجتهداً ولا يكون مسلماً إذا قصد إلى وضع ما يراه من الأحكام ـ وافقتِ الإسلام أم خالفته ـ فكانت موافقته للصواب إن وافقه من حيث لا يعرفه، بل من حيث لا يقصده، غير محمودة، بل كانوا بها لا يقلون عنهم كفراً حين يخالفون، وهذا بديهي»[1].

ويتحدث شيخ الإسلام بالدولة العُثمانية الشيخ مصطفى صبري عن نتيجةٍ من آثر التحاكم إلى غير كتاب الله وسنة نبيه ﷺ. وصورة تطبيقية لذلك وهي فصلُ الدين عن الدولة، وهو الشيخ الذي عانى كثيراً من الزنادقة العلمانيين بعدما خرج من تركيا هارباً إلى مصر من ظُلم وكُفر مصطفى كمال، فيقول: «لكنَّ حقيقة الأمر أنَّ هذا الفصل مُؤامرة بالدين للقضاء عليه، وقد كان في كلِّ بدعةٍ أحدثها العصريون المُتفرنجون في البلاد الإسلامية كيدٌ للدين ومحاولةٌ للخروج عليه، لكن كيدهم في فصله عن السياسة أهى وأشد من كلِّ كيدٍ في غيره، فهو ثورة حكومية على دين الشعب في حينٍ أنَّ العادة أن تكون الثورات من الشعب على الحكومة وشق عصا الطاعة منها أي الحكومة لأحكام الإسلام، بل ارتداد عنه من الحكومة أولاً ومِنَ الأُمَّةِ ثانياً، إنْ لم يكن بارتداد الداخلين في حوزة الحكومة تلك، باعتبارهم أفراداً، فباعتبارهم جماعة وهو أقصر طريقٍ إلى الكُفر من ارتداد الأفراد، بل إنه يتضمن ارتداد الأفراد أيضاً لقبولهم الطاعة لتلك

[1] «مسند الإمام أحمد» بتحقيق أحمد شاكر. الجزء الرابع، الصفحة ٣٥١ـ٣٥٢.

الحكومة المُرتدة التي ادعت الاستقلال لنفسها بعد أن كانت خاضعةً لحُكم الإسلام عليها»[١].

ويقول: «فإذا خرج عن الإسلام مَن لا يقبل سلطة الدين عليه بالأمر والنهي وتدخله في أعماله حال كونه فرداً من أفراد المسلمين، فكيف لا يخرج من لا يقبل هذه السلطة وهذا التدخل، بصفة أنه داخل في هيئة الحكومة؟»[٢].

وهذا حقٌّ فإنَّ فصلَ الدين عن الدولة هي صورة للتحاكم إلى الكتاب والسنَّة في علاقة الإنسان بربِّه من صلاةٍ وصيامٍ وحجٍ وغيرها من الشعائر، ثم التحاكم إلى غير الكتاب والسنَّة في غير ذلك، فمن أخذ صلاته وصيامه وشعائره الأُخرى من غير الكتاب والسنَّة فهو كافرٌ بلا شكٍ، وكذلك **مَن أخذ منهج حياته من مصدرٍ آخرٍ غير الكتاب والسنَّة فهو كافرٌ أيضاً لأنه تحاكم إلى غير كتاب الله وسنَّة نبيِّه ﷺ**[٣].

ويقول الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله تعالى بعد ذكر آية: ﴿ وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾[٤]: «ويُفهم من هذه الآية الكريمة أنه لا يجوز التحاكم إلى غير كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، وقد أوضح تعالى هذا المفهوم مُوَبِّخاً المُتحاكمين إلى غير كتاب الله وسنَّة نبيِّه ﷺ مُبَيِّناً أنَّ الشيطان أضلهم ضلالاً بعيداً

---

[1] «موقف العقل والعلم والعالم من ربِّ العالمين» الجزء الرابع، ٢٨١-٢٨٢.

[2] المصدر السابق الصفحة ٢٩٤. وهذا كُفرٌ صريح للذين يحكمون بغير الشريعة الإلهية، وهي من الفتاوى المهدية في هذا الشأن.

[3] **قال معلِّقه:** وصورة هذا العمل الكُفري الصريح لا تلتقي أبداً مع من ترك بعض الأحكام الشرعية الواجبة التي لا يكفر صاحبها كبر الوالدين، وحُسن الخُلق، أو مع مَن عمل بعض النواهي المُحرمة، فإنَّ التحاكم غير هذا إذ التحاكم كفرٌ صريحٌ جليٌّ، وهذه المعاصي لا يكفر المسلم بمجرد ارتكابها من غير ردٍّ لحكم الله تعالى فيها وهو الذي يُسمَّى بالاستحلال.

[4] سورة الشورى، الآية: ١٠.

عنِ الحق بقوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓا۟ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓا۟ أَن يَكْفُرُوا۟ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿٦٠﴾﴾[1] »[2].

ويقول: «ويُفهم من هذه الآيات كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾﴾[3]. **أنَّ مُبتغي أحكام المُشرِّعين غير ما شرعه الله أنهم مُشركون بالله**، وهذا المفهوم جاء مُبيَّناً في آيات أُخر كقوله فيمن اتبع تشريع الشيطان في إباحة الميتة بدعوى أنها ذبيحة الله ﴿وَلَا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُۥ لَفِسْقٌ ۗ وَإِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَٰدِلُوكُمْ ۖ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾[4]. فصرح أنهم مُشركون بطاعتهم، وهذا الإشراك في الطاعة وإتباع التشريع المُخالف لما شرعه الله تعالى هو المُراد بعبادة الشيطان في قوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾﴾[5]، وقوله تعالى على لسان نبيِّه إبراهيم: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعْبُدِ ٱلشَّيْطَٰنَ ۖ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ عَصِيًّا﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿إِن يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثًا وَإِن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَٰنًا مَّرِيدًا ﴿١١٧﴾﴾[7]. أي ما يعبدون إلاَّ شيطاناً، وذلك بإتباع تشريعه، ولذلك سمى الله تعالى الذين يُطاعون فيما زيَّنُوا من المعاصي شُركاء في قوله تعالى:

[1] سورة النساء، الآية: ٦٠.
[2] «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» الجزء الأول، الصفحة ٣٩٥.
[3] سورة الكهف، الآية: ٢٦.
[4] سورة الأنعام، الآية: ١٢١.
[5] سورة يس، الآيتان: ٦٠-٦١.
[6] سورة مريم، الآية: ٤٤.
[7] سورة النساء، الآية: ١١٧.

﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾[1] الآية».

ثم يقول بعد ذكره آيتي: «﴿ أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزۡعُمُونَ أَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدۡ أُمِرُوٓاْ أَن يَكۡفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمۡ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ٦٠ وَإِذَا قِيلَ لَهُمۡ تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيۡتَ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا ٦١ ﴾[2].

وبهذه النصوص السماوية التي ذكرنا يظهر غاية الظهور: **أنَّ الذين يتبعون القوانين الوضعية التي شرعها الشيطان على لسان أوليائه مخالفة لما شرعه الله جلَّ وعلا على ألسنة رُسله صلى الله عليهم وسلم، أنه لا يشك في كُفرهم وشِركهم إلاَّ مَن طمسَ الله بصيرته وأعماهُ عن نور الوحي مثلهم»**[3].

ويقول الإمام القُرطبي رحمه الله تعالى: «قال أبو علي: إنَّ مَن طلبَ غير حُكْمِ الله من حيث لم يرضَ به فهو كافرٌ»[4].

---

[1] سورة الأنعام، الآية: ١٣٧.

[2] سورة النساء، الآيتان: ٦٠-٦١.

[3] «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» الجزء الرابع، الصفحة ٨٣-٨٤.

قال مُعلِّقه: وبهذا يتبيَّن ضلال وعمى من دافع عن هؤلاء الطواغيت الذين يحكمون بغير شريعة الرحمن وتسميتهم مسلمين، كقول أحدهم: إنهم مسلمون مثلي وأشباه ذلك، مع أنهم يُقرون أنهم يحكمون النَّاس بغير الكتاب والسنَّة، ومع ذلك يُسمون فِعلهم معصية وفِسقاً ولا تصل إلى الكُفر، فسبحان من عمى قوماً وهدى آخرين.

[4] «الجامع لأحكام القرآن» الجزء السادس، الصفحة ١٢٢.

قال مُعلِّقه: وقوله: «من حيث لم يرضَ به» وهو وصفٌ للفعل لا قيداً له، فإنَّ كل من طلب غير حُكم الله تعالى لا بدَّ وأنه غير راضٍ به، وهذا يُشبه قوله تعالى: ﴿ **وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا** ﴾ [النحل:١٠٦]. فإنَّ شرح الصدر بالكُفر وصفٌ لكلٍّ من قال أو عمل كُفراً إلا ما استثناه الله تعالى في كتابه بقوله: ﴿ **إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ** ﴾ [النحل:١٠٦]. فإنه لا يتصور أحد - إلاَّ المُرجئة وأذنابهم - أن يطلبَ أحدٌ غير

ويقول الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «**ومعلومٌ بالاضطرار من دين المسلمين، وباتفاق جميع المسلمين أنَّ مَن سوغ إتباع غير شريعة محمد ﷺ فهو كافرٌ**»[1].

ويقول ابن كثير رحمه الله تعالى: «وقوله: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[2]. يُقسم تعالى بنفسه الكريمة المُقدسة أنه لا يُؤمن أحدٌ حتَّى يحكِّمَ الرسول ﷺ في جميع الأمور، فما حكمَ به فهو الحق الذي يجب الانقياد له باطناً وظاهراً»[3].

ويقول: «﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾[4]، فما حَكَمَ به كتاب الله وسنة رسوله فهو الحق، وماذا بعد الحقِّ إلاَّ الضلال، ولهذا قال تعالى: ﴿ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾[5]، أي رُدوا الخُصومات والجهالات إلى كتاب الله وسنة رسوله فتحاكموا إليهما فيما شجر بينكم ﴿ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾ فدل على أنَّ من لم يتحاكم إلى الكتاب والسنة، ولم يرجع إليهما في ذلك فليس مُؤمناً بالله ولا باليوم الآخر»[6].

حُكم الله تعالى ثم يدَّعي أنه قَبلَ حُكم الله تعالى ورضيه وأحبَّه وفَضله على حُكم غيره، وبهذا تعلم أنَّ اشتراط النظر إلى قلوب هؤلاء الحاكمين بغير شريعة الرحمن لتكفيرهم هو اشتراطٌ بِدعيٌّ باطلٌ لا يتصوره إلاَّ مرجئٌ وضعيف العقل.

[1] «مجموعة فتاوى ابن تيمية» والمسمى أيضاً «الفتاوى الكبرى» الجزء الرابع، الصفحة ٢٨٨، مسألة: ٥١٥.

[2] سورة النساء، الآية: ٦٥.

[3] «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» الجزء الأول، الصفحة ٤٠٨.

[4] سورة الشورى، الآية: ١٠.

[5] سورة النساء، الآية: ٥٩.

[6] «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» الجزء الأول، الصفحة ٤٠٥-٤٠٦.

ويقول أيضاً: «**فَمَنْ تركَ التشريع المُحكم المُنزَّل على محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء، وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة فقد كَفَرَ، فكيف بمن تحاكم إلى الياسا ـ هو الياسق وسيأتي بيانه ـ وقدمها عليها لا شكَّ أنَّ هذا يكفر بإجماع المسلمين**»[١].

بقيت نقطة وهي ما ذكره ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى: «أنَّ معنى لا يُؤمنون في قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾[٢]. أي لا يستكملون الإيمان[٣].

وفي هذا التخصيص يقول ابن حزم رحمه الله تعالى: «وهذا نص لا يحتمل تأويلاً، ولا جاء نص آخرٌ يُخرجه عن ظاهرة أصلاً، ولا جاء برهانٌ بتخصيصه في بعض وجوه الإيمان»[٤].

وقد عقب عبد الله عزام رحمه الله تعالى على قول الإمام ابن حجر رحمه الله تعالى فقال: «وهذا القول مردود من عدة نواحي:ـ

١ـ فهو مردودٌ من ناحية اللغة: إذ أنَّ النعت لا يثبت بدون المصدر[٥]، كما يقول القاضي الدبوسي في «التقويم»، إذ لو كانت الآية (فلا وربك لا يُؤمنون إيماناً كاملاً حتى يحكموك...) لجاز أن يثبت النعت وتُقدر عندها ـ كاملاً ـ أما وقد غاب

---

1 «البداية والنهاية» الجزء الثالث، الصفحة ١٣٩.

قال مُعلِّقه: وقوله: «وقدمها عليها»: أي في فِعله، ولا يقع منه هذا التقديم في الحُكم والقضاء في أفعاله إلا وهو في شكٍ وريبٍ في حُكم الله تعالى في باطنه. فالظاهر مرتبطٌ بالباطن ارتباطاً دائماً وله بعض الاستثناءات منها الإكراه.

2 سورة النساء، الآية: ٦٥.

3 «فتح الباري شرح صحيح البخاري» الجزء الخامس، الصفحة ٣٠٧. كتاب المساقاة. باب سَكرِ الأنهار.

4 «الفصل في الملل والأهواء والنحل» الجزء الثالث، الصفحة ٢٩٣.

5 «تقويم الأدلة» للدبوسي. الصفحة ٧٣٤.

المصدر، فإنَّ الوصف لا يثبت على رأي الدبوسي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو تركٌ للمعنى الظاهر بلا مُبَرِرٍ، ولا ضرورةٍ لتقديرِ مُضمراتٍ، وترك ظاهر اللغة إلى التأويل بلا قرينة ترجحه غير جائز.

٢ـ وهو مردودٌ من الناحية الأُصولية والفقهية: فالمفعول عند الحنفية من قبيل المُقتضى الذي ثبت لضرورة صِدق الكلام والعموم هو زيادة عن الضرورة فلا يثبت، وإذا انتفى العموم انتفى التخصيص، لأنَّ التخصيص ما ليس فيه عمومٌ محال، ولذا لو قال: «إنْ أكلتُ فامرأتي طالقٌ» ثمَّ قال نويتُ طعاماً خاصاً، فإنه لا يُصدق ديانةً ولا قضاءً عند الحنفية بخلاف المُتكلمين[1].

وذكرنا أنه لو قال لامرأته «أنتِ طالق» ونوى ثلاثاً فلا تصح نيته عند الحنفية، وتقع طلقة واحدة ـ رجعية ـ بينما تصح النيَّة عند الشافعي[2].

وعلى هذا فالحنفية لا يجيزون تقدير الصفة في هذه الآية، جاء في «فتح القدير» للكمال بن الهمام: «فيمن حلف لا يغتسل، ولا ينكح، وعنى من جنابة امرأة دون امرأة لا يُصدق أصلاً»[3].

وإذا سلمنا مع الشافعية بالقول بالعموم، فأين دليل التخصيص؟، اللَّهُمَّ إلاَّ إذا كان القياس هو المُخصص.

وأظن أنَّ الرأي لا يقوى على تخصيص النص، ولذا فلقد قال الفخر الرازي الشافعي عند هذه الآية: «ظاهر الآية يدل على أنه لا يجوز تخصيص النص

---

1 المتكلمون في الأصول هم: ما عدا الحنفية.

2 انظر هذه المسألة في «الشامل» للبرودي. الجزء الرابع، الصفحة ٦٠. وكذلك «تقويم الأدلة» للدبوسي. الصفحة ٧٤٢. وهما مخطوطان في دار الكتب المصرية. وانظر كذلك «الإسنوي مع الإبهاج» المنهاج. الجزء الثاني، الصفحة ٦٦. و«الإسنوي والبدخشي»: المنهاج. الجزء الثاني، الصفحة ٣٧. و«فصول البدائع» الجزء الثاني، الصفحة ٥٨١.

3 انظر «الوصول إلى قواعد الأصول» الصفحة ٤٥. مخطوط في دار الكتب المصرية.

بالقياس، لأنه يدل على أنه يجب مُتابعة قوله وحُكمه على الإطلاق، وأنه لا يجوز العدول منه إلى غيره، ومثل هذه المُبالغة المذكورة في هذه الآية قلَّما يُوجد شيءٌ من التكليف، وذلك يُوجب تقديم عموم القرآن والخبر على حُكم القياس»[١].

٣ـ وهو مردودٌ من جهة سياق الآية: لأنَّ الأخذ بالمعنى «الإيمان الكامل» يبتر النص ويُشوهه، إذ أنَّ الحشد الكبير من الآيات قبل الآية تؤكد معنى الآية الواضح وهو أنه: إما تحاكمٌ إلى شريعة الله ورسوله، وهنا إيمانٌ وإسلامٌ، وإلاَّ فلا إيمان ولا إسلام، فقد ابتدأ السياق بآية تحدد الإسلام وحد الإيمان ابتدأ بآية: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾[٢]. يقول ابن كثير عند هذه الآية: «فدل على أنَّ من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنَّة، ولا يرجع إليهما في ذلك فليس مؤمناً بالله ولا اليوم الآخر»[٣].

أرأيتَ كلام ابن كثير: إنه يعتبر أنَّ عدم التحاكم إلى شريعة الله خروجٌ عن الإيمان مهما ادعى بعد ذلك مدعٍ أنه مؤمن، ولذا جاءتِ الآية التالية تقطع وتحسم هذا الأمر لتقول: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ وَيُرِيدُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلَٰلَۢا بَعِيدٗا ﴿٦٠﴾ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ رَأَيْتَ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يَصُدُّونَ عَنكَ صُدُودٗا ﴿٦١﴾ ﴾[٤].

---

[1] «مفاتيح الغيب» الجزء العاشر، الصفحة ١٢٧.

[2] سورة النساء، الآية: ٥٩.

[3] «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» الجزء الأول، الصفحة ٤٠٥ـ٤٠٦.

[4] سورة النساء، الآيتان: ٦٠ـ٦١.

وإذن فالزعم في أمر هذا الإيمان لا يكفي، ولذا فالتحاكم إلى الطاغوت ـ أي شرع غير شرع الله ـ ليس إيماناً بل هو ضلالٌ بعيدٌ، ثم بيَّن الله سبحانه أنَّ علامة النفاق هو عدم التحاكم إلى شريعة الله والصد عنها، ثم ذكر الله عزَّ وجلَّ أنَّ الرسل ما أُرسلوا إلاَّ ليُطاعوا، وليسوا فقط للبلاغ ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذۡنِ ٱللَّهِ .. ﴾[1]. وتأتي الآية أخيراً: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ ﴾[2]. في مكانها الطبيعي لتركيز هذا الأمر في النفوس، ولتقطع أي تساؤل بهذا الوضوح وبهذه النصاعة والقوة»[3].

ومجموع هذا الكلام للعلماء وكلامهم في النقطة السابقة ـ مكانة السلطة التشريعية ـ يتضح لنا **أنَّ كلَّ القوانين المُخالفة للإسلام في الدولة هي قوانين كُفر، وهي تمثل الطاغوت في زماننا الحالي، فيجب الكفر بها وبأهلها**[4].

---

[1] سورة النساء، الآية: ٦٤.

[2] سورة النساء، الآية: ٦٥.

[3] «العقيدة وأثرها في بناء الجيل» اعتمدتُ على نسخة موجودة على الشبكة العنكبوتية بصيغة Word، بدون ترقيم الصفحات، وبدون تأريخ، وهي من منشورات «مركز الشهيد عزام الإعلامي» [الناشر].
قال مُعلّقه: ما قاله ابن حجر رحمه الله تعالى يُؤخذ عليه ويُرد ولا يُقبل، وهذا من المواطن التي ينبغي الاحتراز منها في كتابه العظيم «فتح الباري شرح صحيح البخاري» فإنَّ ابن حجر جرى في تفسير المنفي على الكمال على نسقِ وتوجيهِ تفسير المتأخرين من أهل الكلام، والإيمان المنفي في الكتاب والسنَّة على وجهين. أولهما: نفي الأصل، فلا يبقى له وصف الإيمان لا بأصله ولا بكماله الواجب أو المُستحب. وثانيهما: نفي الكمال الواجب، ولم يرد في الكتاب والسنَّة نفي الإيمان عمن ترك مُستحباً، وللتفريق بين الوجهين لمعرفة المُراد: هل هو نفي الأصل أم نفي الكمال الواجب يُعرف من خلال جمع الأدلة في العمل الذي علّق عليه الوعيد بنفي الإيمان، وشرح ذلك يطول، والأدلة كثيرة بين يديك على تكفير الحاكم بغير شريعة الرحمن، فواجب حمل النفي على الأصل لا الكمال الواجب، وابن كثير رحمه الله تعالى ذكر الإجماع عليه. فاحفظه.

[4] قوله: «وبأهلها» مأخوذ من قول إبراهيم عليه السلام ﴿كَفَرۡنَا بِكُمۡ ... ﴾ [الممتحنة: ٤].

ويتضح لنا أيضاً **أنَّ كلَّ مَن أعدَّ هذه القوانين أو ساهم في إعدادها أو جعلها تشريعات مُلزمة، وكلّ مَن طبقها دون اعتراضٍ عليها أو إنكارٍ فهو كافرٌ، وعلى هذا فإنَّ أعضاء لجنة المُستشارين الذين وضعوا هذه التشريعات، وكل أعضاء البرلمان الذين صدَّقوا، وكلّ أعضاء مجلس الوزراء الذين نفذوها، والرئيس الذي وقع عليها، والقضاء والنيَّابة، ومحققو الشرطة، والمباحث الذين حققوا بمُوجبها إذا كانوا غير مُعترضين عليها، وأخلصوا في عملهم بمُوجبها فهم كفارٌ، وكلّ فردٍ من أفراد الشعب رضي بها أو لم يُنكرها أو وقف موقف اللامبالاة منها فهو كافرٌ، لأنَّ كلَّ هؤلاء سوغوا إتباع غير شريعة الإسلام حتَّى وإن أقروا بها. وهذا كفرٌ لما وضح في مفهوم الكفر بالطاغوت الذي لا يكون الإيمان بالله وتوحيده إلاَّ بتحقيقه.**

تَنْبِيْهٌ :

هناك فرقٌ بين تحكيم النِّظام الشرعي، وتحكيم النِّظام الإداري، ما لم يتعرض له الإسلام، يقول محمد نعيم ياسين حفظه الله تعالى: «إذا قام حاكم ينتحل الحق في إصدار تشريعات مُناقضة لما هو ثابت في الكتاب أو السنَّة، يحلل بها ما حرم الله، أو يحرم ما أحل الله سبحانه وتعالى كفر وارتد عن دين الله القويم، لأنه يعتقد أنه يسعه الخروج عن شريعة الإسلام بما يُشرِّع للنَّاس، ومن اعتقد ذلك كان من الكافرين[1].

[1] **قال مُعلّقه:** تعليق الكفر على الاعتقاد غير صحيح، فإنَّ الشارع علَّق الكفر على العمل «الحكم بغير الشريعة»، نعم هو لا يقع إلا بإرادة باطنية قلبية، فسواء سماها الآخر اعتقاداً أو شيئاً آخر فلا ضير، ومن كفَّر الشارع ظاهره فهو بلا شك كافرٌ في باطنه بخلاف من حكم الشارع له بالإسلام في الظاهر، فإنَّ الباطن قد يُخالف كما هو شأن المُنافقين، ومحاولة البعض تعليق الكفر على الاعتقاد فقط مأخوذ من أهل الإرجاء المُبتدعة الذين لا يرون إلاَّ كُفر التكذيب، وينفون أنواع التكفير الأخرى ككُفر

ولكنَّ هذا الحُكم لا يدخل فيه إصدار التشريعات التي لم تتناولها نصوص الشرع، أو لم تتعرض لها، ولا الأحكام الاجتهادية التي اختلف العلماء فيها.

فَمَنْ سنَّ قانوناً يُبيح الزنا أو الربا أو أي شيءٍ من المعاصي المُتفق على حُرمتها في شرع الله فقد كَفر، ويكفر جميع من يُساهم برضاه في إصدار مثل هذا القانون، ولكن لا يكفر من سنَّ قانوناً يُنظم فيه السير مثلاً أو نحوه مما لم يتعرض له الشرع بالذكر، ولا يكفر مَن سنَّ قانوناً يُنظم فيه الأسعار، ولا يُقال أنَّ التسعيرة حرامٌ لأنَّ بعض العلماء لا يُجيزه، وذلك أنه أمرٌ اجتهاديٌّ، وقد قال به بعض الفقهاء»[1].

ويقول الشيخ الشنقيطي رحمه الله تعالى: «اعلم أنه يجب التفصيل بين النِّظام الوضعي الذي يقتضي تحكيمه الكُفر بخالق السموات والأرض، وبين النظام الذي لا يقتضي ذلك.

وإيضاح ذلك أنَّ النظام قسمان: إداري وشرعي.

أما الإداري الذي يُراد به ضبط الأُمور وإتقانها على وجهٍ غير مخالف للشرع، فهذا لا مانع منه، ولا مخالف فيه من الصحابة، فَمَن بعدهم. وقد عمل عمر بن الخطاب ﷺ من ذلك أشياء كثيرة ما كانت في زمن رسول الله ﷺ؛ ككتُبه أسماء

الإعراض، وكُفر الرد، وكُفر الاستهزاء، واشتراط الاعتقاد يُبطل الحُكم على أحدٍ مِن الخَلق بالكُفر حتَّى الذين سماهم الله كُفاراً بأفعالهم.

[1] «**الإيمان: أركانه، حقيقته، نواقضه**» الصفحة ٢٤٢.

قال مُعلّقه: ما قاله الكاتب هنا لا دور له في واقعنا، لأنه لا يُوجد على ظهر الأرض من أهل العلم مَن حَكَمَ على الطواغيت بالكفر بسبب أنهم نظموا سير العربات أو وضعوا الدواوين والشرطة، فالواقع أعظم من ذلك بكثير فإنهم يقولون في دساتيرهم: «الأُمَّةُ مصدر التشريعات». وهذا كُفرٌ لا مِرية فيه لأنَّ معناه أنهم لا يقبلون الأحكام ابتداءً من الله، ولا يرون له الحق في إصدار الأحكام، وهذا خلافٌ في أصل القضية ـ لمن الحُكم؟!! وأما تسمية بعض الحكومات المُرتدة ما يصدرون من تشريعات وأحكام تخالف حُكم الله تعالى ويُسمونها أنظمة فهو لا يُغيِّر من الحقيقة شيئاً.

الجُند في ديوانٍ لأجل الضبط، ومعرفة من غاب ومن حضر، كما قدمنا إيضاح المقصود منه في سورة «بني إسرائيل» في الكلام على العاقلة التي تحمل دية الخطأ، مع أنَّ النبي ﷺ لم يفعل ذلك، ولم يعلم بتخلف كعب بن مالك عن غزوة تبوك إلاَّ بعد أن وصل تبوك ﷺ. وكاشترائه - أعني عمر رضي الله عنه - دار صفوان بن أُميَّة وجعله إيَّاها سجناً في مكة المكرمة، مع أنه ﷺ لم يتخذ سجناً هو ولا أبو بكر. فمثل هذه الأمور التي تُفعل لإتقان الأُمور مما لا يخالف الشرع لا بأس به؛ كتنظيم شؤون الموظفين، وتنظيم إدارة الأعمال على وجهٍ لا يخالف الشرع. هذا النوع من الأنظمة الوضعية لا بأس به، ولا يخرج عن قواعد الشرع من مُراعاة المصلحة العامة.

وأما النِّظام الشرعي المُخالف لتشريع خالق السموات والأرض، فتحكيمه كُفْرٌ بخالق السموات والأرض؛ كدعوى أنَّ تفضيل الذكر على الأنثى في الميراث ليس بإنصاف، وأنهما يلزم استواؤهما في الميراث. وكدعوى أنَّ تعدد الزوجات ظُلم، وأنَّ الطلاق ظلمٌ للمرأة، وأنَّ الرجم والقطع ونحوهما أعمالٌ وحشية لا يسوغ فِعلها بالإنسان، ونحو ذلك.

فتحكيم هذا النِّظام في أنفس المجتمع وأموالهم وأعراضهم وأنسابهم وعقولهم وأديانهم كُفْرٌ بخالق السموات والأرض، وتمردٌ على نظام السماء الذي وضعه مَن خَلَقَ الخلائق كلها وهو أعلمُ بمصالحها سبحانه وتعالى عن أن يكون معه مشرعٍ آخرٍ علواً كبيراً ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَـٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنۢ بِهِ ٱللَّهُ﴾[1]، ﴿قُلْ أَرَءَيْتُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ لَكُم مِّن رِّزْقٍ فَجَعَلْتُم مِّنْهُ حَرَامًا وَحَلَـٰلًا قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ۖ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾﴾[2]، ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَـٰذَا

[1] سورة الشورى، الآية: ٢١.
[2] سورة يونس، الآية: ٥٩.

حَلَٰلٞ وَهَٰذَا حَرَامٞ لِّتَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ ﴿١١٦﴾ ﴾[1] »[2] .

هكذا كانت أقوال العلماء فيمن تحاكم إلى غير كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ سواء كان المُتحاكم حاكماً أو محكوماً ، حكم بغير ما في كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ أو لم يحكم ، **فمجرد التحاكم إلى غير كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ أي طلب الحُكم من غير الكتاب والسنَّة ـ سواء تحقق على مستوى الفرد أو مستوى الدولة، وسواء كان في النظام القضائي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي ـ ليس فيه إلاَّ حقٌّ واحدٌ، وحُكْمٌ واحدٌ: هو الكُفر والخروج عن ملَّة الإسلام.**[3] .

هذا فيمن تحاكم إلى غير الكتاب والسنَّة ، أما من حَكَمَ بغير ما أنزل الله فهو موضوع النقطة التالية.[4] .

حُكْمُ مَنْ حَكَمَ بغير ما أنزل الله

إنَّ أول ما يبرز إلينا في هذا الموضوع هو حُكْمُ الله عزَّ وجلَّ حيث يقول: ﴿وَمَن لَّمۡ يَحۡكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[1] ، ويقول: ﴿وَمَن لَّمۡ

---

1 سورة النحل، الآية: ١١٦.

2 «**أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**» الجزء الرابع ، الصفحة ٨٤ـ٨٥.

3 قصدُ الكاتب رحمه الله تعالى أنَّ المسألة لا خلاف فيها عند جمهور السلف ، وليس من قصده أنَّ مراتب المُكلَّفين في هذا سواء ، فإنه ينبغي اعتبار حال المكروه والمُتأول والجاهل.

4 الحق أنَّ التفريق بين الحاكم والمُتحاكم لا وجود له ، فإنَّ الأدلة على كُفر المُتحاكمين إلى غير شريعة الرحمن في الكتاب والسنَّة وأقوال العلماء. وهي التي قدمها في المبحث السابق تقع على الحاكم والمُتحاكم سواء.

يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾[2]، ويقول: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾[3].

ولكنَّ الشيطان سوَّل لبعض العِباد حتى جعلهم يفهمون هذه الآية كأنها أُنزلت: (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك همُ المسلمون)، وعندما يأتي الشيطان من هذا الباب فإنه لا يأتي سافِرَ الوجه بل يُقدم لهم أقوال الصحابة والتابعين وأئمة المُفسرين على وجهٍ باطلٍ مُزَيِّناً لهم بذلك زيفهم وجهلهم الحق.

هذا وقد أُثيرت حول هذا الموضوع عدَّة نقاط كان أهمها نزول الآية في اليهود أو غيرهم، ثم صرف الآية وتأويلها بأنَّ الكفر ليس مخرجاً عن المِلَّة بل كُفرٌ دون دُون كُفرٍ[4]، وغير ذلك من الشبهات التي سنعرض لها في حينها إن شاء الله تعالى.
وأول ما ندرس إن شاء الله: فيمن نزلت هذه الآية: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[5]. أو بأسلوبٍ آخرٍ:-

على مَن تقع هذه الآية؟

أ- رأي فريقٌ من العلماء أنَّ هذه الآية نزلت في اليهود، وقال بعضهم أنها نزلت في الكفار عموماً، جاء في «أضواء البيان»: «قال بعض العلماء: والقرآن العظيم يدل على أنها في اليهود، لأنه تعالى ذكر فيما قبلها أنهم ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ

---

[1] سورة المائدة، الآية: ٤٤.
[2] سورة المائدة، الآية: ٤٥.
[3] سورة المائدة، الآية: ٤٧.
[4] للشيخ أبي قتادة - حفظه الله تعالى، وعجل بفك أسره - سلسلة محاضرات بعنوان: «**كُفْرٌ دُونَ كُفْرٍ**»، وقد قام الأخ أبو خالد البوسيفي - جزاه الله خيراً - بتفريغها، وهي موجودة على موقع «**منبر التوحيد والجهاد** www.tawhed.ws» فارجع إليها غير مأمور، فإنها نفيسة في بابها. [الناشر].
[5] سورة المائدة، الآية: ٤٤.

مَوَاضِعِهِۦ ﴾[1] ، وأنهم يقولون: ﴿ إِنۡ أُوتِيتُمۡ هَٰذَا فَخُذُوهُ ﴾[2] . يعني الحُكم المُحرف الذي هو غير حُكم الله فخُذوه؛ وإن لم تُؤتوه - أي المُحرف -، بل أُوتيتم حُكم الله الحق فاحذروه، فهم يأمرون بالحذر من حُكم الله الذي يعلمون أنه الحق.

وقد قال تعالى بعدها: ﴿ وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ ﴾[3]الآية. فدل على أنَّ الكلام فيهم، وممن قال بأنَّ الآية في أهل الكتاب، كما دلَّ عليه ما ذكر البراء بن عازب، وحُذيفة بن اليمان، وابن عباس، وأبو مجلز، وأبو رجاء العطاردي، وعِكرمة، وعُبيد الله بن عبد الله، والحسن البصري وغيرهم»[4].

وقال الشيخ صديق حسن خان رحمه الله تعالى: «وقيل أنها مختصة بأهل الكتاب، وقيل بالكفار مُطلقاً، لأنَّ المسلم لا يكفر بارتكاب الكبيرة[5]، وبه قال ابن عباس، وقتادة، والضحاك، وقيل في خصوص بني قُريظة والنضير، وعن البراء بن عازب قال: «أنزل الله هذه الآيات في الكفار» أخرجه مسلم»[6]،[7].

---

1 سورة المائدة، الآية: ٤١.

2 سورة المائدة، الآية: ٤١.

3 سورة المائدة، الآية: ٤٥.

4 «**أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**» الجزء الثاني، الصفحة ١٠١.

5 سبب النزول لا يعني الاختصاص، فكونها نزلت في اليهود لا يعني أنها خاصة بهم كما سيأتي قول ابن كثير، فنسبة هذا القول إلى الصحابة فيه نظر، بل هو مردود ولا وجه له. وسيأتي رد الشيخ القاسمي على من سمَّى هذا اختصاصاً.

6 «فتح البيان في مقاصد القرآن» الجزء الثالث، الصفحة ٤٢٨.

7 «صحيح مسلم» كتاب الحدود، باب رجم اليهود، أهل الذمة، في الزنى. حديث رقم: ٤٣٩٤.

وقال ابن القيِّم رحمه الله تعالى: «ومنهم من تأولها على أهل الكتاب، وهو قول قتادة، والضحاك وغيرهما، وهو بعيدٌ، وهو خلافُ ظاهر اللفظ فلا يُصار إليه»[1].

ب ـ ومَن رأى أنها نازلةٌ في اليهود لم يمنع عملها في المسلمين، قال ابن كثير رحمه الله تعالى: «قال الحسن البصري: إنَّ هذه الآية نازلةٌ في أهل الكتاب، وهي علينا واجبة، وقال عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم قال: نزلت هذه الآيات في بني إسرائيل، ورضي الله لهذه الأُمَّةِ بها»[2].

وقال الشيخ صديق حسن خان رحمه الله تعالى: «وعن حُذيفة بسندٍ صحيح أنَّ هذه الآيات ذُكرت عنده ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[3]. فقال رجلٌ: إنَّ هذا في بني إسرائيل، فقال حُذيفة: نِعْمَ الإخوة لكم بني إسرائيل، إنْ كان لكم كلَّ حِلوةٍ، ولهم كلَّ مُرةٍ، كلا، والله لتسلكن طريقهم قد الشِراك. وعن ابن عباس نحوه.[4].

وقال الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى: «وقال إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»: ظاهر الآيات يدل على أنه مَن فَعَلَ مثل ما فعلوا ـ يعني اليهود ـ واخترع حُكماً يخالف به حُكْمَ الله، وجعله ديناً يُعمل به فقد لزمه ما لزمهم من الوعيد المذكور حاكماً أو غيره»[5].

---

1 «مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين» الجزء الأول، الصفحة ٣٢٣.

2 «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» الجزء الثاني، الصفحة ٥٢..

3 سورة المائدة، الآية: ٤٤.

4 «فتح البيان في مقاصد القرآن» الجزء الثالث، الصفحة ٤٢٨. وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» الجزء السادس، الصفحة ١٢٤.

5 «تفسير القاسمي» المسمى: «محاسن التأويل»: ٢٠٠٠.

جـ - ومِن العلماء من رأى أنَّ ﴿ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ للمسلمين، و﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ لليهود، و﴿ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ للنصارى. قال القرطبي: «وقيل ﴿ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ للمسلمين، و﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾ لليهود، و﴿ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾ للنصارى، وهذا اختيارُ أبي بكر بن العربي، قال: لأنه ظاهرٌ من الآيات، وهو اختيار ابن عباس، وجابر بن زيد، وابن أبي وائدة، وابن شبرمه، والشعبي أيضاً»[1].

وقال الشيخ الشنقيطي رحمه الله تعالى: «قال مُقيِّده عفا الله عنه: الظاهر المُتبادر من سِياق الآيات أن آية ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ نازلة في المسلمين، لأنه تعالى قال قبلها مخاطباً لمسلمي هذه الأُمَّةِ ﴿ فَلَا تَخْشَوُاْ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُواْ بِـَٔايَٰتِي ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾[2]. ثم قال: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[3]. فالخطاب للمسلمين كما هو ظاهرٌ مُتبادرٌ من سِيَّاق الآية»[4].

د - وذكر بعض العلماء أنَّ الآية عامة في كلِّ من لم يحكم بما أنزل الله مسلمين أو يهود أو كفار. قال الشيخ صديق حسن خان رحمه الله تعالى: «﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ لفظ «مَن» مِن صِيغ العموم، فيُفيد أنَّ هذا غير مختصٍ بطائفةٍ مُعينةٍ، بل لكلِّ من ولي الحُكم وهو الأولى، وبه قال السدي»[5]. ثمَّ يقول: «وقال ابن مسعود، والحسن، والنخعي: هذه الآيات الثلاث عامة في اليهود وفي

1 «الجامع لأحكام القرآن» الجزء السادس، الصفحة ١٢٤.
2 سورة المائدة، الآية: ٤٤.
3 سورة المائدة، الآية: ٤٤.
4 «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» الجزء الثاني، الصفحة ١٠٣.
5 «فتح البيان في مقاصد القرآن» الجزء الثالث، الصفحة ٤٢٧.

هذه الأُمَّةِ، فكلّ من ارتشى وحَكَمَ بغير ما أنزل الله فقد كفر، وظلم، وفسق، وهو الأولى، لأنَّ الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»[١].

ويقول في موضعٍ آخرٍ: «هذه الآيات نزلت في اليهود، ولكنها ليست مختصة بهم لأنَّ الاعتبار بعموم الألفاظ لا بخصوص السبب، وكلمة «مَن» وقعت في معرض الشرط فتكون للعموم، فهذه الآية الكريمة متناولة لكلِّ مَن لم يحكم بما أنزل الله، وهو الكتاب والسنَّة»[٢].

وقال القرطبي رحمه الله تعالى: «وقِيل في إضمار، أي «ومن لم يحكم بما أنزل الله» رداً للقرآن وجحداً لقول الرسول عليه الصلاة والسلام فهو كافر، قاله مجاهد، فالآية عامة على هذا، وقال ابن مسعود، والحسن: هي عامة في كلِّ مَن لم يحكم بما أنزل الله مِن المسلمين، واليهود، والنصارى»[٣].

وقال القاسمي رحمه الله تعالى تحت عنوان: « تَنْبِيهَاتٌ »: «الرابع: ما أخرجه مسلم عن البراء: أنَّ قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ الثلاث آيات في الكفار كلها[٤]، وكذا أخرجه أبو داود عن ابن عباس: أنها في اليهود

---

[1] «فتح البيان في مقاصد القرآن» الجزء الثالث، الصفحة ٤٢٨.

[2] «فتح البيان في مقاصد القرآن» الجزء الثالث، الصفحة ٤٢٨.

[3] «الجامع لأحكام القرآن» الجزء السادس، الصفحة ١٢٤.

قال مُعلّقه: يُقال في هذا الكلام ما قُلناه سابقاً، وهو بُطلان شرط الاعتقاد من أجل التكفير، فالجحد عند سلفنا يكون بالقلب والعمل، وحمل عبارات السلف على معاني ومصطلحات الخَلف هو رأس الشرِّ والبدعة، فالجحد عند المتأخرين لا يكون إلا بالقلب وهذا غلطٌ. قال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ فالجحد في هذه الآية كان عملاً ظاهراً، مع أنَّ القلب مُوقِنٌ بها، فمن احتج بهذا الكلام على وجوب شرط الاعتقاد والجحد القلبي للتكفير في الأعمال والأقوال التي سماها الله كُفراً (أكبر) فهو سالكٌ سبيل أهل البدع ولا شك، وعامل عملهم.

[4] «صحيح مسلم» كتاب الحدود، باب رجم اليهود، أهل الذمة، في الزنى. حديث رقم: ٤٣٩٤.

خاصة ـ قُريظة والنضير ـ[1] لا يُنافي تناولها لغيرهم، لأنَّ الاعتبار بعموم الألفاظ لا بخصوص السبب، وكلمة «مَن» وقعت في معرض الشرط فتكون للعموم[2].

وقال أيضاً: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ أي كائناً مَن كان دون المُخاطبين خاصة فإنهم مُندرجون فيه اندراجاً أولياً»[3].

مما سبق يتبيَّن لنا أنَّ الخلاف بين العلماء فيمن وقعت خلافٌ نظريٌّ لأنه لا خلاف بينهم أنَّ الآية ولو كانت نازلةً في الكفار عامة أو اليهود خاصةً ـ على رأي من قال ذلك ـ فإنها عاملة في المسلمين[4]. وهذا يتفق مع المفهوم الإسلامي العام، فمن قال إنَّ الآية عاملة في اليهود، وليست عاملة في المسلمين، كأنهم يتهم رسول الله ﷺ بأنه يقول ولا يفعل، فهو يقول لليهود إذا لم تحكموا بما أنزل الله فأنتم كافرون، أما أنا فلا أكون كافراً إذا لم أحكم بما أنزل الله، أليس معنى هذا أنه ﷺ تنطبق في حقه الآية: ﴿ ۞ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾[5]. اللَّهُمَّ إلاَّ أن يُقال أيضاً أنَّ هذه الآية نزلت في أهل الكتاب، فيجوز للمسلم أن يأمر النَّاس بالبر وينسى نفسه، أو يجعل الرسول أقلَّ شأناً ﷺ من شعيبٍ عليه السلام حين يقول لقومه: ﴿ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ ﴾[6]. إلاَّ أن يُقال أنَّ هذا غير مُلزمٍ لرسول الله ﷺ، فهو يجوز أن

---

[1] «سنن أبي داود» كتاب القضاء، باب في القاضي يُخطئ. حديث رقم: ٣٥٧٧.

[2] «تفسير القاسمي المُسمى محاسن التأويل»: ١٩٩٩.

[3] «تفسير القاسمي المُسمى محاسن التأويل»: ١٩٩٨.

[4] **قال مُعلِّقه:** هذا كلامٌ غير صحيحٍ في تفسير كلام العلماء في تفسير هذه الآية، فإنه قد وُجِدَ من يقول أنها خاصة في اليهود والمشركين، ولا يجوز الاحتجاج بها على المسلمين، نعم هذا القول خلاف ما عليه الصحابة والسلف الصالح، ولكن نفي وجود المُخالف والخلاف لا يصح.

[5] سورة البقرة، الآية: ٤٤.

[6] سورة هود، الآية: ٨٨.

يخالف لما ينهى عنه، ـ وحاشاه ـ ﷺ، ونسي من يدَّعي أنَّ الآية غير عاملة إلاَّ في اليهود، نسي أنَّ قضايا العقيدة واحدة عند الأنبياء، ولكن التشريع مختلفٌ، بقول الله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾[1]، ويقول: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[2]. وطاعة الله من العقيدة، ولم يؤمر بها اليهود وحدهم، وإنما المسلمون مأمورون بذلك أيضاً، وإذا كان اليهود كافرين إذا لم يحكموا بما أنزل الله، فإنَّ المسلمين يكونون أشدَّ كُفراً إذا فعلوا نفس الفِعلة، فإنه إذا قُلنا أنه لا يليق بطلاب المدارس أن يسيروا حُفاة الأقدام فبالأولى لا يليق بطلاب الجامعة، وذلك دون حاجة إلى النَّص عليه، فحين يقول الله تعالى عن اليهود: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[3]. فبطريق أولى أن ينطبق ذلك على المسلمين لأنهم أرقى من اليهود»[4].

والذي نرجع إليه هو نص القرآن بفهم العلماء، ونص القرآن يقول: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾. وخُلاصة فَهْمِ العلماءِ للآية ما يلي:ـ

١ ـ فَهِمَ بعض العلماء أنَّ الآية نزلت في المسلمين أو فيهم ضمن العموم، منهم: ابن عباس ـ كما ذكر ابن العربي ـ، وجابر بن زيد، وابن مسعود، والحسن ـ كما عند القُرطبي وابن القيِّم ـ، وابن أبي زائدة، والسدي، وابن شبرمة، والشعبي، وأبو بكر بن العربي، والشنقيطي، وصديق حسن خان، والقاسمي وغيرهم.

---

[1] سورة الأنعام، الآية: ٩٩.
[2] سورة المائدة، الآية: ٤٨.
[3] سورة المائدة، الآية: ٤٤.
[4] رحم الله كاتبه إذ كان له سعة أن يسلك غير هذا المسلك في إبطال ما قاله أُولئك.

٢ـ من ذكر من العلماء أنَّ الآية نزلت في اليهود، أجراها في المسلمين، منهم: ابن عباس، وابن مسعود، وحُذيفة، والحسن البصري، والنخعي، وإبراهيم، وسفيان الثوري، وإسماعيل القاضي.

٢ـ أنَّ العِبرةَ بعموم الألفاظ لا بخصوص السبب، وكلمة «مَن» من صِيَّغِ العموم، لأنها جاءت في معرض الشرط. وإذا تبيَّن أنَّ الآية عاملة في المسلمين سواء كانت نازلة فيهم أو في غيرهم، انتقلنا إلى النقطة التالية وهي: «أقسام الحُكام».



أقسام الحُكام

الناظر في كلام العلماء يستخلص أنَّ الحاكم ينقسم ـ بحسب حاله ـ إلى أربعة أقسام :ـ

١ـ حاكمٌ يحكم بشريعة الله عزَّ وجلَّ يُنفذ كلَّ أحكامها ، ولا يخرج عن شيءٍ منها.

٢ـ حاكمٌ يحكم بشريعة الله عزَّ وجلَّ، ولكنه لا يحكم بما أنزل الله في بعض القضايا عن اجتهاد خطأ.

٣ـ حاكمٌ يحكم بشريعة الله عزَّ وجلَّ، ولكنه لا يحكم بما أنزل الله في بعض القضايا عن زيغٍ وهوىً شخصي.

٤ـ حاكمٌ يحكم بغير شرع الله ، وهو ينقسم إلى :ـ

أ ـ حاكمٌ يدَّعي أنَّ هذا الشرع المُخالف لشرع الله من عند الله.

ب ـ حاكمٌ يعترف أنَّ هذا الشرع المُخالف لشرع الله من عند نفسه أو غيره ، ومِن جَمْعِ ووَضْعِ البشر.

وحُكْم كلِّ حاكمٍ من هؤلاء عند العلماء كما يلي :ـ

١. فأما الأول فلا خلاف أنه مسلمٌ عند جميع فِرق وطوائف وعلماء المسلمين.

٢. والثاني الذي لا يحكم بما أنزل الله في قضيةٍ مُعينةٍ عن اجتهاد خطأ ، فهو مسلم مأجورٌ أجراً واحداً ، **وأن يكون اجتهاده في غير معلومٍ من الدين بالضرورة ، وأن يكون قد استفرغ وُسعه للوصول إلى الحُكم** ، ولا خلاف في ذلك أيضاً عند أهل السنَّة.

٣. والحاكم الثالث هو الذي وقع فيه مُعظم كلام السلف رحمهم الله، وهذا الحاكم كُفره غير مخرج عنِ الملّةِ على مذهب أهل السنَّة، فهو عاصٍ لارتكابه ذنب عن هوى شخصي في هذه القضية المُفردة المُعينة.[١].

فمن يُدقق في كلام السلف يجد أنهم يتحدثون عن قضية مُفردة، تقع فيها معصية، وهي الحُكم بغير ما أنزل الله، وجميع كلام السلف لدفع الكُفر المُخرج عن الملَّة، إنما هو لدفعه عن هذا الصنف من الحُكام، مع ملاحظة أنَّ هذا الحاكم لا يحكم بما أنزل الله لا عن تبديلٍ لحكمِ الله ـ فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أن سنَّ حاكماً حُكماً، وجعله شريعةً مُلزمةً يجب القضاء بها ـ بل عن هوى شخصي يدفعه إلى ادعاء عدم وُقوع الحُكم على الواقعة، فهو مثلاً عندما يحكم في سارق يعرف أنه سرق ـ فبسبب الهوى وإتباع الشهوة ـ لا يقول أنه يحكم عليه بالجلد مثلاً لأنَّ عقوبة السرقة هي الجلد، بل يقول أنَّ المُدَّعى عليه لم يسرق بل احتال على صاحب العين المسروقة، وحكمنا عليه بالجلد تعزيراً له لتغريره المُدَّعي.

ومع أنَّ هذا الحاكم لم يأتِ بتشريعٍ جديدٍ للحُكم في القضية إلاَّ أنَّ له شروطاً حتَّى يحتفظ بعدم خروجه عنِ الملَّة، وإليك كلام العلماء في هذا الحاكم:ـ

يقول القرطبي رحمه الله تعالى: «﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾، و﴿ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾، و﴿ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾، نزلت كلها في الكفار، ثبت ذلك في صحيح مسلم من حديث البراء، وقد تقدم، وعلى هذا المعظم، فأما المسلم فلا يكفر، وإن ارتكب الكبيرة»[٢].

---

[1] **قال مُعلِّقه:** نسبة هذا إلى السلف جميعاً فيه تجاوز، وقد مرَّ معك أنَّ ابن مسعود ﷺ يرى أنَّ آية: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ تقع على كلِّ مَن حَكَمَ بغير ما أنزل الله بسبب الرشوة. وأنا أُنبه إلى وجود الخلاف، وبحث المسألة يحتاج إلى تطويل لا يتسعه هذا التعليق.

[2] «الجامع لأحكام القرآن» الجزء السادس، الصفحة ١٢٤.

قال طاووس وغيره: «ليس بكُفرٍ ينقل عن الملّة، ولكنه كُفرٌ دون كُفْرٍ»[1].

وكذلك عند ابن جريح بن عطاء أنه قال: «كفر دون كفر، وظلم دون ظلم، وفسق دون فسق»[2].

وعن ابن عباس في قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ قال: «ليس بالكفر الذي تذهبون إليه»[3]،[4].

ويقول القرطبي رحمه الله تعالى: «وإذا حكم به - أي غير حكم الله - هوىً ومعصية، فهو ذنبٌ تُدركه المغفرة على أصل أهل السنَّة في الغُفران للمذنبين»[5].

ويقول الشيخ الشنقيطي رحمه الله تعالى: «ومن لم يحكم بما أنزل الله مُعتقداً أنه مُرتكبٌ حراماً، فاعلٌ قبيحاً، فكُفره، وظُلمه، وفِسقه غير مخرجٍ عن الملَّة، وقد عرفتَ أنَّ ظاهر الآيات يدل على أنَّ الأولى في المسلمين، والثانية في اليهود، والثالثة في النصارى، والعِبرة بعموم اللفظ لا بخصوص الأسباب»[6].

ثمَّ يقول في موضعٍ آخرٍ: «ومن كان امتناعه عن الحُكم لهوىً، وهو يعتقد قُبْحَ فِعْلِهِ، فكُفره وظُلمه غير مخرجٍ عن الملَّة إلاَّ إذا كان ما امتنع عن الحُكم به شرطاً

---

1 «الجامع لأحكام القرآن» الجزء السادس، الصفحة ١٢٤.

2 «السنَّة» لأبي بكر الخلال. باب مُناكحة المرجئة. حديث رقم: ١٤١٧، الصفحة ١٥٩-١٦٠. «تعظيم قدر الصلاة» لمحمد بن نصر المروزي. باب «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن».

3 رواه الحاكم في «المُستدرك» وقال: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. الجزء الثاني، الصفحة ٣٧٢. حديث رقم: ٣٢٧٩.

4 «تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير» الجزء الأول، الصفحة ٥٢.

5 «الجامع لأحكام القرآن» الجزء السادس، الصفحة ١٢٤.

6 «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» الجزء الثاني، الصفحة ١٠٤.

في صحة إيمانه، كالامتناع عن اعتقاد ما لا بدَّ اعتقاده، هذا هو الظاهر في الآيات المذكورة كما قدمنا.. العلم عند الله تعالى»[1].

ويقول ابن أبي العزِّ رحمه الله تعالى: «وإنْ اعتقدَ وجوبَ الحُكم بما أنزل الله، وعَلِمَهُ في هذه الواقعة، وعدلَ عنه مع اعترافه بأنه مُستحقٌ للعقوبة، فهذا عاصٍ، ويُسمى كافراً كُفراً مجازياً، أو كُفراً أصغراً»[2].

ويقول ابن القيِّم رحمه الله تعالى: «فإنه إنْ اعتقدَ وجوبَ الحُكم بما أنزل الله في هذه الواقعة، وعدل عنه فهذا كُفرٌ أصغرٌ»[3].

يقول شيخ الإسلام بالدولة العُثمانية مصطفى صبري رحمه الله تعالى: «وقد كانتِ الحكومات الإسلامية منذ عصر الصحابة ﷺ إلى عهدٍ قريبٍ مما نحن فيه من السنوات النحِسات، يحكمن على الأُمَّةِ، ويحكم عليهن الإسلام من فوقهن؛ فإنْ فعلن في خلال هذه الخطة المرسومة ما يخالف حُكماً من أحكام الدين، فإنما كان ذلك يُعد ذنباً على الحكومة الفاعلة، كما يقترف أحد المسلمين إثماً مُتبعاً هوى نفسه خافقَ القلب من مخافة الله ومخافة النَّاس. أما مجاهرة الخروج على رقابة الإسلام، ومحاولة فصل الدين وعزله عن السياسة أي عزله عن حُكمه على الحكومة، ووضع هذه المسألة موضع البحث في شكل مشروعٍ جديدٍ، ومذهبٍ اجتماعيٍّ جديدٍ، ومحاولة تقليد الحكومات الأجنبية عن الإسلام في ذلك... فلم تكن تطوف ببال أي حكومة من حكومات المسلمين مهما كانت فاسقة مُستهترة في أفعالها»[4].

---

1 «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» الجزء الثاني، الصفحة ١٠٩.
2 «شرح العقيدة الطحاوية» الصفحة ٣٦٤.
3 «مدارج السالكين بين إياك نعبد وإياك نستعين» الجزء الأول، الصفحة ٣٢٣.
4 «موقف العقل والعلم والعالم من ربِّ العالمين وعباده المُرسلين» الجزء الرابع، الصفحة ٢٩٢.

ويُوضح الشيخ محمود شاكر رحمه الله تعالى الفَرق بين حُكام اليوم وبين هذا الصنف من الحُكام في تعليقه على الأثرين الواردين في تفسير الطبري: «حدثنا محمد بن عبدِ الأعلى فال حدثنا المُعتمر بن سليمان قال سمعتُ عِمران بن حدير قال: أتى أبا مجلز ناسٌ من بني عمرو بن سدوس، فقالوا: يا أبا مجلز أرأيتَ قوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ أحقٌ هو؟ قال: نعم، قالوا: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ أحقٌ هو؟ قال: نعم، قالوا: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ أحقٌ هو؟ قال: نعم، قالوا: يا أبا مجلز أفيحكم هؤلاء بما أنزل الله؟ قال: هو دينهم الذي يدينون به وبه يقولون، وإليه يدعون، فإنْ هم تركوا شيئاً منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنباً، فقالوا: لا، والله ولكنك تَفْرَق، قال: أنتم أولى بهذا مني، لا أرى وأنكم أنتم ترون هذا ولا تحرجون، ولكنها أُنزلت في اليهود والنصارى وأهل الشرك، أو نحو هذا.

حدثني المُثنى قال: حدثنا حجاج قال حدثنا حماد عن عِمران بن حدير قال: قعدَ إلى أبي مجلز نفرٌ من الإباضية[1] قال: فقالوا له: يقول الله: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم

[1] الإباضية: فرقةٌ من فرق الخوارج ينسبون أنفسهم ويُرجعون أصولهم ـ حسبما تذكر مصادرهم ـ إلى أبي الشعثاء جابر بن زيد الأزدي، من أئمة التابعين، وهو من تلاميذ ابن عباس ﷺ. ويُقدمونه على كلِّ أحدٍ، ويَرْوُونَ عنه مذهبهم. وقد نُسبوا إلى عبد الله بن إباض لشُهرة مواقفه مع الحكام، واسمه عبد الله بن يحيي بن إباض المري من بني مرة بن عُبيد، ويُنسب إلى بني تميم، وهو تابعي، عاصر معاوية، وابن الزبير، وكانت له آراء واجه بها الحكام.

وقد انقسمت الإباضية إلى عدة فرق، منها: ١. الحفصية: أتباع حفص بن أبي المقدم. ٢. اليزيدية: أتباع يزيد بن أنيسة. ٣. الحارثية: أتباع حارث بن يزيد الإباضي. ٤. أصحاب طاعة لا يُراد بها الله. يجمعهم قولهم إنَّ مخالفينا من فِرق هذه الأمَّةِ لا مُشركون ولا مؤمنون، وقد قامت لهم دولة في عُمان ومن قبل في المغرب، وأما أماكن تواجدهم فقد ذكر بكير بن سعيد اعوشت ـ أحد علمائهم ـ أنهم يُوجدون حالياً في الجزائر وتونس وليبيا وعُمان وزنجبار. وألَّفَ أحمد بن حمد الخليلي مُفتي عُمَّان كتاباً قرر فيه القول

بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ، ﴿ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾ ﴾ ، ﴿ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾ ﴾. قال أبو مجلز: إنهم يعملون بما يعلمون ـ يعني الأمراء ـ ويعلمون أنه ذنب، قال: وإنما نزلت هذه الآية في اليهود والنصارى. قالوا: أما والله إنك لتعلم مثل ما نعلم، ولكنك تخشاهم، قال: أنتم أحقُ بذلك منا، أما نحن فلا نعرف ما تعرفون. قالوا: ولكنكم تعرفونه ولكن يمنعكم أن تمضوا أمركم من خشيتهم»[1].

ويُعقب الأستاذ محمود شاكر رحمه الله تعالى على الأثرين بقوله في التعليق رقم (٢): «(٢) الأثران ١٢٠٢٥ـ١٢٠٢٦ ـ اللهمَّ إني أبرأُ إليك من الضلالة، وبعد، فإنَّ أهل الريب والفتن ممن تصدروا الكلام في زماننا هذا، قد تلمس المعذرة لأهل السلطان في ترك الحُكم بما أنزل الله، وفي القضاء في الدماء والأعراض والأموال بغير شريعة الله التي أنزلها في كتابه، وفي اتخاذهم قانون أهل الكفر شريعة في بلاد الإسلام. فلما وقف على هذين الخبرين، اتخذهما رأياً يرى به صواب القضاء في الأموال والأعراض والدماء بغير ما أنزل الله، وأنَّ مخالفة شريعة الله في القضاء العام لا تكفر الراضي بها والعامل عليها.

بتخليد أصحاب الكبائر في النَّار، ونفى الشفاعة.. فريقٌ منهم نفى الصفات نفياً تاماً خوفاً من التشبيه بزعمهم، وفريقٌ منهم يُرجِعون الصفات إلى الذات، ويُنكرون وقوع رؤية الله في الآخرة، ويقلون بخلق القرآن، بل حَكم بعض علمائهم كابن جميع والورجلاني أنَّ مَن لم يقل بخلق القرآن فليس منهم، وقد اختلفوا في إثبات عذاب القبر.. لزيادة معرفة عن هذه الفرقة الضالة، ارجع إلى: «مقالات الإسلاميين» للشهرستاني ١/١٨٣. «التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين» لأبي مظفر الأسفرائيني، ص٣٤. «الفَرقُ بين الفِرق» لعبد القاهر البغدادي، ص٦١. «الإباضية» للدكتور عبد العزيز العبد اللطيف. «فِرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام» لغالب بن علي عواجي، ١/١٠٦ـ١٣٨. [الناشر].

[1] «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» الجزء السادس، الصفحة ٢٥٢ـ٢٥٣.

والناظر في هذين الخبرين لا محيص له عن معرفة السائل والمسؤول، فأبو مجلز (لاحق بن حُميد الشيباني السَّدوسي)[1] تابعي ثقة، وكان يحب علي ﷺ. وكان قوم أبي مجلز، وهم بنو شيبان، من شيعة علي يوم الجمل وصِفِين. فلما كان أمر الحَكمين يوم صِفِينَ، واعتزلت الخوارج، كان فيمن خرج على عليٍّ ﷺ، طائفة من بني شيبان، ومن بني سدوس بن شيبان بن ذهل. وهؤلاء الذين سألوا أبا مجلز، ناسٌ من بني عمرو بن سدوس (كما في الأثر، ١٢٠٢٥)، وهم نفرٌ من الإباضية (كما في الأثر ١٢٠٢٦). والإباضية جماعةٌ من الخوارج الحَرورية، هم أصحاب عبد الله بن إباض التميمي، وهم يقولون بمقالة سائر الخوارج في التحكيم، وفي تكفير علي ﷺ. إذ حكَّم الحَكمين، وأنَّ علياً لم يحكم بما أنزل الله، في أمر التحكيم. ثمَّ إنَّ عبد الله بن إباض قال: إنَّ من خالف الخوارج كافرٌ ليس بمشرك، فخالف أصحابه، وأقام الخوارج على أنَّ أحكام المُشركين تجري على من خالفهم.

ثمَّ افترقتِ الإباضية بعد عبد الله بن إباض الإمام افتراقاً لا ندري معه. في أمر هذين الخَبرين ـ من أي الفِرق كان هؤلاء السائلون، بَيْدَ أنَّ الإباضية كلها تقول: إنَّ دُورَ مخالفيهم دُورَ توحيد، إلاَّ معسكر السلطان فإنه دار كفرٍ عندهم. ثم قالوا أيضاً: أنَّ جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان، وأنَّ كلَّ كبيرةٍ فهي كُفر نعمة، لا كُفر شركٍ، وأنَّ مُرتكبي الكبائر في النَّار خالدون مخلدون فيها.

ومِن البيِّن أنَّ الذين سألوا أبا مجلز من الإباضية، إنما كانوا يُريدون أن يُلزموه الحجة في تكفير الأُمراء، لأنهم في معسكر السلطان، ولأنهم ربما عصوا أو ارتكبوا بعض ما نهاهم الله عن ارتكابه. ولذلك قال لهم في الخبر الأول (رقم:

---

[1] أبو مِجْلَز، بكسر الميم وفتح اللام بعدها زاي، مشهورٌ بكُنيته، من كبار الثالثة، مات رحمه الله تعالى سنة ست ـ وقيل تسع ـ ومائة، وقيل قبل ذلك. انظر: «تقريب التهذيب» لابن حجر العسقلاني. تحت رقم: ٧٤٩٠. [الناشر].

١٢٠٢٥): «فإنْ هم تركوا شيئاً منه عرفوا أنهم قد أصابوا ذنباً»، وقال لهم في الخبر الثاني: «إنهم يعملون بما يعلمون أنه ذنبٌ»، **وإذن، فلم يكن سؤالهم عما احتج به مبتدعة زماننا من القضاء في الأموال والأعراض والدماء بقانونٍ مخالفٍ لشريعة أهل الإسلام، ولا في إصدار قانونٍ مُلزمٍ لأهل الإسلام، بالاحتكام إلى حُكمٍ غير حُكم الله في كتابه وعلى لسان نبيِّه ﷺ. فهذا الفعل إعراضٌ عن حُكم الله، ورغبةٌ عن دينه، وإيثارٌ لأحكام أهل الكُفر على حُكمه سبحانه وتعالى، وهذا كفرٌ لا يشك أحدٌ من أهل القِبلة على اختلافهم في تكفير القائل به والداعي إليه.**

والذي نحن فيه اليوم هو هجرٌ لأحكام الله عامةً بلا استثناء، وإيثار أحكام غير حُكمه في كتابه وسنَّة نبيه، وتعطيلٌ لكلِّ ما في شريعة الله، بل بلغ الأمر مبلغ الاحتجاج على تفضيل أحكام القانون الموضوع، على أحكام الله المُنزَّلة، وادعاء المُحتجين لذلك بأنَّ أحكام الشريعة إنما نزلت لزمانٍ غير زماننا، ولِعللٍ وأسبابٍ انقضتْ، فسقطتِ الأحكام كلها بانقضائها. فأين هذا مَّما بيَّناه من حديث أبي مجلز، والنفر من الإباضية من بني عمر بن سدوس!!

ولو كان الأمر على ما ظنوا في خبر أبي مجلز، أنهم أرادوا مخالفة السلطان في حُكمٍ من أحكام الشريعة. فإنه لم يحدث في تاريخ الإسلام أنْ سنَّ حاكمٌ حُكْماً وجعله شريعةً مُلزمةً للقضاء بها. هذه واحدة. وأخرى، أنَّ الحاكم الذي حكم في قضية بعينها بغير حُكْمِ الله فيها، فإنه إما أن يكون حَكَمَ بها وهو جاهلٌ، فهذا أمره أمرُ الجاهل بالشريعة. إما أن يكون حَكَمَ بها هوىً ومعصيةً، فهذا ذنبٌ تناله التوبة، وتلحقه المغفرة. وإما أنْ يكون حَكَمَ بها متأولاً حُكْماً خالف به سائر العلماء، فهذا حُكْمُهُ حُكْمَ كلّ متأولٍ يستمد تأوله من الإقرار بنص الكتاب، وسنَّة رسول الله.

وأما أن يكون كان في زمن أبي مجلز أو قبله أو بعده حاكمٌ حَكَمَ بقضاءٍ في أمرٍ، جاحداً لحُكْمٍ من أحكام الشريعة، أو مؤثراً لأحكام أهل الكُفر على أحكام أهل الإسلام، فذلك لم يكن قط. فلا يمكن صرفُ كلام أبي مجلز والإباضيين إليه. فمن احتج بهذين الأثرين وغيرهما في غير بابها، وصرفها إلى غير معناها، رغبةً في نُصرة سلطانٍ، أو احتيالاً على تسويغ الحُكم بغير ما أنزل الله وفرضه على عباده، فحكمه في الشريعة حُكم الجاحد لحُكمٍ من أحكام الله: أن يُستتاب، فإنْ أصرَّ وكابر وجحد حُكم الله، ورضي بتبديل الأحكام: فحُكم الكافر المُصر على كُفره معروفٌ لأهل هذا الدين.

واقرأْ كلمة أبي جعفر ـ أي القرطبي ـ بعد الصفحة ٣٥٨ من أول قوله: (فإنْ قال قائل) ففيه قولٌ فَصْلٌ. وتفصيل القول في خطأ المُستدلين بمثل هذين الخبرين، وما جاء من الآثار هنا في تفسير هذه الآية، يحتاج إلى إفاضة، اجتُزِأَتْ فيما كَتبتُ الآن، وكتبه محمود محمد شاكر»[1].

انتهى كلام الشيخ محمود شاكر رحمه الله تعالى بتمامه، وكلامه هذا ينتهي بنا ويُقربنا إلى الصنف الرابع من الحُكام، وهو التالي، ولكن قبل أن نترك هذا الصنف الثالث، نود أن نخرج بخُلاصة كلام العلماء في هذا الصنف، **وكلام العلماء يدل على أنَّ الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله مسلماً فاسقاً، أو كافراً كُفراً مخرج عن الملَّة ما دام يتحقق فيه الشروط التالية، فإذا تخلف شرط منها أو جميعها لم يكن مسلماً:ـ**

★ أنْ يكون عدم الحُكم بما أنزل الله وقع في **قضية مُعيَّنةٍ** أي ليس منهجاً وسنَّةَ حياةٍ.

[1] «تفسير القُرطبي» الجزء الأول، الصفحة ٣٤٧ـ٣٤٨، حاشية: ٢. طبعة دار المعارف.
ونقل هذا الكلام أحمد محمد شاكر عن شقيقه محمود ـ رحمهما الله تعالى ـ في «عُمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» اختيار وتحقيق: أحمد محمد شاكر. الصفحة ١٥٥ـ١٥٨.

★ أنْ يعتقدَ وجوب الحُكم بما أنزل الله في الواقعة التي لم يحكم فيها بما أنزل الله.

★ **أنْ لا يعتقدَ أنه مخيَّرٌ في الحُكم أو عدم الحكم** بما أنزل الله مع تيقنه أنَّ الحُكم حكم الله

★ أن لا يستهينَ بالحُكم مع تيقنه أنه حُكم الله.

★ أنْ لا يعتقدَ وهو لا يحكم بما أنزل الله أنه مرتكبٌ حراماً فاعلٌ قبيحاً.

فأما إذا أتى بشرعٍ جديدٍ مِن وَضْعِهِ أو وضعِ غيره، فإنه يكون مُبدلاً ومُنحياً لحُكم الله، ولا يدخل تحت هذا القسم مُطلقاً، بل يكون من القسم التالي:ـ

٤ ـ مَن يدَّعي أنَّ هذا الشرع المُخالف لشرع الله هو شرعُ الله، فهو كافرٌ لتبديل الحُكْمِ، يقول القرطبي رحمه الله تعالى: «**وهذا يختلف إنْ حَكَمَ بما عنده على أنه من عند الله، فهو تبديلٌ يُوجبُ الكُفر**»[1].

مَن جَمع ووضع الشرع المُخالف لشرع الله قانوناً لقومه ويعترف أنه من عند نفسه، أو من عند غيره، فهذا الحاكم هو قضيتنا، وهو كافرٌ خارجٌ عن ملَّة الإسلام عند جميع فِرق وطوائف وعلماء المسلمين:ـ

أولاً: لأنه طلبَ الحُكم من غير الكتاب والسنَّة أي تحاكم إلى غير الكتاب والسنَّة، ومَن فعلَ ذلك كان كافراً لا خلاف في ذلك كما وضح.

وثانياً: لأنه لم يعتقد وجوب الحكم بما أنزل الله، وهذا أمرٌ يجب الفِطنة إليه وهو: أنه ليس شرطاً لهذا الحاكم أن يكون جاحداً لحُكم الله، فهناك فرقٌ بين جحود الحُكم، واعتقاد أنَّ الحُكم غير واجبٍ، وكلاهما كفرٌ. **وقد يكون الشخص غير جاحد لحُكم الله، بل يقرّه، ولكنه لا يعتقد وجوب الحُكم بما أنزل الله، وذلك بتسويغه الحُكم بغير ما أنزل الله أي أنه يجعل حُكم الجاهلية جائزاً**

[1] «الجامع لأحكام القرآن» الجزء السادس، الصفحة ١٢٤. «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن» الجزء الثاني، الصفحة ١٠٣.

تنفيذه كتنفيذ حُكم الله عزَّ وجلَّ، فهذا الحاكم كافر حتَّى ولو كان حُكمه مُوافقاً لحُكم الله، هذا مع ملاحظة أنَّ جحود الحُكم يكون كُفراً في ذاته سواء اجتمع معه عدم الحُكم بما أنزل الله أو لم يجتمع، يقول ابن القيِّم رحمه الله تعالى: «ومنهم من تأول الآية على ترك الحُكم بما أنزل الله جاحداً له، وهو قول عِكرمة، وهو تأويل مرجوحٌ، فإنَّ نفس جحوده كُفْرٌ سواء حَكَمَ أو لم يحكم»[1].

وثالثاً: لأنه وضع قانوناً غير قانون الله، أو اعترف بهذا القانون للعمل به.

وقد مرَّ بنا كلام العلماء فيمن تحاكم إلى غير الكتاب والسنَّة، فإليكَ نصوص العلماء فيمن اعتقد عدم وجوب الحُكم بما أنزل الله، أو وضع دستوراً لقومه من عند نفسه، أو جوَّز ما وضعه غيره:ـ

يقول ابن القيِّم رحمه الله تعالى: «**وإنْ اعتقد أنه غير واجبٍ، وأنَّه مخيَّرٌ فيه مع تيقنه أنه حُكم الله، فهذا كُفْرٌ أكبرٌ**»[2].

ويقول شارح الطحاوية: «وهنا أمرٌ يجب أن يتفطن له، وهو أنَّ الحُكم بغير ما أنزل الله قد يكون كُفراً ينقل عنِ الملَّة، وذلك بحسب حال الحاكم، فإنه إنْ اعتقد أنَّ الحُكم بما أنزل الله غير واجب، وأنه مخيَّرٌ فيه، أو استهان به مع تيقنه أنه حُكم الله، فهذا كُفرٌ أكبرٌ»[3].

ويقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى متحدثاً عن نواقض الإسلام أنها عشرة: «**الرابع**: مَن اعتقدَ أنَّ غير هدي النبيِّ ﷺ أكمل من هديه،

---

[1] «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» الجزء الأول، الصفحة ٣٣٥.
[2] «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين» الجزء الأول، الصفحة ٣٣٦ـ٣٣٧.
[3] «شرح العقيدة الطحاوية» لابن عبد العز، الصفحة ٣٦٣ـ٣٦٤.

أو أنَّ حُكم غيره أحسن مِن حُكمه كالذين يُفضلون حُكم الطواغيت على حُكمه فهو كافرٌ»[1].

يقول العلامة القاسمي رحمه الله تعالى: «﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ﴾ أي: من لم يحكم بذلك مُستهيناً به مُنكراً له كما يقتضيه ما فعلوه اقتضاءً بيِّناً ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ لاستهانتهم به، والجملة تذييل مقرر لمضمون ما قبلها أبلغ تقرير، وتحذير عن الإخلال به أشد تحذير، حيث علَّق فيه الحُكم بالكفر بمجرد ترك الحُكم بما أنزل الله تعالى، فكيف وقد انضم إليه الحُكم بخلافه؟ لاسيما مع مباشرة ما نُهوا عنه من تحريفه، ووضع غيره موضعه، وادعاء أنه من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، قال أبو السعود»[2].

ويقول أيضاً: «قال إسماعيل القاضي في «أحكام القرآن»: «**ظاهر الآيات يدل على أنه مَن فعلَ مثل ما فعلوا ـ يعني اليهود ـ واخترع حُكماً يخالف به حُكم الله، وجعله ديناً يُعمل به، فقد لزمه مِن الوعيد المذكور حاكماً كان أو غيره**»[3].

ويقول ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسير آية: ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾[4]: «**يُنكر الله تعالى على مَن خرجَ عن حُكم الله المُحكم المُشتمل على كلِّ خيرٍ، الناهي عن كلِّ شرٍّ، وعدل إلى ما سواه؛ من الآراء والأهواء والاصطلاحات التي وضعها الرجال بلا مستند من شريعة الله كما كان أهل الجاهلية يحكمون به مِن الضلالات والجهالات، مما يضعونها بأرائهم، وكما يحكم التتار من السياسات الملكية المأخوذة عن مَلكهم جنكيز خان، الذي وضع**

[1] «مجموعة التوحيد» الصفحة ٢٤.
[2] «تفسير القاسمي المسمى محاسن التاويل» ١٩٩٨.
[3] تفسير القاسمي المسمى محاسن التاويل» ٢٠٠٠.
[4] سورة المائدة، الآية: ٥٠.

لهمُ الياسق، وهو عبارةٌ عن كتابٍ مجموعٍ من أحكامٍ قد اقتبسها من شرائع شتى من اليهودية والنصرانية والملّة الإسلامية، وغيرها، وفيها كثيرٌ من الأحكام أخذها من مُجرد نظره وهواه فصارت في بَنِيه شرعاً مُتبعاً يُقدمونه على الحُكم بكتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، فَمَنْ فَعَلَ ذلك منهم فهو كافرٌ، يجب قِتاله حتى يرجع إلى حُكم الله ورسوله، فلا يحكّم سِواه في قليلٍ ولا كثيرٍ»[1].

ويقول الشيخ أحمد شاكر رحمه الله تعالى مُعلِّقاً على الكلام السابق لابن كثير: «أقول: أفيجوزُ، مع هذا في شرع الله أن يحكم المسلمون في بلادهم بتشريعٍ مُقتبسٍ عن تشريعات أوربة الوثنية المُلحدة؟ بل بتشريع تدخله الآراء والأهواء الباطلة، يُغيِّرونه ويُبدلونه كما يشاءون، ولا يُبالي واضِعه أَوَافَقَ شرع الإسلام أم خالفها؟

إنَّ المسلمين لم يُبْلَواْ بهذا قط ـ فيما نعلم من تاريخهم ـ إلاَّ في عهد التتار، وكان أسوأ عهود الظلام. ومع هذا فإنهم لم يخضعوا له، بل غلب الإسلامُ التتارَ، ثم مزجهم فأدخلهم في شِرعته، وزال أثر ما صنعوا، بثبات المسلمين على دينهم وشريعتهم، وبما أنَّ هذا الحُكم السيئ الجائر كان مصدره الفريق الحاكم إذ ذاك، لم يندمج فيه أحدٌ من أفراد الأمم الإسلامية المحكومة، ولم يتعلمه أبناؤهم فما أسرع ما زال أثره.

أفرأيتُم هذا الوصف القويّ من الحافظ ابن كثير ـ في القرن الثامن ـ لذلك القانون الوضعي، الذي صنعه عدوّ الإسلام جنكيز خان؟ ألستُم ترونه يصف حال المسلمين في هذا العصر، في القرن الرابع عشر؟ إلاَّ في فرقٍ واحدٍ، أشرنا إليه آنفاً، أنَّ ذلك كان في طبقةٍ خاصةٍ من الحُكام. أتى عليها الزمن سريعاً، فاندمجتْ في الأُمَّةِ الإسلامية، وزال أثر ما صنعتْ.

---

[1] «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير. الجزء الخامس، الصفحة ٢٥٢.

ثمَّ كان المسلمون الآن أسوأ حالاً وأشد ظُلماً وظَلاماً منهم. لأنَّ أكثر الأُمم الإسلامية الآن تكاد تندمجُ في هذه القوانين المُخالفة للشريعة، والتي هي أشبه شيءٍ بذلك (الياسق) الذي اصطنعه رجلٌ كافرٌ ظاهرَ الكُفر. هذه القوانين التي يصطنعها ناسٌ ينتسبون للإسلام، ثمَّ يتعلمها أبناء المسلمين، ويفخرون بذلك آباءً وأبناءً، ثم يجهلون مرَدَّ أمرهم إلى معتنقي هذا (الياسق العصري)!، ويحقرون مَن يخالفهم في ذلك، ويُسمون من يدعوهم إلى الاستمساك بدينهم وشريعتهم «رجعياً» و«جامداً» إلى مثل ذلك من الألفاظ البذيئة.

بل إنهم أدخلوا أيديهم فيما بقي من الحُكم من التشريع الإسلامي، يُريدون تحويله إلى (ياسقهم الجديد)، بالهُوينا واللِّين تارةً، وبالمكر والخديعة تارةً، وبما ملكت أيديهم من السلطان تارات. ويُصرحون ـ ولا يستحيُّون ـ بأنهم يعملون على فصل الدولة عن الدين!!.

أفَيجوزُ إذن ـ مع هذا لأحدٍ من المسلمين أن يعتنق هذا الدين الجديد، أعني التشريع الجديد! أوَ يجوزُ لأبٍ أن يُرسل أبناءه لتعلم هذا الدين واعتقاده والعمل به، عالماً كان الأب أو جاهلاً؟.

أوَ يجوزُ لرجلٍ مسلمٍ أن يَلي القضاء في ظل هذا (الياسق العصري)، وأن يعمل به ويعرض عن شريعته البيِّنة؟ ما أظن أنَّ رجلاً مسلماً يعرف دينه ويُؤمن به جملةً وتفصيلاً، ويُؤمن بأنَّ هذا القرآن أنزله الله على رسوله كتاباً محكماً، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبأنَّ طاعته وطاعة الرسول الذي جاء به واجبة قطعية الوجوب في كلِّ حالٍ ـ ما أظنه يستطيع إلا أن يجزم غير مُترددٍ ولا مُتأولٍ، بأنَّ ولاية القضاء في هذه الحالة باطلٌ بُطلاناً أصلياً، لا يلحقه التصحيح ولا الإجازة!.

إنَّ الأمرَ في هذه القوانين الوضعية واضحٌ وُضُوحَ الشَّمس، هي كُفْرٌ بواح، لا خفاءَ فيه ولا مُدارة. ولا عُذر لأحدٍ ممن ينتسب للإسلام ـ كائناً مَن كان ـ في العمل بها أو إقرارها. فليحذر امرؤٌ لنفسه و«كل أمرئ حسيب نفسه»[1].

وقد مرَّ بنا كلام الشيخ محمود شاكر رحمه الله تعالى ـ في تفسير الطبري ـ على حكام اليوم، وذلك في الحديث على الصنف الثالث من الحُكام، فراجِعه إنْ أحببتَ.



تَنْبِيهٌ

[1] «عُمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير» الجزء الرابع، الصفحة ١٧٣ـ١٧٤.

الوصف الثاني والثالث لمن لم يحكم بما أنزل الله (الظالمون) و(الفاسقون) لا يعني أنهما حُكمانِ آخرانِ أهونُ من الحُكم السابق وهو الكُفر، وإنما يعني إضافة صفتين لمن لم يحكم بما أنزل الله، فهو كافرٌ ظالمٌ فاسقٌ، وهذا ما يقتضيه اتحاد المسند إليه وفِعل الشرط: ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾. فجوابَا الشرط الثاني والثالث، يُضافان إلى جواب الشرط الأول، ويعودون كلهم إلى المسند إليه في فِعل الشرط، وهو «مَن» المُطلق العام.

وقد وُصف الشرك بأنه ظلمٌ في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ ﴾[1]. أي: شرك، وفي قوله تعالى على لسان لُقمان: ﴿ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾ ﴾[2].

وقد ورد الفسوق على فِعل الكفر، كقوله تعالى: ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَـٰقِهِۦ ﴾[3]. وكقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ءَايَـٰتٍۭ بَيِّنَـٰتٍ ۖ وَمَا يَكْفُرُ بِهَآ إِلَّا ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٩٩﴾ ﴾[4]. وكقوله: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا ﴾[5] الآية، فهذا كله فسوق كفر.

فالظلم والفسق مثل الكفر منه ما يخرج عن المِلَّة، ومنه ما لا يخرج، وينطبق على الظلم والفسق ما ينطبق على الكفر من حالات الذي لا يحكم بما أنزل الله.

---

1 سورة الأنعام، الآية: ٨٢.

2 سورة لقمان، الآية: ١٣.

3 سورة البقرة، الآيتان: ٢٦-٢٧.

4 سورة البقرة، الآية: ٩٩.

5 سورة السجدة، الآية: ٢٠.

ومع أنَّ كلام العلماء واضحٌ وصريحٌ فيمن تحاكم إلى غير الكتاب والسنَّة، أو حَكم بغير ما أنزل الله، إلاَّ أنَّ هناك شُبهتين يتعلق بهما بعض النَّاس، هاتان الشبهاتان هما موضوع النقطة التالية.



شبهاتان

الشبهة الأولى:

قد يقول قائلٌ أنَّ بعض مَن يتحاكمون إلى غير الكتاب والسنَّة، أو يحكمون بغير ما أنزل الله يقولون: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ويُصلون ويصومون، فيلزم علينا أن نحكم عليهم بالإسلام لهذا.

وقد تحدث الشيخ محمد حامد الفقي رحمه الله تعالى عن هذه الشبهة فقال كلاماً مجملاً وهو: «كثيرٌ من أدعياء العلم يجهلون لا إله إلا الله فيحكمون على

من تلفظ بها بالإسلام ولو كان مجاهراً بالكفر الصُراح كعبادة القبور والموتى والأوثان، واستحلال المُحرمات المعلوم تحريمها من الدين ضرورةً، والحكم بغير ما أنزل الله، واتخاذهم أحبارهم ورُهبانهم أرباباً من دون الله، ولو كانت لهؤلاء الجهلة قلوب يفقهون بها لَعلموا أن معنى «لا إله إلا الله» البراءة من عبادة غير الله، وإعطاء العهد والميثاق بالقيام بأداء حقِّ الله في العبادة يدل على ذلك قول الله تعالى: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾[1]، وقد شَهِدَ النَّبي ﷺ للخوارج بكثرة الصلاة والصيام وقراءة القرآن المشحون بلا إله إلا الله، ومع ذلك فقد حَكم عليهم بالكفر[2]، وبأنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية، وقال: «**لو أدركتهم لقتلتهم قَتْلَ عاد**»[3] كما في الصحيحين[4]، ولو كان مجرد التلفظ بلا إله إلا الله كافياً ما وقعت الحرب والعَداء بين رسول الله ﷺ وبين المُشركين الذين كانوا يفهمون «لا إله إلا الله» أكثر مما يفهمها أدعياء العلم في هذا الزمن، ولكن طبع الله على قلوبهم فهم لا يفقهون[5] وإليك كلام العلماء مُفصلاً حول هذه الشبهة:-

---

1 سورة البقرة، الآية: ٢٥٦.

2 الجزم بأنَّ مُراد النَّبي T هو تكفير الخوارج لا يُسلم للشيخ الفقي، وتكفير أهل البدع يحتاج إلى بسطٍ وشرحٍ.

3 لا يوجد عند الشيخان رواية باللفظ الذي ذكره الشيخ حامد الفقي رحمه الله تعالى.

4 جزءٌ من حديث سعيد الخُدري ﷺ، وهو عند البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿ ۞ وَإِلَىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا ۗ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ ﴾، وقوله: ﴿إِذْ أَنذَرَ قَوْمَهُۥ بِٱلْأَحْقَافِ﴾ إلى قوله: ﴿نَجْزِى ٱلْقَوْمَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ حديث رقم: ٣٣٤٤. طرفاه: ٤٣٥١، ٧٤٣٢. تحفة ٤١٣٢. مع اختلاف في اللفظ: «.**لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عادٍ**» [٣٣٤٤]، [٧٤٣٢]، «**لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمودٍ**» [٤٣٥١]. ومسلم في كتاب الزكاة، باب ذِكر الخوارج وصِفاتهم. حديث رقم: ١٠٦٤. بلفظ: «.**لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عادٍ**».

5 «فتح المجيد شرح كتاب التوحيد» هامش الصفحة ٢١٣.

يقول الفقيه علاء الدين أبو بكر الكاساني الحنفي: «الطُرق التي يحكم بها بكون الشخص مؤمناً ثلاثة: نصٌ ودلالةٌ وتبعيةٌ. أما النص أن يأتي بالشهادة أو بالشهادتين مع التبري مما هو عليه صريحاً، وبيان هذه الجملة أنَّ الكَفرة أصناف أربعة:-

١. صنفٌ منهم يُنكرون الصانع أصلاً، وهمُ الدهرية والمُعطلة.

٢. صنفٌ منهم يُقرون بالصانع ويُنكرون توحيده وهمُ الوثنية والمجوس.

٣. صنفٌ يُقرون بالصانع ويُنكرون الرسالة رأساً وهم قومٌ من الفلاسفة.

٤. صنفٌ منهم يُقرون بالصانع وتوحيده والرسالة في الجملة لكنهم يُنكرون رسالة نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وهم اليهود والنصارى.

فإنْ كان من الصنف الأول والثاني فقال لا إله إلا الله يحكم بإسلامه، لأنَّ هؤلاء يمتنعون عن الشهادة أصلاً. فإنْ أقروا بها كان ذلك دليل إيمانهم، وكذلك إذا قال أشهد أنَّ محمداً رسول الله لأنهم يمتنعون من كلِّ واحدة من كلمتي الشهادة فكان الإتيَّان بواحدة منهما أيتها كانت دلالة الإيمان.

وإنْ كان من الصنف الثالث فقال لا إله إلا الله يُحكم بإسلامه لأنه مُنكر الرسالة، لا يمتنع عن هذه المقالة ولو قال أشهد أنَّ محمداً رسول الله، يحكم بإسلامه لأنه يمتنع عن هذه الشهادة، فكان الإقرار بها دليل الإيمان. وإن كان من الصنف الرابع فأتى بالشهادتين فقال لا إله إلا الله محمد رسول الله لا يحكم بإسلامه حتى يتبرأ من الدين الذي عليه من اليهودية أو النصرانية لأنَّ من هؤلاء من يُقرُّ برسالة رسول الله ﷺ، لكنه يقول أنه بُعث إلى العرب خاصة دون غيرهم، فلا يكون إتيانه بالشهادتين بدون التبري دليلاً على إيمانه، وكذا إذا قال يهودي أو نصراني أنا مؤمنٌ أو مسلمٌ، أو قال آمنتُ أو أسلمتُ لا يُحكم بإسلامه لأنهم يدعون أنهم مؤمنون ومسلمون والإيمان والإسلام هو الذي هم عليه،

وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله أنه قال: إذا قال اليهودي أو النصراني أنا مسلمٌ، أو قال أسلمتُ سُئِلَ عن ذلك أي شيءٍ أردتَ؟ قال أردتُ ترك اليهودية أو النصرانية والدخول في دين الإسلام يُحكم بإسلامه، حتى لو رجع عن ذلك كان مرتداً، وإنْ قال أردتُ بقولي أسلمتُ أني على الحق ولم أُرد بذلك الرجوع عن ديني، لم يُحكم بإسلامه. ولو قال يهودي أو نصراني أشهد أنَّ لا إله إلا الله وأتبرأ عن اليهودية أو النصرانية، لا يُحكم بإسلامه، لأنهم لا يمتنعون عن كلمة التوحيد، والتبري من اليهودية أو النصرانية لا يكون دليل الدخول في دين الإسلام العظيم، لاحتمال أنه تبرأ عن ذلك، ودخل في دينٍ آخرٍ سِوى الإسلام فلا يصح التبري دليل الإيمان مع الاحتمال، ولو أقرَّ مع ذلك فقال: دخلتُ في دين الإسلام أو في دين محمد ﷺ حكم بالإسلام لزوال الاحتمال بهذه القرينة، والله سبحانه وتعالى أعلم»[1].

ويقول محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة رحمهما الله: «باب الإسلام: ذكر عن الحسن رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ فَإِذَا قَالُوهَا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلاَّ بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**»[2]. فكان رسول الله ﷺ يُقاتل عبدة الأوثان وهم قومٌ لا يُوحِّدون الله، فمن قال منهم لا إله إلا الله كان ذلك دليلاً على إسلامه» **والحاصل أنه يُحكم بإسلامه إذا أقرَّ بخلاف ما كان عليه ـ معلوماً من اعتقاده ـ لأنه لا طريق إلى الوقوف على حقيقة الاعتقاد لنا فنستدل بما نسمع من إقراره على**

---

[1] «بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع» للكاساني: الجزء السابع، الصفحة ١٥٢ـ١٥٣.
قال مُعلِّقه: وفي «بدائع الصنائع» تحت هذا البحث علومٌ جمة، ومنها كيف يحكم على المرء بالإسلام وغيرها فانظره.

[2] أخرجه النسائي في «السُنن» من طريق أبي هريرة رضي الله عنه. حديث رقم: ٣٠٩٣، ٣٩٨١، ٣٩٨٥، ٣٩٨٦، ٣٠٩٠، ٣٠٩١، ٣٠٩٢، ٣٠٩٥، ٣٩٧٧، ٣٩٨٠، ٣٩٨٢، ٣٩٨٣، ٣٩٨٥، ٣٩٨٦، ٣٩٨٨، ٣٩٨٩، ٣٩٩٠، ٣٩٩٣، ٣٩٩٤ بألفاظٍ مُتقاربة.

اعتقاده، فإذا أقرَّ بخلاف ما هو معلوم من اعتقاده استدللنا على أنه بدل اعتقاده. وعبدة الأوثان كانوا يُقرون بالله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾[1]. ولكن كانوا لا يقرون بالوحدانية. قال الله تعالى: ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾[2]. وقال فيما أخبر عنهم: ﴿ أَجَعَلَ ٱلْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَىْءٌ عُجَابٌ ﴿٥﴾ ﴾[3].

فمن قال منهم لا إله إلا الله فقد أقرَّ بما هو مخالفٌ لاعتقاده فلهذا جعل ذلك دليل إيمانه فقال: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إِلهَ إلاَّ اللهُ**» وعلى هذا المانوية[4] وكل من يدعي إلهين إذا قال واحدٌ منهم لا إله إلا الله فذلك دليل إسلامه.

---

[1] سورة الزخرف، الآية: ٨٧.

[2] سورة الصافات، الآية: ٣٥.

[3] سورة ص، الآية: ٥.

[4] المَانويَّة: فرقةٌ من فرق المُعطلة، يزعمون أن ثم إلهين خالقين: خالقٌ للخير والنُّور والضياء، وخالقٌ للشرِّ والظُلمة والبلاء.. وإنما سُمُّوا مانية؛ لاتباعهم رجلاً فارسياً كان يُقال له: ماني بن فاتك الحكيم، الذي ظهر في زمان سابور بن أردشير، وقتله بهرام بن هرمز بن سابور، وذلك بعد عيسى بن مريم عليه السلام. أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية، وكان يقول بنبوة المسيح عليه السلام، ولا يقول بنبوة موسى عليه السلام. حكى محمد بن هارون المعروف بأبي عيسى الوراق، وكان في الأصل مجوسياً عارفاً بمذاهب القوم: أنَّ الحكيم ماني زعم: أنَّ العالم مصنوعٌ مُركبٌ من أصلين قديمين: أحدهما نور، والآخر ظُلمة؛ وأنهما: أزليان لم يزالا؛ ولن يزالا، وأنكر وجود شيءٍ إلاَّ من أصلٍ قديمٍ، وزعم أنهما لم يزالا: قويين، حساسين، داركين، سميعين، بصيرين، وهما مع ذلك: في النفس والصورة، والعقل والتدبير... انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني. «الفصل في الملل والأهواء والنحل» لابن حزم ١/١٧٧ و٢٤٤. طبعة دار الكتب العلمية/بيروت ١٩٩٩م. «اعتقادات فِرق المسلمين والمُشركين» ص٨٨. «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» لأبي الحسين بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي. بتحقيق يمان الميادين. طبعة دار الرمادي/الدمام سنة ١٤١٢. «فتح الباري شرح صحيح

فأما اليهود والنصارى فهم يقولون لا إله إلا الله فلا تكون هذه الكلمة دليل إسلامهم، وهم في عهد رسول الله ﷺ كانوا لا يقرون برسالته، فكان دليل الإسلام في حقهم بأنَّ محمداً رسول الله على ما رُوي عنه، أنه دخل على جاره اليهودي يعوده فقال اشهد بأنَّ لا إله إلا الله، ،أني رسول الله، فنظر الرجل إلى أبيه فقال له: أَجِبْ أبا القاسم، فشهد بذلك ومات. فقال ﷺ: «**الحمد لله الذي أعتق بي نسمة من النَّار**»[1] ثم قال لأصحابه: «**لو أخاكم**».

قال فأما اليهود ببلاد العراق فإنهم يشهدون أن لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله، ولكنهم يزعمون أنه رسول إلى العرب لا إلى بني إسرائيل، ويتمسكون بظاهر قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ ﴾[2]. فمن يقر منهم بأنَّ محمداً رسول الله لا يكون مسلماً حتى يتبرأ من دينه مع ذلك، أو يقر بأنه دخل في الإسلام، حتى إذا قال اليهودي أو النصراني أنا مسلمٌ أو أسلمتُ لا يحكم بإسلامه لأنهم يدعون ذلك، فإنَّ المسلم هو المُستسلم للحق المُنقاد له وهم يزعمون أنَّ الحق ما هم عليه، فلا يكون مطلق هذا اللفظ في حقهم دليل الإسلام حتى يتبرأ من دينه مع ذلك.

البخاري» لابن حجر. ٢٦٧/١٤. طبعة دار الفكر/بيروت ١٩٩٣م. تفسير «التحرير والتنوير» لمحمد طاهر بن عاشور. ١٢٥/٧. طبعة دار سحنون/تونس. [الناشر].

[1] الحديث أخرجه البخاري في صحيحه عن أنس ﷺ في كتاب: الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات فهل يُصلى عليه؟ وهل يُعرض على الصبي الإسلام؟. حديث رقم: ١٣٥٦. طرفه في: ٥٦٥٧. وهذا لفظه: «كان غُلامٌ يهوديٌّ يَخدُمُ النبيّ T فمَرِضَ، فأتاهُ النبيُّ T يَعودُهُ، فقعَد عندَ رأسهِ فقال لهُ: أسلِمْ. فنظَرَ إلى أبيهِ وهوَ عندَهُ، فقال له: أطِعْ أبا القاسِم T. فأسلمَ.فخَرَجَ النبيُّ T وهو يقول: الحمدُ للهِ الذي أنقَذَهُ منَ النَّار». وهو أيضاً عند أبي داود. حديث رقم: ٣٠٩٥.

[2] سورة الجمعة، الآية: ٢.

كذلك لو قال بَرِأْتُ من اليهودية ولم يقلْ مع ذلك دخلتُ الإسلام فإنه لا يُحكم بإسلامه لأنه يحتمل أن يكون تبرأ من اليهودية ودخل النصرانية، فإن قال ذلك: ودخلتُ في الإسلام فحينئذٍ يزول هذا الاحتمال.

وقال بعض مشايخنا إذا قال: دخلتُ في الإسلام يُحكم بإسلامه، وإن لم يتبرأ مما كان عليه، لأنَّ في لفظه ما يدل على دخول حادث منه في الإسلام، وذلك غير ما كان عليه فتضمن هذا اللفظ التبرؤ مما كان عليه، لو قال المجوسي أسلمتُ، أو أنا مسلمٌ يحكم بإسلامه لأنهم لا يدعون هذا الوصف لأنفسهم ويعدونه شنيعة بينهم يشتم الواحد منهم بها ولده، فيكون ذلك دليل الإسلام في حقه»[1].

ويقول الشوكاني رحمه الله تعالى: «قال الحافظ في «الفتح» عند الكلام على حديث: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إلهَ إلاَّ اللهُ**» في باب: قتل من أبى من قبول الفرائض في كتابه: «استتابة المرتدين» ما لفظه: **وفيه منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يزد عليها[2] وهو كذلك، ولكن هل يصيرُ بمجرد ذلك مسلماً؟ الراجح: لا، بل يجب الكف عن قتله حتى يختبر، فإنْ شهد بالرسالة والتزم أحكام الإسلام حُكم بإسلامه وإلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله إلا بحق الإسلام** ».

[1] «كتاب السير الكبير بشرح الإمام محمد بن أحمد السرخسي» الجزء الأول، الصفحة ١٥٠٠. نشر المخطوطات بجامعة الدول العربية. ما بين القوسين كلام السرخسي.
قال مُعلّقه: التعريف بين كلام الشيباني وبين كلام السرخسي ليس صحيحاً، فإنَّ المُحققين للكتاب لم يزعموا ذلك، وقد اختلط في كتاب «شرح السير الكبير» كلام محمد بن الحسن وكلام السرخسي فصعُب الفصل.

[2] أي عند إسلامه.

قال البغوي رحمه الله تعالى: «الكافر إذا كان وثنياً أو ثنوياًّ، لا يقر بالوحدانية فإذا قال لا إله إلا الله حًكم بإسلامه ثم يجُبر على قبول جميع الأحكام ويبرأ من كلِّ دينٍ خالف الإسلام. وأما من كان مُقراً بالوحدانية مُنكراً للنبوة فإنه لا يحُكم بإسلامه حتى يقول محمد رسول الله، فإنْ كان يعتقد أنَّ الرسالة المحمدية إلى العرب خاصة لا بدَّ أن يقول إلى جميع الخَلق. فإن كان كُفره بجحود واجبٍ أو استباحة محرمٍ فيحتاج أن يرجع عن اعتقاده»[1].

ويقول الإمام النووي رحمه الله تعالى: «قوله: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لا إلهَ إلاَّ اللهُ فَإِذَا قَالُوهَا فَقَدْ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إلاَّ بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ**».

قال الخطابي رحمه الله تعالى: معلوم أنَّ الُمراد بهذا أهل الأوثان دون أهل الكتاب لأنهم يقولون لا إله إلا الله ثم يُقاتلون، ولا يُرفع عنهمُ السيف.

قال ومعنى «**وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ**» أي فيما يستسرون به ويخفونه دون ما يخلون به في الظاهر من الأحكام الواجبة، قال: ففيه أنَّ مَن أظهر الإسلام، وأسر الكفر قُبل إسلامه في الظاهر، وهذا قول أكثر العلماء.

وذهب مالك إلى أنَّ توبة الزنديق لا تُقبل، ويحكى ذلك أيضاً عن أحمد بن حنبل رضي الله عنهما، هذا كلام الخطابي.

وذكر القاضي عياض معنى هذا وزاد عليه وأوضحه فقال: اختصاص عِصمة المال والنفس بمن قال: لا إله إلاَّ الله تعبير عن الإجابة إلى الإيمان، وأنَّ الُمراد بهذا مشركو العرب، وأهل الأوثان، ومَن لا يُوحِّد، وهم كانوا أول من دُعي إلى الإسلام وقُوتل عليه، **فأما غيرهم ممن يقر بالتوحيد فلا يكتفي في عصمته بقوله:**

[1] «نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار» الجزء التاسع، الصفحة ٢٥٦.

لا إله إلا الله، إذا كان يقولها في كُفره وهي من اعتقاده، فلذلك جاء في الحديث الآخر: «**وأني رسول الله، وتُقيم الصلاة، وتُؤتي الزكاة..**»[1] هذا كلام القاضي.

قلتُ: ولا بدَّ لهذا الإيمان بجميع ما جاء به رسول الله ﷺ، كما جاء في الرواية الأُخرى لأبي هريرة، وهي مذكورة في الكتاب: «**حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لاَ إِلهَ إِلاَّ الله. وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ**»[2] والله أعلم»[3].

وقد طبق الشيخ محمد بن عبد الوهاب مضمون هذا الكلام في حُكمه على مشركي القبور. وأورد كلاماً مُفيداً جداً في رده على هذه الشبهة حين أثاروها، فكان مما قاله: «فاعلم أنَّ لهؤلاء شبهة يُوردونها على ما ذكرنا، وهي من أعظم شُبهم، فأَصْغِ سَمْعَكَ لجوابها.

---

[1] جزء من حديث ابن بُريدة أخرجه النسائي في «السنن الكُبرى» في كتاب: كتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان، باب: توقير العلماء. حديث رقم: ٥٨٤٥. وأبي بكر الشافعي في «الفوائد» الشهير بـ«الغيلانيات» مجلس من إملاء الشافعي. والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» باب: ذكر الأخبار المفسرة بأن الإيمان والإسلام تصديق وخضوع بالقلب واللسان، وعمل بسائر الجوارح، وتصديق لما في القلب.

[2] أخرجه مسلم في «صحيحه» من طريق أبي هريرة ﷺ، في كتاب: الإيمان، باب: الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله. ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، ويؤمنوا بجميع ما جاء به النبي، وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها، ووكلت سريرته إلى الله تعالى. وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام، واهتمام الإمام بشعائر الإسلام. حديث رقم: ٣٤. والبيهقي في «السنن الكُبرى» في كتاب: المرتد، باب: الإقرار بالإيمان. حديث رقم: ١٧١٩٧. وفي «شعب الإيمان» في: الباب الثاني من شعب الإيمان. حديث رقم: ١٢٥. والدارقطني في «سننه» في كتاب: الزكاة. حديث رقم: ١٨٥٨. وغيرهم.

[3] «شرح النووي على صحيح مسلم»، «كتاب الإيمان»، «باب الأمر بقتال النَّاس حتى يقولوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله (ويُقيموا الصلاة، ويُؤتوا الزكاة، ويُؤمنوا بجميع ما جاء به النبي T)، (وأنَّ مَن فعلَ ذلك عصمَ نفسه وماله إلاَّ بحقها، ووُكلت سريرته إلى الله تعالى)، (وقتال مَن منعَ الزكاة أو غيرها من حقوق الإسلام، واهتمام الإمام بشعائر الإسلام» الجزء الأول، الصفحة ١٧٣.

وهي، أنهم يقولون أنَّ الذين نزل فيهم القرآن لا يشهدون أنَّ لا إله إلا الله، ويُكذبون الرسول ﷺ، ويُنكرون البعث ويُكذبون القرآن ويجعلونه سحراً ونحن نشهد أنَّ لا إله إلا الله وأنَّ محمداً رسول الله ونُصدق القرآن ونُؤمن بالبعث ونُصلي ونصوم فكيف تجعلوننا مثل أولئك.

الجواب: أنَّه لا خلاف بين العلماء كلهم، أنَّ الرجل إذا صدق رسول الله ﷺ في شيءٍ وكذبه في شيءٍ أنه كافرٌ، لم يدخل في الإسلام[1]، كذلك إذا آمن ببعض القرآن وجحد بعضه، كمَنْ أقرَّ بالتوحيد وجحد وجوب الصلاة، أو أقرَّ بالتوحيد والصلاة وجحد الزكاة، أو أقرَّ بهذا كلِّه وجحد الحج، ولما لم ينقد أُناسٌ في زمن النبي ﷺ للحج أنزل الله تعالى في حقهم: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٧﴾﴾[2]. ومَن أقرَّ بهذا كلِّه وجحد البعث، كَفَرَ بالإجماع وحل دمه وماله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾[3]. الآية.

فإذا كان الله قد صرح في كتابه، أنَّ مَن آمن ببعضٍ وكفر ببعضٍ، فهو الكافر حقاً، زالت هذه الشبهة، وهذه هي التي ذكرها بعض أهل الأحساء في الذي أرسله إلينا.

---

[1] قال الإمام السمعاني: «ولحوق الرجل بالكفر أسرع من لحوقه بالإسلام» كتاب: «الاصطلاح» الجزء الأول، الصفحة ٢٩٥. طبعة دار المنار.

[2] سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

[3] سورة النساء، الآيتان: ١٥٠-١٥١.

ويُقال أيضاً: إذا كنتَ تُقر أنَّ مَن صدق الرسول في كلِّ شيءٍ وجحد وجوب الصلاة فهو كافرٌ، حلال الدم والمال بالإجماع، وكذلك مَن أقرَّ بكلِّ شيءٍ إلاَّ البعث، وكذلك لو جحد وجوب صوم رمضان، وكذب بذلك كلِّه لا يجحد هذا، ولا تختلف المذاهب فيه وقد نطق به القرآن كما قدمنا فمعلومٌ أنَّ التوحيد هو أعظم فريضةٍ جاء بها النَّبي ﷺ، وهو أعظمُ من الصلاة والزكاة والصيام والحج، فكيف إذا جحد الإنسان شيئاً مِن هذه الأمور كَفر ولو عَمِلَ بكلِّ ما جاء به الرسول ﷺ، وإذا جحد التوحيد الذي هو دين الرسل كلِّهم لا يكفر؟ سبحان الله ما أعجب هذا الجهل.

ويُقال أيضاً: هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ، قاتلوا بني حنيفة، وقد أسلموا مع النبي ﷺ، وهم يشهدون أنَّ لا إله إلا الله وأنَّ محمداً عبده ورسوله، ويُؤذِنون ويُصلون. فإنْ قال: إنهم يقولون: إنَّ مُسيلمة نبيٌّ. قلنا: هذا هو المطلوب إذا كان مَن رفع رجلاً إلى رُتبة النَّبي ﷺ كفر وحل ماله ودمه، ولم تنفعه الشهادتان ولا الصلاة، فكيف بمن رفع شمسان أو يوسف أو صحابياً أو نبياً في رُتبة جبار السموات والأرض؟[1]. سبحان الله ما أعظم شأنه، ﴿ كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٥٩﴾ ﴾[2].

ويُقال أيضاً: الذين حرقهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه بالنَّار، كلهم يدعون الإسلام، وهمٍ من أصحاب علي رضي الله عنه وتعلموا العلم من الصحابة، ولكن اعتقدوا في عليٍّ الاعتقاد في يوسف وشمسان وأمثالهما، فكيف أجمع الصحابة على قتلهم وكُفرهم؟ أتظنون أنَّ الصحابة يُكفرون المسلمين؟

[1] وكيف أيضاً بمن رفع مجلس الشعب أو رئيس الجمهورية أو الملك أو الأمير في رُتبة جبار السموات والأرض؟. وكيف بمن رفع الدستور الوضعي الوضيع، أو تعاليم ماركس أو تعاليم الثورة الفرنسية في رُتبة قرآن خالق السموات والأرض؟.

[2] سورة الروم، الآية: ٥٩.

ويُقال أيضاً: الذين قال الله فيهم: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُواْ وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ ﴾[1]. **أما سمعتَ الله كفرهم بكلمةٍ مع كونهم في زمن رسول الله ﷺ ويجاهدون ويُصلون معه ويُزكون، ويحجون، ويُوحِّدون، وكذلك الذين قال الله فيهم:** ﴿ قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُواْ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾[2]. **فهؤلاء الذين صرح الله أنهم كفروا بعد إيمانهم وهم مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، قالوا كلمةً ذكروا أنهم قالوها على وجه المزح.**

فتأمل هذه الشُبهة، وهي قولهم: تُكفرون من المسلمين أُناساً يشهدون أنَّ لا إله إلا الله، ويُصلون، ويصومون، ثم تأمل جوابها، فإنه مِنْ أنفع ما في هذه الأوراق.

ومن الدليل على ذلك أيضاً، ما حكى الله تعالى عن بني إسرائيل مع إسلامهم وعِلمهم وصلاحهم، أنهم قالوا لموسى: ﴿ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾[3]. وقول أُناس من الصحابة: اجعل لنا ذات أنواط. فحلف رسول الله ﷺ أنَّ هذا مثل قول بني إسرائيل لموسى: ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا ﴾، ولكن للمشركين شبهة يُدلون بها عند هذه القصة، وهي أنهم يقولون: إنَّ بني إسرائيل لم يُكفروا بذلك، وكذلك الذين قالوا للنِّبيِّ ﷺ: اجعل لنا ذات أنواط، لم يُكفروا.

فالجواب: أن تقول أنَّ بني إسرائيل لم يفعلوا، وكذلك الذين سألوا النبي ﷺ لم يفعلوا، ولا خلاف لو لو فعلوا ذلك لكفروا، وكذلك لا خلاف أنَّ الذين نهاهم النبي ﷺ لو لم يُطيعوه واتخذوا ذات أنواط بعد نهيه لكفروا، وهذا هو المطلوب.

---

1 سورة التوبة، الآية: ٧٤.
2 سورة التوبة، الآيتان: ٦٥ـ٦٦.
3 سورة الأعراف، الآية: ١٣٨.

ولكن هذه القصة تُفيد أنَّ المسلم بلِ العالم قد يقع في أنواعٍ من الشرك لا يدري عنها فتُفيد التعلم والتحرز، ومعرفة أنَّ قول الجاهل بالتوحيد فهمناه، أنَّ هذا من أكبر الجهل، ومكائد الشيطان، وتُفيد أيضاً أنَّ المسلم المجتهد إذا تكلم بكلامٍ كفر وهو لا يدري، فنبه على ذلك وتاب من ساعته، أنه لا يكفر، كما فعل بنو إسرائيل، والذين سألوا النبي ﷺ، وتُفيد أيضاً أنه لو لم يكفر، فإنه يغلظ عليه القول تغليظاً شديداً، كما فعل رسول الله ﷺ»[1].

ونخرج من هذا الكلام للعلماء بما يلي :-

① أنَّ مدخل الشخص إلى الإسلام يختلف باختلاف سبب كُفره، فمن كفر بسبب جُحده للرسالة يدخل باعترافه وإقراره بها، ومَن كَفرَ بسبب اعتقاده أنَّ الرسالة خاصة إلى العرب يدخل بأن يعترف بشمولية الرسالة، ومَن كفر بسبب جُحده الزكاة يدخل باعترافه وإقراره بوجودها... وهكذا، **فمن كفر بسبب تحاكمه إلى الطاغوت يدخل بالكُفر به، وتحاكمه إلى الكتاب والسنَّة.**

② أنه لا بدَّ مِن البراءة من الشرك الذي وقع فيه الشخص حتى يدخل في الإسلام.

③ أنه لا بدَّ مِن الإقرار بجميع ما جاء به محمد ﷺ، فإن اعترف الشخص ببعض الإسلام كالصلاة والصيام وبقية الشعائر، وغيرها مما ارتضاه لنفسه، ولم يعترف ببقية الإسلام كالحُكم بما أنزل الله، وولاء المسلم لله ولرسوله وللمؤمنين، والجهاد في سبيل الله، وغير ذلك، كان كافراً يُؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض.

---

[1] انظر: «كشف الشبهات» ضمن «مجموعة التوحيد» الصفحة ٧٩ وما بعدها.
قال مُعلِّقه: وكتاب «كشف الشبهات» فيه الرد على مَن اشترط الاعتقاد في الأعمال المُكفرة ليُحكم عليه بالكُفر.

④ أنه لو كانت لا إله إلا الله أو الصلاة أو الصيام أو غير ذلك من اعتقاده وهو على كُفره لم يحكم له بالإسلام عند قول ذلك أو فِعله، إلاَّ عند التبري مما عليه من الكُفر[1].

وإذا كان كلام العلماء يدل على أنه لا يُحكم للشخص بالإسلام إذا قال لا إله إلا الله وهو مُتلبسٌ بشركٍ أو كُفرٍ فيكون السؤال الآن: هلِ التحاكم إلى غير الكتاب والسنَّة، أو الحُكم بغير ما أنزل الله شركٌ وكُفرٌ أو لا؟ وقد أُجيبَ على هذا السؤال في الصفحات الماضية.

ونهاية كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى تأخذنا إلى الشبهة التالية.



[1] **قال مُعلّقه**: عبارةٌ ركيكةٌ، ولكنها دالة على المعنى المُراد، وهو أنَّ قِيام المرء ببعض الصالحات لا يمنع لحوق الكُفر به إذا وقع به، ولا بدَّ مِن إِعمال الموانع والتحقق من وجود الشروط عند الحُكم على المُعيَّن كما أشار إلى ذلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى في مانع الجهل عند حديثه على ذات أنواط كما تقدم.

الشبهة الثانية:

هي ما يُطلق عليه «العُذر بالجهل» ويقصدون بذلك اعتقاد الشخص للكُفر أو الشرك أو وُقوعه فيه، ثم الحُكم عليه بالإسلام لأنه لا يعلم أنَّ ذلك كُفر.

ولأنَّ سرد كلام العلماء في هذه النقطة ليس هذا مقامه وسيخرج بنا عن هدف هذا البحث، فسنذكر هنا بعض الملاحظات حول هذه النقطة بذاتها، ولفهم كلام العلماء فيها: فالناظر إلى كلام العلماء والمُدقق في أصل الشبهة، يخرج بأنَّ هذه الشبهة أُدخلت إدخالاً في قضيتنا وهي كسابقتها، الخلاف فيها حول اعتبار أنَّ التحاكم إلى الكتاب والسنَّة رُكنٌ من أركان التوحيد أم لا. وهذه هي الملاحظات التي بها نستطيع فهمَ كلام العلماء بحيث يسير في إطارٍ واحدٍ ولا يتضارب.

❶ بحث العلماء هذه الشبهة من عدة جوانب :-

أ - من حيث المجهول: ففرقوا بين جهلٍ في فروعٍ، وجهلٍ في أُصولٍ، واتفقوا أنه لا عذر بالجهل في الأصول إلاَّ في دقائق الأمور[١].

ب - من حيث الجاهل: فلم يعذروا إلاَّ صِنفين مِن النَّاس (في دائرة ما يُسمح فيه العذر) :-

① حديث العهد بالإسلام، وذلك مُرتبطٌ بوجود مظنَّة العلم أو عدم وجودها، فالذمي الذي يعيش في دار الإسلام إنْ أسلم لا يُعذر بجهله فيما هو معلوم من الدين بالضرورة، ومِن هذا المُنطلق نجد أنَّ هناك رأيين للعلماء في تكفير مانعي الزكاة في عهد أبي بكر ﷺ، والذين لم يُكفروهم نظروا إلى قُرب عهدهم بالرسالة، أما مَن بقي من مانعي الزكاة على عهد عمر ﷺ فهم كفارٌ باتفاق العلماء[٢].

② من يشق عليه الوصول إلى مصدر العلم كمن يسكن أطراف البادية، أو تَحُول بينه وبين مصدر العلم عوائق، مثل كثرة غابات وانتشار وُحوش، وغير ذلك، ونرى أيضاً الارتباط بين هذا الصنف وبين فكرة وجود مظنَّة العلم من عدم وجودها.

---

[1] **قال مُعلِّقه**: هذا شرطٌ غير صحيح، وقد نفاه الأئمة، ومنهم ابن تيمية رحمه الله تعالى. وقد ذكروا عدم قُدرة من قال بهذا الشرط أن يُفرق تفريقاً صحيحاً بين الأصول والفروع. لكن جاهل التوحيد بإجماع أهل المِلَّة، وخالف بعض من لا يُعتد به، لا يُسمَّى مُسلماً بل هو كافرٌ في الدنيا والآخرة، أما أنه معذورٌ أو غير معذور فهي مسألة أخرى. انظر: طبقات المُكلَّفين لابن القيِّم الجوزية في كتابيه: «طريق الهجرتين» و«باب السعادتين».

[2] كُفر تاركي الزكاة في عهد الصديق ﷺ مُجمعٌ عليه ولا خلاف حوله، نعم وقع الخلاف ثم أجمعوا على أمرٍ واحدٍ، لكن كان مِن العرب من قُوتِلُوا مُقاتلة المرتدين وأقروا الزكاة، ولكنهم رفضوا أداءها إلى الصديق ﷺ فدخلوا في اسم حرب الردة، ولكنهم ليسوا مرتدين ونوع قِتالهم يختلف عن نوع قِتال من أنكر الزكاة، ورفض أداءها البتة.

ج ـ من حيث ظروف الجهل: ففرقوا بين وجود مظنَّة العلم وعدم وجودها، فلم يعذروا أحداً بالجهل في وُجود مظنَّة العلم، بينما عذروا «في دائرة ما يُسمح فيه العذر»، عند عدم وجود مظنَّة العلم، وقد أُشير إلى ذلك في: ب[1].

❷ نظر العلماء إلى هذه الشبهة من عدة زوايا :ـ

أ ـ زاوية أحكام الدنيا.

ب ـ زاوية أحكام الآخرة.

ج ـ زاوية مُقتضيات الحُكم.

فيحدث اللبس ويُظن التناقض عند أخذ كلام العلماء لتطبيقه في ناحية غير التي تحدثوا فيها، ولا تعارض في كلامهم عند النظر إلى كلِّ نص لهم من زاويته التي تحدثوا منها، ونُمثل لذلك بكلامهم عن حُكم الطفل الذي لم يبلغ.

أ ـ فعن أحكام الدنيا: اتفق العلماء على أنَّ الطفل تبعٌ لأبويه في الحُكم، فإن لم يُوجد أبواه فتبعاً للدار التي يعيش فيها، وكذلك الجاهل الذي نقض التوحيد هو مشركٌ، **ولعلَّ مما يجدر الإشارة إليه أنه لم يذكر واحدٌ من العلماء أنَّ أهل الفَترة ـ رغم جهلهم المُطبق ـ مسلمون، وهذا نفهمه أيضاً من كونهم أهل فَترة، فإنه لا بدَّ أن تنتهي فَترتهم بإرسال رسول، فإذا كانوا موحِّدين فلماذا يأتي الرسول؟ وما فائدة إذا كانوا على غير الشرك؟** أما اختلاف العلماء فكان في حُكْمٍ آخرٍ هو :ـ

ب ـ أحكام الآخرة: فبعد اتفاقهم في أحكام الدنيا اختلف العلماء في حُكم الطفل في الآخرة إلى ثمانية أراء. واختلفوا أيضاً في حُكم المُشرك الجاهل، والراجح

---

[1] هذا غير صحيح، والهامش لا يتسع له، ومسألة الجهل باعتباره مانعاً من موانع التكفير يحتاج إلى شروح بسيطة واسعة.

أنه سيُعقد لهم امتحان يوم القيامة[1]، ولا بدّ أن نُلاحظ أنَّ البحث من هذه الزاوية ليس من شأننا، ولقد وقع معظم كلام العلماء في هذا البحث.

ج ـ **وعن مُقتضيات الحُكم** قالوا: أنه لا يجوز قتل الطفل المُشرك في الحرب، إلاَّ إذا أعان قومه على القتال. وقالوا: يجب إقامة الحجة على الكفار الذين لم تبلغهم الدعوة قبل قِتالهم[2]، ونلاحظ هنا ملاحظة أنَّ استتابة المُرتد لم تكن لإقامة الحجة عليه بمعنى رفع الجهل عنه، بل لإعطائه فرصة للرجوع عن ردته، وإلاَّ فهي مُستحبة، وليست واجبة عند الشافعي ومالك، فلو كانت لتعليمه لكانت واجبة عند الجميع. وكل العلماء يقولون: «استتابة المُرتد» فكيف حكموا عليه بالردة قبل استتابته، إلاَّ أن تكون استتابته لإعطائه فرصة الرجوع إلى الإسلام؟.

ومن هذه الزوايا الثلاث، لا مانع أن يكون هناك شخصٌ مشركٌ جاهلٌ، رأى العلماء أنه سيُقام له اختبارٌ في عَرصات يوم القيامة، وهذا المُشرك الجاهل يجب إقامة الحجة عليه قبل قتله، وليس قبل الحُكم عليه.

③ عرفنا من كلام العلماء أنَّ هناك مسلماً عاصياً أو فاسقاً، ولكننا لم نعرف أنَّ هناك «مسلماً جاهلاً»، على صفة اللزوم لأنَّ الجهل الذي عنوه جهلٌ عارضٌ في قضايا معينة وليس مُتأصلاً في الشخص، وإلا فكيف يكون الشخص مسلماً

---

[1] **قال مُعلّقه**: قول أبي الحسن الأشعري رجحه في «مقالات الإسلاميين» وهو ترجيح ابن تيمية، ونسبه للإمام أحمد رحمه الله تعالى، ووردت بعض الأحاديث التي تدل على أنهم في الجنَّة، كقوله T: «**سَأَلْتُ رَبِّي عن اللاَّهِينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ البَشَرِ أَنْ لاَ يُعَذِّبَهُمْ اعْطَانِيْهِمْ**» [رواه أبو يعلى من طرق ورجال أحدها رجال الصحيح غير عبد الرحمن بن المتوكل وهو ثقة، ولفظها: «**سَأَلْتُ الله اللاَّهِينَ مِنْ ذُرِّيَّةِ البَشَرِ اعْطَانِيْهِمْ**»]. انظر: طبقات المُكلَّفين في «طريق الهجرتين» لابن القيِّم.

[2] **قال مُعلّقه**: هناك خلاف بين أهل العلم في إقامة الحجة، خبري الإمام مالك عدم إنذارهم، وإليه تُشير تراجم البخاري في الإغارة على بني المُصطلق، والجمهور على التفريق بين مَن بلغتهم النذارة وبين مَن لم تبلغهم، وهناك قولٌ ثالثٌ: وجوب الإنذار قبل الإغارة لجميع الكفار.

وهو يجهل هذا الإسلام؟، وإذا كان المسلم لا يكفر إذا قال كلمة كُفر لا يقصد مدلولها، فإنَّ الكافر لا يكون مسلماً إذا قال «لا إله إلا الله» وهو لا يعرف ولا يقصد مدلولها.

④ أنَّ التوحيد صفة لا بدَّ أن تتحقق في الشخص حتى يكون موحِّداً، وهذا التوحيد لا يفترضه أي شخص، بل له مضمونه وحدوده وأركانه التي لا بدَّ أن تتحقق في الشخص الذي يُوصف بهذه الصفة «المُوحِّد» فإنه إذا صام شخص إلى وقت صلاة العصر واعتقد صحة ذلك، فإنَّ صيامه غير صحيح مهما اعتقد، وكذلك إن نقض ركن من أركان التوحيد في شخص ما، لم يصح توحيده مهما اعتقد صحة ذلك.

⑤ من البداهة هي أنَّ من جهل شيئاً لم يعتقده، لأنَّ من غير المعقول أن يعتقد الإنسان شيئاً لا يعرفه، فالاعتقاد فرعٌ عن المعرفة فمن جهل التوحيد لم يعتقده، ومَن لم يعتقد التوحيد أشرك وكفر.

ويُسأل مثير هذه الشبهة: من تعذره مسلم أم كافر؟ فإن قال: كافرٌ، يُقال له: إنَّ المدخل إلى الإسلام ليس العذر بالجهل، وإن قال: مسلم، يُقال له: كيف يُعتبر الشخص مسلماً مع تخلف ركنٍ من أركان التوحيد عنه؟.

وهذا السؤال يعود بنا إلى سؤال الشبهة السابقة:-

هل التحاكم إلى الكتاب والسنَّة ركنٌ من أركان التوحيد؟، وقد أُجيب على هذا السؤال في صفحاتٍ مضت[1]. انتهى.

---

[1] **قال مُعلِّقه**: ما كتبه الكاتب رحمه الله تعالى في باب العُذر بالجهل ليس كافياً، وعلى طالب الحق أن يتوسع في النظر في هذه القضية، ولا يكتفي بما قاله الأخ رحمه الله تعالى فإنَّ المسألة لها فروعٌ وأُصولٌ تُقرأ في مظانها.





مقاطع مختارة من كلام
سيد قطب رحمه الله تعالى



الحُكم لله.. قضيةٌ من قضايا العقيدة

«إنَّ هذا الدين شريعته كعقيدته في تقرير صفة الشرك أو صفة الإسلام. بل إنَّ شريعته من عقيدته في هذه الدلالة. بل إنَّ شريعته هي عقيدته.. إذ هي الترجمة الواقعية لها. كما تتجلَّى هذه الحقيقة الأساسية من خلال القرآن.. وهذه هي الحقيقة التي زَحزح مفهوم «الدين» في نفوس أهل هذا الدين عنها زحزحةً مُطرِدَةً خلال قرونٍ طويلةٍ بشتى الأساليب الجهنمية الخبيثة.. حتى انتهى الأمر بأكثر المُتحمسين لهذا الدين ـ ودعك من أعدائه المُستهزئين الذي لا يحفلونه ـ أن تصبح قضية الحاكمية في نفوسهم قضية مُنفصلة عن قضية العقيدة. لا تجيش لها نفوسهم، كما تجيش للعقيدة. ولا يعدون المُروق منها مُرُوقاً من الدين، كالذي يمرق من عقيدةٍ أو عبادةٍ. وهذا الدين لا يعرف الفصل بين العقيدة والعبادة والشريعة. إنما الزحزحة التي زوالتها أجهزة مدربة قروناً طويلة حتى انتهت مسألة الحاكمية إلى هذه الصورة الباهتة حتى في حسِّ أشدِّ المُتحمسين لهذا الدين وهي القضية التي احتشد لها كثيرٌ من آيات القرآن..

إنَّ الذين يحكمون على عابد الوثن بالشرك ولا يحكمون على المُتحاكم إلى الطاغوت بالشرك، ويتحرجون من هذه، ولا يتحرجون من تلك.. إنَّ هؤلاء لا

يَقرأُون القرآن، ولا يعرفون طبيعة هذا الدين.. فليقرأُوا القرآن كله، وليأخذوا قولَ الله بجدٌّ ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾[1]. وأنَّ بعض هؤلاء المُتحمسين الغيورين على هذا الدين. يُؤذون هذا الدين من حيث لا يشعرون. بل يطعنونه الطَعنة النجلاء بمثل هذه الاهتمامات الجانية الهزيلة.. إنهم يفرغون الطاقة العقيدية الباقية في نفوس النَّاس في هذه الاهتمامات الجانبية الهزيلة. إنهم يُؤَدُّونَ شهادة ضمنية لهذه الأوضاع الجاهلية. شهادة بأنَّ هذا الدين قائمٌ فيها، لا ينقصه ليكمل أن تُصحح هذه المُخالفات. بينما الدين كله مُتوقفٌ عنِ الوجود أصلاً. ما دام لا يتمثل في نظامٍ وأوضاعٍ، الحاكمية فيها لله وحده من دون العِباد.

إنَّ وجود هذا الدين هو وجود حاكمية الله. فإذا انتفى هذا الأصل انتفى وجود هذا الدين.. وإنَّ مشكلة هذا الدين في الأرض اليوم لهي قيام الطواغيت التي تُعتدي على ألوهية الله، وتغتصب سلطانه، وتجعل لأنفسها حقَّ التشريع بالإباحة والمنع عن الأنفس والأموال والأولاد.. وهي هي المُشكلة التي كان يُواجهها القرآن الكريم بهذا الحشد من المُؤثرات والمُقرارات والبيانات، ويربطها بقضية الأُلوهية والعبودية ويجعلها مناط الإيمان أو الكفر، وميزان الجاهلية أو الإسلام..

إنَّ المعركة الحقيقية التي خاضها الإسلام ليُقرر «وجوده» لم تكن هي المعركة مع الإلحاد حتى يكون مجرد التدين هو ما يسعى إليه المُتحمسون لهذا الدين. ولم تكن هي المعركة مع الفساد الاجتماعي أو الفساد الأخلاقي. فهي معارك تالية لمعركة وجود هذا الدين.. لقد كانتِ المعركة الأُولى التي خاضها الإسلام ليُقرر «وجوده» هي معركة الحاكمية لمن تكون.. لذلك خاضها وهو في مكة.. خاضها وهو يُنشئ العقيدة، ولا يتعرض للنظام والشريعة. خاضها ليثبت في الضمير أنَّ

[1] سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

الحاكمية لله وحده، لا يدَّعِيها لنفسه مسلمٌ، ولا يقر مُدَّعِيها على دعواه مسلم.. فلما أنْ رسخت هذه العقيدة في نفوس العُصبة المُسلمة في مكة، يَسَّر لهم مُزاولتها الواقعية في المدينة.. فلينظرِ المُتحمسون لهذا الدين ما هم فيه وما يجب أن يكون. بعد أن يُدركوا المفهوم الحقيقي لهذا الدين. وهكذا التبس مفهوم الدين على كثيرٍ من المسلمين حتى ارتدُّوا عن دينهم وهم لا يشعرون ﴿لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡ﴾[1]. وهكذا تمت الزحزحة عن هذا الدين، فأصبح مُلتبساً غامضاً، لا يقف النَّاس معه على تصورٍ واضحٍ..»[2].



[1] سورة الأنعام، الآية: ١٣٧.

[2] «طريق الدعوة في ظلال القرآن» الجزء الأول، الصفحة ٢٠-٢١.

كُفر مَن تحاكم إلى غير شرع الله عزَّ وجلَّ

«لقد كَمُلَ هذه الدين، وتمت به نِعمة الله على المسلمين، ورضيَّه الله لهم منهجَ حياةٍ للنَّاس أجمعين. ولم يعدْ هنالك من سبيلٍ لتعديل شيءٍ فيه أو تبديله، ولا لترك شيءٍ من حُكمه إلى حُكْمٍ آخرٍ، ولا لشيءٍ من شريعته إلى شريعةٍ أُخرى، وقد علم الله حين رضيه للنَّاس أنه يسعِ النَّاس جميعاً، وعلم الله حين رضيه مرجعاً أخيراً أنه يحقق الخير للنَّاس جميعاً، وأنه يسع حياة النَّاس جميعاً، إلى يوم الدين. وأي تعديل في المنهج ـ وَدَعْكَ من العُدول عنه ـ هو إنكار لهذا المعلوم من الدين بالضرورة يخرج صاحبه من هذا الدين. ولو قال باللسان ألف مرة: إنه من المسلمين! وماذا يكون الكُفر إن لم يكن هو هذا وذاك؟ وما قيمة دعوى الإيمان أو الإسلام باللسان، والعمل ـ وهو أقوى تعبيراً من الكلام ـ ينطق بالكُفر أفصح من اللسان؟!.

إنَّ المُماحكة في هذا الحُكم الصارم الجازم العام الشامل، لا تعني إلاَّ محاولة التهرب من مُواجهة الحقيقة. والتأويل والتأول في مثل هذا الحُكم لا يعني إلاَّ محاولة تحريف الكَلِم عن مواضعه.. وليس لهذه المُماحكة من قيمةٍ ولا أثرٍ في

صرف حُكم الله عمن ينطبق عليهم بالنص الصريح والواضح الأكيد.. ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[1].. ﴿ٱلظَّـٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾[2].. ﴿ٱلْفَـٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾[3]..

وقد علم الله أنَّ معاذير كثيرة يمكن أن تقوم، وأن يُبرر بها العدول عن شيءٍ مما أنزل الله، واتباع المحكومين والمُتحاكمين، وأنَّ هواجس قد تتسرب في ضرورة الحُكم بما أنزل الله كله بلا عدول عن شيءٍ فيه، في بعض المُلابسات والظروف. فحذَّر الله نبيه ﷺ في هذه الآيات من اتباع أهواء المُتحاكمين، ومن فتنتهم له عن بعض ما أنزل الله إليه.. ﴿فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾[4].

وأول هذه الهواجس: الرغبة البشرية الخفية في تأليف القلوب بين الطوائف المُتعددة؛ والاتجاهات والعقائد المُتجمعة في بلدٍ واحدٍ، ومسايرة بعض رغباتهم عندما تصطدم ببعض أحكام الشريعة، والميل إلى التساهل في الأُمور الطفيفة، أو التي يبدو أنها ليست من أساسيات الشريعة.

وهل يجرؤُ إنسانٌ أن يقول: إنه أعلم بالنَّاس مِن خالقِ النَّاس؟ أيستطيعُ أن يقول: إنه أرحم بالنَّاس مِن ربِّ النَّاس؟ أيستطيعُ أن يقول: إنه أعرف بمصالح النَّاس مِن إله النَّاس؟ أيستطيعُ أن يقول: أنَّ الله سبحانه وهو يُشرع شريعته الأخيرة ويُرسلَ رسوله الأخير، ويجعل رسوله خاتم النبيِّين، ويجعل رسالته خاتمة الرسالات، ويجعل شريعته شريعة الأبد.. كان الله ـ سبحانه ـ يجهل أنَّ أحوالاً

[1] سورة المائدة، الآية: ٤٤.
[2] سورة المائدة، الآية: ٤٥.
[3] سورة المائدة، الآية: ٤٧.
[4] سورة المائدة، الآية: ٤٨.

ستطرأ، وأنَّ حاجات ستتجدد، وأنَّ ملابسات ستقع، فلم يحسب حسابها في شريعته لأنها كانت خافية عليه حتى انكشفت للنَّاس في آخر الزمان؟!.

ما الذي يستطيع أن يقوله من يُنَحِّي شريعة الله عن حُكم الحياة، ويستبدل به شريعة الجاهلية، وحُكم الجاهلية، ويجعل هواه هو، أو هوى شعبٍ من الشعوب، أو هوى جيلٍ من أجيال البشر، فوق حُكم الله، وفوق شريعة الله؟!.

ما الذي يستطيع أن يقوله.. وبخاصة إذا كان يدَّعي أنه من المسلمين؟!

الظروف؟ المُلابسات؟ عدم رغبة النَّاس؟ الخوف من الأعداء؟ ألم يكن هذا كله في عِلْمِ الله، وهو يأمر المسلمين أن يُقِيموا بينهم شريعته، وأنْ يسيروا على منهجه، وألاَّ يُفتنوا عن بعض ما أنزله؟ قصور شريعة الله عن استيعاب الحاجات الطارئة، والأوضاع المُتجددة، والأحوال المُتقلبة؟ ألم يكن ذلك في عِلْمِ الله وهو يُشدد هذا التشديد، ويحذر هذا التحذير؟.

يستطيع غير المسلم أن يقول ما يشاء.. ولكن المسلم.. أو مَن يدَّعون الإسلام ما الذي يقولونه من هذا كله، ثم يبقون على شيءٍ من الإسلام، أو يبقى لهم شيءٌ من الإسلام؟ إنه مفرق الطريق الذي لا جدوى عنده من الاختيار؛ ولا فائدة في المُماحكة عنده ولا الجِدال.. إما إسلام وإما جاهلية، إما إيمان وإما كفر، إما حُكم الله وإما حُكم الجاهلية. والذين لا يحكمون بما أنزل الله هم الكافرون والظالمون والفاسقون، والذين لا يقبلون حُكم الله مِن المحكومين ما هم بمؤمنين.

إنَّ هذه القضية يجب أن تكون واضحة وحاسمة في ضمير المسلم، وألاَّ يتردد في تطبيقها على واقع النَّاس في زمانه، والتسليم بمقتضى هذه الحقيقة، ونتيجة هذا

التطبيق على الأعداء والأصدقاء! ﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾[1].

وما لم يحسم ضمير المسلم في هذه القضية، فلن يستقيم له ميزان؛ ولن يتضح له منهج، ولن يُفرق في ضميره بين الحق والباطل؛ ولن يخطو خطوةً واحدةً في الطريق الصحيح.. وإذا جاز أن تبقى هذه القضية غامضة أو مائعة في نفوس الجماهير من النَّاس؛ فما يجوز أن تبقى غامضة ولا مائعة في نفوس من يريدون أن يكونوا «مسلمين» وأن يحققوا لأنفسهم هذا الوصف العظيم..

فأما حين يحكم النَّاس في الأرض بشريعةٍ غير شريعة الله؛ فعَلامَ يحاسبون في الآخرة؟ أيحاسبون وِفْقَ شريعة الأرض البشرية التي يُحكمون بها؛ ويتحاكمون إليها، أم يُحاسبون وِفْقَ شريعة الله السماوية التي لم يكونوا يحكمون بها؛ ولا يتحاكمون إليها؟.

إنه لا بدَّ أن يستيقن النَّاس أنَّ الله محاسبهم على أساس شريعته هو لا شريعة العِباد، وأنهم لم يُنظموا حياتهم، ويُقيموا مُعاملاتهم ـ كما يُقيمون شعائرهم وعباداتهم ـ وِفق شريعة الله في الدنيا، فإنَّ هذا سيكون أول ما يحاسبون عليه بين يدي الله. وأنهم يومئذٍ سيُحاسبون على أنهم لم يتخذوا الله ـ سبحانه ـ إلهاً في الأرض، ولكنهم اتخذوا من دونه أرباباً مُتفرقة، وأنهم محاسبون إذن على الكُفر بألوهية الله ـ أو الشرك به ـ باتباعهم شريعته في جانب العبادات والشعائر، واتباعهم شريعة غيره في النظام الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، وفي المُعاملات والارتباطات ـ والله لا يغفر أن يُشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ﴾[2].. فهو وحده ـ سبحانه ـ

---

[1] سورة المائدة، الآية: ٥٠.

[2] سورة النساء، الآية: ٤٨/الآية: ١١٦.

يحكم وهو وحده يحاسب. وهو لا يُبطئ في الحُكم، ولا يُهمل في الجزاء: ﴿أَلَا لَهُ ٱلْحُكْمُ وَهُوَ أَسْرَعُ ٱلْحَٰسِبِينَ ﴿٦٢﴾﴾[1]..»[2].



موقف المسلم من الخائضين في آيات الله

«وقبل كلِّ شيءٍ وبعد كلِّ شيءٍ.. الذين يُنكرون حاكمية الله المُطلقة في حياة النَّاس الواقعية: السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتشريعية.. ويقولون: إنَّ للبشر أن يُزاولوا هذا الاختصاص دون التقيد بشريعة الله ـ أولئك جميعاً يتخذون دينهم هزواً ولعباً، يأمره ربه بمفاصلتهم ومُقاطعتهم إلاَّ للذكرى. وقد روى القرطبي: «قال ابن خُوَيْزَمَنْدَاد: مَن خاضَ في آيات الله تُركتْ مجالسته وهُجر، مؤمناً كان أو كافراً. قال: وكذلك منع أصحابنا الدخولَ إلى أرض العدوِّ ودخولَ كنائسهم والبيعَ، ومجالسةَ الكفار وأهلِ البِدَع، وألاَّ تُعتقد مودَّتهم ولا يُسمع كلامهم ولا مناظرتهم. وقد قال بعض أهل البدع لأبي عِمران النَّخَعِيِّ: اسمعْ مني كلمة؛ فأعرضَ عنه وقال: ولا نصف كلمة. ومثله عن أيوب

---

1 سورة الأنعام، الآية: ٦٢.

2 «طريق الدعوة في ظلال القرآن» الجزء الثاني، الصفحة ١٩٥ـ١٩٨.

السِّختِيانيِّ. وقال الفُضيل بن عِيَاض: من أحبَّ صاحبَ بدعة أحبط الله عمله وأخرج نور الإسلام من قلبه، ومَنْ زوَّج كريمته من مُبْتدِعٍ فقد قطعَ رَحِمَها، ومن جلس مع صاحب بِدْعةٍ لم يُعط الحكمة، وإذا عَلِمَ الله عزَّ وجلَّ مِن رجلٍ أنه مُبغِض لصاحب بِدْعة رجَوْتُ أن يغفر الله له. وروى أبو عبد الله الحاكم عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «مَن وَقَّر صاحب بدعة فقد أعانَ على هدم الإسلام»[1]. فهذا كله في صاحب البدعة، وهو على دين الله.. وكله لا يبلغ مدى من يدَّعي خصائص الألوهية بمُزاولته للحاكمية، ومن يقره على هذا الإدعاء.. فليس هذا بدعة مُبتدع، ولكنه كُفر كافر، أو شركُ مشركٍ، مما لم يتعرض له السلف لأنه لم يكن في زمانهم. فمنذ أن قام الإسلام في الأرض لم يبلغ من أحد أن يدَّعي هذه الدعوى وهو يزعم الإسلام..

وينهى الله عزَّ وجلَّ المؤمن أن يجعل ناساً هم دونه في الحقيقة، والمنهج موضع ثقة واستشارة، ومرةً بعد مرةٍ تضعفنا التجارب المُرة، ولكننا لا نفيق.. ومرة بعد مرة نكشف عن المكيدة والمُؤامرة تلبس أزياء مختلفة، ولكننا لا نعتبر، ومرةً بعد مرةٍ تنفلت ألسنتهم فَتَنِّم عن أحقادهم..

ومع ذلك نعوذ فنفتح لهم صدورنا، ونتخذ منهم رفقاء في الحياة والطريق، وتبلغ بنا المُجاملة، أو تبلغ بنا الهزيمة الروحية أن نجاملهم في عقيدتنا، فنتحاشى ذكرها، وفي منهج حياتنا فلا نُقيمه على أساس الإسلام. وفي تزوير تاريخنا وطمس معالمه كي نتقي فيه ذكر أي صِدامٍ كان بين أسلافنا وهؤلاء الأعداء المُتربصين»[2].

---

[1] «الجامع لأحكام القرآن» الجزء السابع، الصفحة ١٢.

[2] «طريق الدعوة في ظلال القرآن» الجزء الأول، الصفحة ٦٩-٧٠.



الاجتهاد.. متى يكون؟

«إنَّ الأصل الذي يجب أن ترجع إليه الحياة البشرية بجملتها هو دين الله ومنهجه للحياة.. أنَّ شهادة لا إله إلاَّ الله وأنَّ محمداً رسول الله التي هي ركن الإسلام الأول، لا تقوم ولا تُؤدى إلاَّ أن يكون هذا هو الأصل.. وأنَّ العبودية لله وحده مع التلقي في كيفية هذه العبودية عن رسول الله ﷺ لا تتحقق إلاَّ أن يعترف بهذا الأصل، ثم يتبع اتباعاً كاملاً بلا تلعثمٍ ولا ترددٍ:-

﴿ وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ﴾[1].

[1] سورة البقرة، الآية: ٢١٦/ سورة البقرة، الآية: ٢٣٢/ سورة آل عمران، الآية: ٦٦/ سورة النور، الآية: ١٩.

ثمَّ إنَّ الإسلام يسأل :ـ

﴿ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ؟ ﴾[١] ..

ويُجيب :ـ

﴿ وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ﴾[٢] ..

﴿ وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٥﴾ ﴾[٣] ..

والذي يعلم ـ والذي يخلق ويرزق كذلك ـ هو الذي يحكم.. ودينه الذي هو منهجه للحياة ، هو الأصل الذي ترجع إليه الحياة.. أما واقع البشر ونظرياتهم ومذاهبهم فهي تفسد وتنحرف ، وتقوم على علم البشر الذين لا يعلمون ، والذين لم يُؤتوا من العلم إلاَّ قليلاً !.

ودين الله ليس غامضاً ، ومنهجه للحياة ليس مائعاً.. فهو محدد بشطر الشهادة الثاني : محمد رسول الله ، فهو محصورٌ فيما بلغه رسول الله ﷺ ، من النصوص في الأصول.. فإن كان هناك نص فالنص هو الحكم ، ولا اجتهاد مع النَّص. وإن لم يكن هناك نص فهنا يجيءُ دور الاجتهاد ، وِفق أُصوله المُقررة في منهج الله ذاته. لا وِفق الأهواء والرغبات :ـ

﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾[٤] .

والأصول المُقررة للاجتهاد والاستنباط مقررة كذلك ومعروفة وليست غامضة ولا مائعة.. فليس لأحدٍ أن يقول لشرعٍ يُشرعه : هذا شرع الله ، إلاَّ أن تكون الحاكمية العُليا لله مُعلنة ، وأن يكون مصدر السلطات هو الله سبحانه لا

---

1 سورة الحشر، الآية : ٧.

2 سورة البقرة، الآية : ١٤٠.

3 سورة الإسراء، الآية : ٨٥.

4 سورة النساء، الآية : ٥٩.

«الشعب» ولا «الحزب» ولا أيٍّ مِن البشر، وأن يرجع إلى كتاب الله وسنة رسوله لمعرفة ما يُريده الله ولا يكون هذا لكلِّ من يُريد أنْ يدَّعي سلطاناً باسم الله. كالذي عرفته أوربا ذات يوم باسم «الثيوقراطية» أو «الحُكم المُقدس» فليس شيءٌ من هذا في الإسلام. وما يملك أحدٌ أن ينطق باسم الله إلاَّ رسوله ﷺ، وإنما هناك نصوصٌ مُعينة هي التي تحدد ما شرع الله»[1].

❁❁❁

دعوى الواقع والمصلحة .. في شرع الله تكمن المصلحة

«إنَّ كلمة «الدين للواقع» يُساء فهمها، ويُساء استخدامها كذلك. نعم إنَّ هذا الدين للواقع. ولكن أي واقع !.

.. إنه الواقع الذي يُنشئه هذا الدين نفسه، وِفقَ منهجه، منطبقاً على الفِطرة البشرية في سوائها، ومحققاً للحاجات الإنسانية الحقيقية في شمولها. هذه الحاجات التي يُقررها الذي خَلَقَ، والذي يعلمُ مَن خَلَقَ:-

﴿ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ١٤ ﴾[2].

والدين لا يُواجه الواقع أياً كان ليُقره ويبحث له عن سندٍ منه، وعن حُكمٍ شرعيٍّ يُعلقه عليه كاللافتة المُستعارة! إنما يُواجه الواقع ليَزِنه بميزانيه، فيقر منه ما

---

[1] «معالم في الطريق» فصل: «لا إله إلا الله منهج حياة» الصفحة ٩٤-٩٥.

[2] سورة الملك، الآية: ١٤.

يقر، ويلغي منه ما يلغي، ويُنشئ واقعاً غيره إن كان لا يرتضيه، وواقعه الذي يُنشئه هو الواقع. وهذا هو المعنى بأنَّ الإسلام: «دين الواقع».. أو ما يجب أن تعنيه في مفهومها الصحيح!

ولعلَّه يُثار هنا سؤال :ـ

«أليست مصلحة البشر هي التي يجب أن تصوغ واقعهم؟»!.

ومرةً أخرى نرجع إلى السؤال الذي يطرحه الإسلام ويُجيب عليه :ـ

﴿ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾؟[1].

﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾![2].

إنَّ مصلحة البشر مُتضمنة في شرع الله، كما أنزله الله، وكما بلغه عنه رسول الله.. فإذا بدا للبشر ذات يوم أنَّ مصلحتهم في مخالفة ما شرع الله لهم، فهم.. أولاً: «واهمون» فيما بدا لهم.

﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰٓ ﴿٢٣﴾ أَمْ لِلْإِنسَٰنِ مَا تَمَنَّىٰ ﴿٢٤﴾ فَلِلَّهِ ٱلْءَاخِرَةُ وَٱلْأُولَىٰ ﴿٢٥﴾ ﴾[3].

وهم.. ثانياً: «كافرون».. فما يدَّعي أحدٌ أنَّ المصلحة فيما يراه هو مخالفاً لما شرع الله، يبقى لحظةً واحدةً على هذا الدين، ومن أهل هذا الدين!»[4].

---

1 سورة الحشر، الآية: ٧.

2 سورة البقرة، الآية: ١٤٠.

3 سورة النجم، الآيات: ٢٣-٢٥.

4 «معالم في الطريق» فصل: «لا إله إلا الله منهج حياة» الصفحة ٩٥-٩٦.



العلماء الذين يَعْلَمُونَ الحقَّ
ثم يزيغون عن اتباعه بعد عِلمهم به[1]

«ما أكثر الذين يُعطون عِلم دين الله ثم لا يهتدون به، إنما يتخذون هذا العلم وسيلة لتحريف الكَلِمِ عن مواضعه، واتباع الهوى به، وهواهم وهوى المُتسلطين الذين يملكون لهم ـ في وَهْمِهِم ـ عرض الحياة الدنيا. لقد رأينا من هؤلاء مَن يعلم ويقول: إنَّ التشريع حقٌّ من حقوق الله سبحانه. مَن ادعاه فقد ادعى الألوهية. ومن ادعى الألوهية فقد كفر. ومَن أقرَّ له بهذا وتابعه عليه فقد كفر أيضاً.. ومع ذلك مع علمه بهذه الحقيقة التي يعلمها من الدين بالضرورة، فإنه يدعو

[1] هذا العنوان من وضعنا. [الناشر].

للطواغيت الذين يدَّعون حقَّ التشريع، ويدَّعون الأُلوهية بادعاء هذا الحق.. ممن حَكَمَ عليهم هو الكفر»[1].



المُفاصلة

«جاء الإسلام إلى هذه البشرية بتصورٍ جديدٍ لحقيقة الروابط والوشائج، يوم جاءها بتصورٍ جديدٍ لحقيقة القِيَّم والاعتبارات، ولحقيقة الجهة التي تتلقى منها هذه القِيَّم وهذه الاعتبارات.

جاء الإسلام ليرد الإنسان إلى ربِّه، وليجعل هذه السلطة هي السلطة الوحيدة التي يتلقى منها موازينه وقِيَّمه، كما تلقى منها وُجُوده وحياته، والتي يرجع إليها بروابطه ووشائجه، كما أنه من إرادتها صدر وإليها يعود.

1 «طريق الدعوة في ظلال القرآن» الجزء الأول، الصفحة ٥٦.

جاء ليُقَرِرَ أنَّ هناك وشيجة واحدة تربط النَّاس في الله فإذا انبتَّت هذه الوشيجة فلا صلة ولا مودة:ـ

﴿ لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ﴾...[1].

وأنَّ هناك حزباً واحداً لله لا يتعدد، وأحزاباً أُخرى كلها للشيطان وللطاغوت:ـ

﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱلطَّٰغُوتِ فَقَٰتِلُوٓا۟ أَوْلِيَآءَ ٱلشَّيْطَٰنِ ۖ إِنَّ كَيْدَ ٱلشَّيْطَٰنِ كَانَ ضَعِيفًا (٧٦) ﴾...[2].

وأنَّ هناك طريقاً واحداً يصل إلى الله وكل طريقٍ آخرٍ لا يؤدي إليه:ـ

﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾...[3].

وأنَّ هناك نظاماً واحداً هو النظام الإسلامي وما عداه مِن النُظم فهو جاهلية:ـ

﴿ أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٥٠) ﴾...[4].

وأنَّ هناك شريعة واحدة هي شريعة الله وما عداها فهو باطل:ـ

﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (١٨) ﴾...[5].

وأنَّ هناك حقاً واحداً لا يتعدد، وما عداه فهو الضلال:ـ

﴿ فَذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ ۖ فَأَنَّىٰ تُصْرَفُونَ (٣٢) ﴾...[1].»[2].

---

[1] سورة المجادلة، الآية: ٢٢.

[2] سورة النساء، الآية: ٧٦.

[3] سورة الأنعام، الآية: ١٥٣.

[4] سورة المائدة، الآية: ٥٠.

[5] سورة الجاثية، الآية: ١٨.



النَّصر يأتي بعد المُفاصلة

«هـذا هـو الطريـق الـصبر والتقـوى، التماسـك والاعتـصام بحبـل الله، ومـا استمسك المسلمون في تـاريخهم كلـه بعـروة الله وحـدها، وحققـوا مـنهج الله في حياتهم كلها إلاَّ عزوا وانتصروا، ووقاهم الله كيد أعدائهم وكانت كلمـاتهم هـي العليا. وما استمسك المسلمون في تاريخهم كلـه بعـروة أعـداء الـدين واسـتمعوا إلى مشورتهم، واتخذوا من دونهم بطانة، وأصدقاء وأعوان ومستشارين إلاَّ كتب الله

[1] سورة يونس، الآية: ٣٢.

[2] «معالم في الطريق» فصل: «جنسية المسلم وعقيدته» الصفحة ١٣٦ـ١٣٧.

عليهمُ الهزيمة، وأذَلَّ رِقابهم فمن عَمِي عن سنة الله المشهودة في الأرض، فلن ترى عيناه إلاَّ آيات الذلة والانكسار والهوان..

وأخيراً لا بُدَّ أنْ نُدرك أنَّ تدخل القوة الكُبرى، إنما يكون دائماً بعد المُفاصلة. بعد أن يرفض المسلمون أن يعودوا إلى ملَّة قومهم بعد إذ أنجاهم الله منها. وبعد أن يصروا على تميُّزهم بدينهم وبتجمعهم الإسلامي الخاص بقيادته الخاصة.. وبعد أن يُفاصلوا قومهم على أساس العقيدة. فينقسم القوم الواحد إلى أُمتين مختلفتين عقيدةً ومنهجاً وقيادةً وتجمعاً.. عندئذٍ تتدخل القوة الكُبرى لتضرِبَ ضربتها الفاصلة، ولتُدمر الطواغيت الذين يتهددون المؤمنين، ولتمكن للمؤمنين في الأرض ولتحقق وعد الله لرسله بالنَّصر والتمكين ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿١٣﴾ وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِهِمْ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِى وَخَافَ وَعِيدِ ﴿١٤﴾ ﴾[1]. ولا يكون هذا التدخل أبداً والمسلمون مُتميِّعون في المجتمع الجاهلي، عاملون من خلال أوضاعه وتشكيلاته، غير مُنفصلين عنه ولا مُتميِّزين بتجمعٍ حركيٍّ مستقلٍ وقيادة إسلامية مستقلة.

إنَّ الفتنة الكبرى في الأرض هي أن يقوم من بين العباد من يدَّعي حقَّ الأُلوهية عليهم، ثم يُزاول هذا الحق فِعلاً. إنها الفتنة التي تحمل النَّاس شِيَّعاً مُلتبسة، لأنهم من ناحية المظهر يبدون أمَّةً واحدةً أو مجتمعاً واحداً. ولكن من ناحية الحقيقة يكون بعضهم عبيداً لبعض، ويكون بعضهم في يده السلطة التي يبطش بها ـ لأنها غير مُقيَّدة بشريعةٍ مِن الله ـ ويكون بعضهم في نفسه الحق والتربص.. ويذوق الذين يتربصون والذين يبطشون بعضهم بأس بعض! وهم شِيَّع، ولكنها ليست مُتميِّزة ولا مُنفصلة ولا مُفاصلة.

---

[1] سورة إبراهيم، الآيتان: ١٤ـ١٥.

والأرض كلها تعيش اليوم في هذا العذاب البطيء المديد! وهذا يقودنا إلى موقف العُصبة المسلمة في الأرض وضرورة مُسارعتها بالتميُّز من الجاهلية المُحيطة بها ـ والجاهلية كل وضعٍ، وكل حُكْمٍ، وكل مجتمعٍ لا تحكمه شريعة الله وحدها ولا يُفرَدُ الله سبحانه بالألوهية والحاكمية ـ وضرورة مُفاصلتها للجاهلية من حولها، باعتبار نفسها أُمَّة متميِّزة من قومها الذين يُؤثرون البقاء في الجاهلية، والتقيد بأوضاعها وشرائعها، وأحكامها، وموازينها، وقِيِّمها.

إنه لا نجاة للعُصبة المُسلمة في كلِّ أرضٍ من أن يقع عليها العذاب ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾[1].. إلاَّ بأن تنفصل هذه العُصبة عقيدياً وشعورياً. ومنهج حياة عن أهل الجاهلية من قومها ـ حتى يأذن الله بقيام «دار إسلام» تعتصم بها ـ وإلاَّ أن تشعر شعوراً كاملاً بأنها هي «الأمة المسلمة» وأنَّ ما حولها ومَن حولها، ممن لم يدخلوا فيما دخلت فيه، جاهلية وأهل جاهلية. وأنْ تُفاصل قومها على العقيدة والمنهج، وأن تطلب بعد ذلك من الله أن يفتح بينها وبين قومها بالحق وهو خير الفاتحين.

فإذا لم تُفاصل هذه المُفاصلة ولم تتميَّز هذا التميُّز، حق عليها وعيد الله هذا: وهو أن تظل شيعة من الشيع في المجتمع، شيعة تتلبس بغيرها من الشَّيع، ولا تتبيَّن نفسها، ولا يتبيَّنها النَّاس من حولها. وعندئذٍ يُصيبها ذلك العذاب المُقيم المديد، دون أن يُدركها فتح الله الموعود!.

إنَّ موقف التميُّز والمُفاصلة قد يُكلف العُصبة المُسلمة تضحيات ومشقات. غير أنَّ هذه التضحيات والمشقات لن تكون أشد ولا أكبر من الآلام والعذاب الذي يُصيبها نتيجة التباس موقفها وعدم تميُّزه، ونتيجة اندغامها وتميُّعها في قومها والمجتمع الجاهلي من حولها.. ومراجعة تاريخ الدعوة إلى الله على أيدي جميع

[1] سورة الأنعام، الآية: ٦٥.

رسل الله ، يُعطينا اليقين الجازم بأنَّ فتح الله ونصره ، وتحقيق وعده بغلبة رسله والذين آمنوا معهم.. لم يقع في مرة واحدة قبل تميُّز العُصبة المسلمة ومُفاصلتها لقومها على العقيدة وعلى منهج الحياة ـ أي الدين ـ وانفصالها بعقيدتها ودينها عن عقيدة الجاهلية ودينها ـ أي نظام حياتها ـ وإن هذه كانت هي نقطة الفصل ومَفرقُ الطريق في الدعوات جميعاً.

وطريق هذه الدعوة واحدٌ. ولن يكون في شأنها إلاَّ ما كان على عهود رُسُلِ الله جميعاً صلوات الله عليهم وسلامه ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّهُمۡ يَفۡقَهُونَ ﴾[1].

والله نسأل أن يجعلنا من يُصرف لهم الآيات فيفقهون»[2].

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله ربِّ العالمين



قائمة المراجع

[1] سورة الأنعام ، الآية : ٦٥.

[2] «طريق الدعوة في ظلال القرآن» الجزء الأول ، الصفحة ٧٠-٧٣ .

● «**إحياء علوم الدين**» للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي. طبعة مكتبة ومطبعة "كرياطة فوتر" سماراغ/إندونسيا.

● «**الفوائد، الشهير بـ"الغيلاينات**» لأبي بكر الشافعي.

● «**أصول التشريع الإسلامي**» علي حسب الله. طبعة دار المعارف.

● «**أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**» لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي. الطبعة الأولى ١٤٠٣-١٩٨٣م.

● «**إعلام المُوقعين عن ربِّ العالمين**» لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية. حققه وفصله، وضبط غرائبه، وعلَّق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد طبعة دار الفكر/بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٧-١٩٧٧م.

● «**الاصطلاح**» للإمام السمعاني. طبعة دار المنار.

● «**الإيمان: أركانه، حقيقته، نواقضه**» لمحمد نعيم ياسين. طبعة مكتبة الرسالة/عمان. الطبعة الرابعة ١٤٠٥-١٩٨٥م.

● «**التفسير الكبير**» أو «**مفاتيح الغيب**» أو «**تفسير الرازي**» لأبي عبد الله ابن خطيب الري محمد بن عمر بن الحسين بن علي الفخر الرازي. طبعة دار إحياء التراث/بيروت. الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

● «**الجامع لأحكام القرآن**» للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القُرطبي. طبعة دار إحياء التراث العربي/بيروت. الطبعة الثانية ١٩٨٥م.

● «**السنَّة**» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال. دراسة وتحقيق: د. عطية الزهراني. طبعة دار الريان/الرياض. الطبعة الأولى ١٤١٠-١٩٨٩م.

● «**السنن الكُبرى**» لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. طبعة دار الفكر/بيروت. ١٩٩٦م.

• «**السنن الكُبرى**» لأبي عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب بن علي بن سِنان بن بحر بن دينار النسائي. طبعة دار الكتب العلمية/بيروت. ١٩٩١م.

• «**العقيدة وأثرها في بناء الجيل**» للشيخ عبد الله عزام. من منشورات مركز الشهيد عزام الإعلامي/بيشاور.

• «**الفصل في الملل والأهواء والنحل**» للإمام أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري. تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عُميرة. طبعة دار الجيل/بيروت. الطبعة الثانية ١٤١٦ـ١٩٩٦م.

• «**المُستدرك على الصحيحين**» للإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري. حققه: أبي عبد الرحمن مُقبل بن هادي الوادعي. طبعة دار الحرمين/القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٧ـ١٩٩٧م.

• «**المسند**» للإمام أحمد. شرحه ووضع فهارسه: أحمد شاكر. طبعة دار الحديث/القاهرة. الطبعة الأولى ١٤١٦ـ١٩٩٥م.

• «**بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**» للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المُلقب بملك العلماء. طبعة دار الفكر/بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٧ـ١٩٩٦م.

• «**تعظيم قدر الصلاة**» لمحمد بن نصر المروزي.

• «**تفسير القاسمي**» المسمى «**محاسن التأويل**» لعلامة الشام محمد جمال الدين القاسمي. وقف على طبعه وتصحيحه، ورقمه وخرج آياته وأحاديث، وعلّق عليه: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. الطبعة الأولى ١٣٧٦ـ١٩٥٧م.

• «**تفسير القرآن العظيم**» للإمام الجليل الحافظ عماد الدين أبي الفِداء إسماعيل بن كثير الدمشقي. تحقيق: مصطفى السيد محمد، محمد السيد رشاد، محمد فضل

العجماوي، علي أحمد عبد الباقي، حسب عباس قطب. طبعة مؤسسة قُرطبة/الجيزة، ومكتبة أولاد الشيخ للتراث/الجيزة.

• «**تفسير القرطبي**» للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القُرطبي. تحقيق محمود محمد شاكر. طبعة دار المعارف.

• «**تقريب التهذبب**» للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي. قدم له وقابله بأصل مؤلفه: محمد عوامة. طبعة دار الرشيد/حلب. الطبعة الرابعة ١٤١٢ـ١٩٩٢م.

• «**تيسير العلي القدير لاختصار تفسير ابن كثير**» اختصره وعلَّق عليه واختار أصح رواياته: محمد نسيب الرفاعي. طبعة مكتبة المعارف/الرياض. ١٤١٠ـ١٩٨٩م.

• «**جامع البيان عن تأويل آي القرآن**» للإمام ابي جعفر محمد بن جرير الطبري. طبعة دار الفكر/بيروت. ١٤٠٥ـ١٩٨٤م.

• «**سنن أبي داود**» للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجتاني الأزدي. طبعة دار ابن حزم/بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٩ـ١٩٩٨م.

• «**سنن الدارقُطني**» لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقُطني. طبعة دار الكتب العلمية/بيرون. الطبعة الثانية ٢٠٠٣م.

• «**شرح السير الكبير**» شرحه: الإمام أحمد السرخسي. نشر المخطوطات بجامعة الدول العربية.

• «**شرح العقيدة الطحاوية**» لأبي العز الحنفي. حققها وراجعها: جماعة من العلماء. خرج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألباني. طبعة المكتب الإسلامي/بيروت. الطبعة السادسة ١٤٠٠.

• «**شرح صحيح مسلم**» للإمام أبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني النووي. طبعة المكتبة التوفيقية/القاهرة.

• «**شُعب الإيمان**» لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي. طبعة دار الكتب العلمية/بيروت. الطبعة الأولى ٢٠٠٠م.

• «**صحيح البخاري**» وهو «**الجامع المُسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُننه وأيامه**» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري. ترقيم وترتيب: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. تقديم: العلامة أحمد محمد شاكر. طبعة دار ابن حزم/القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٣٠-٢٠١٠م.

• «**صحيح مسلم**» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوري. ترقيم وترتيب: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. طبعة دار ابن الجوزي/القاهرة. الطبعة الأولى ٢٠١٠م.

• «**طريق الدعوة في ظلال القرآن**» جمع وإعداد: أحمد فائز. طبعة مؤسسة الرسالة/بيروت. الطبعة الثانية عشر ١٤٠٧-١٩٨٧م.

• «**عُمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير**» اختيار وتحقيق: أحمد محمد شاكر.

• «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» للإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي. طبعة دار الفكر/بيروت ١٩٩٣م.

• «**فتح البيان في مقاصد القرآن**» لأبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسين القِنوجي البخاري. قدم له وراجعه: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري. طبعة المكتبة العصرية/صيدا. ١٤١٢-١٩٩٢م.

• «**فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**» للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ. راجع حواشيه وصححها وعلَّق عليها: عبد العزيز بن عبد الله بن باز. طبعة دار القبلتين/الرياض.

• «**كشف الشُبهات**» ضمن «**مجموعة التوحيد**» لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب النجدي. طبعة دار الفكر/بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٩ـ١٩٩٨م.

• «**مجموعة التوحيد**» لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحراني، والشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي. طبعة دار الفكر/بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٩ـ١٩٩٨م.

• «**مجموعة فتاوى ابن تيمية**» والمسمى أيضاً: «**الفتاوى الكبرى**» لشيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية الحراني. طبعة دار الفكر/بيروت. ١٤٠٣ـ١٩٨٣م.

• «**مختصر منهاج القاصدين**» للإمام أحمد بن محمد بن عبد الرحمن ابن قدامة المقدسي. تحقيق: زُهير الشاويش. طبعة المكتب الإسلامي/بيروت. الطبعة التاسعة ١٤٢١ـ٢٠٠٠م.

• «**مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**» لشمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية. طبعة دار الكتاب العربي/بيروت. الطبعة الثانية ١٣٩٣ـ١٩٧٣م.

• «**معالم في الطريق**» لسيد قطب. طبعة دار الشروق/القاهرة.

• «**موقف العقل والعِلم والعالم من ربِّ العالمين وعباده المُرسلين**» لشيخ الإسلام للدولة العثمانية سابقاً مصطفى صبري. الطبعة الثانية ١٤٠١ـ١٩٨١م.

• «**نظرية الإسلام السياسية**» لأبي الأعلى المودودي. طبعة دار الفكر. ١٣٨٧ـ١٩٦٧م.

• «**نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار**» للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني. حققه وعلَّق عليه: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. طبعة دار ابن القيِّم/الرياض، ودار ابن عفان/القاهرة. الطبعة الأولى ١٤٢٦ـ٢٠٠٥م.



مُحْتَوَيَاتُ الكِتَابِ

